

سيد البواب

ما هو صندوق النقد الدولي؟

What Is The IMF?

إهداء ٢٠١٠

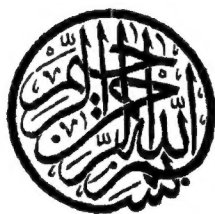
أسرة المرحوم الأستاذ الدكتور / سيد أحمد البواب
جمهورية مصر العربية

سيد البواب
أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ
كلية التجارة - جامعة عين شمس

ما هو صندوق النقد الدولي ؟

What Is The IMF ?

الطبعة الثانية
(منقحة ومرفقات)



إلى أحفادي

نادين و مريم و خالد

أقدم هذا الكتاب الثاني في مشواري

مع صندوق النقد الدولي

المقدمة

كثيراً ما يتردد اسم (صندوق النقد الدولي) في الأخبار المسموعة والمرئية وعلى صفحات الصحف، وفي الكتب والمجلات والنشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

ورغم مرور أكثر من نصف قرن على إنشائه فما زال صندوق النقد الدولي كياناً غامضاً على الساحة الدولية وفي الغالب يساء فهم دوره ووظائفه والأعمال المنوطة به.

فكثيراً ما يتصوره البعض أنه بنك مركزي دولي يتحكم في عمليات النقد على الصعيد العالمي، ويتصور البعض الآخر أنه مؤسسة تحمل لواء الإصلاح في مجال المالية العامة والسياسات المالية، ويتصور البعض الثالث إنه بنك لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بينما يتصور البعض الرابع أنه مؤسسة ذات نفوذ أمريكي كبير تهيمن عليه وتسيطر السياسة الأمريكية.

ولكن الحقيقة غير هذه التصورات عالية. فصندوق النقد الدولي لا هوينكاً مركزياً عالمياً، ولا هو مؤسسة للمالية العامة، ولا هوينكاً لدعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية. كما إنه لا يخضع للولايات المتحدة الأمريكية بالقدر الذي يتصوره هؤلاء البعض، وإنما يخضع لها في حدود مقدار حصتها في رأس المال فقط والتي لا تتعدى ١٧,٦% من مجموع حصص صندوق النقد الدولي البالغة ٢١٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل ٢٩٠ بليون دولار أمريكي في الوقت

الحاضر، بينما يبلغ مجموع حصص الدول الأوروبية القديمة الكبرى (ألمانيا، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا) ١٩,٧٦%، واليابان ٦,٥%، والمملكة العربية السعودية ٣,٣%، وكل من الصين وكندا ٣,٠٢%، وروسيا ٢,٨%، وهى البلدان الأعضاء العشرة فى صندوق النقد الدولى صاحبة أكبر حصص وذلك فى الوقت الحاضر.

وعلى ذلك فإن حصة كل بلد من أعضاء صندوق النقد الدولى والبالغ عددها ١٨٤ دولة والتى تمثل تقريباً جميع دول العالم تعتبر أساساً لتوحيد قوته التصويتية أو بمعنى آخر قوة السيطرة للدولة. وهذا يعنى إنه على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التى تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولى يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة البلد العضوى الصندوقى والتى تحدد استناداً إلى تحليل لثروة البلد العضو وأدائه الاقتصادى - أى الحجم الاقتصادى للعضو يزداد الحصة كلما ازداد حجم الثروة أى الحجم الاقتصادى. ويجرى مراجعة الحصص مرة كل خمس سنوات، ويمكن تعديلها بالزيادة أو النقصان وفقاً لاحتياجات الصندوق وحسب الحالة الاقتصادية للبلد العضو.

وقد استقر رأى البلدان المؤسسة للصندوق فى عام ١٩٤٤ على أن أفضل سبيل لضمان فعالية الصندوق وموثوقية قراراته هو ربط القوة التصويتية للأعضاء ربطاً مباشراً بمساهماتهم المالية فى الصندوق من خلال الحصص بحيث يكون أكبر المساهمين فى الصندوق هم أصحاب أقوى الأصوات فى تحديد سياساته، ومن هنا تحظى الولايات المتحدة

الأمريكية حالياً بالمركز الأول فى الأصوات نتيجة إنها ما زالت تمثل أقوى اقتصاديات العالم حتى الآن وذلك رغم أن حصتها قد انخفضت إلى نسبة ١٧,٦% مقابل نسبة ١٨,٢٥% فى التعديل قبل الأخير، ومن المرتقب أن تتخفض هذه النسبة فى التعديلات المقبلة عن التعديل الحالى.

ومن هنا جاء تصور البعض — كما سبق ذكره — بأن صندوق النقد الدولى يمثل مؤسسة ذات نفوذاً أمريكى كبير ويهيمن عليه وتسيطر عليه السياسة الأمريكية، وذلك على الرغم من بلوغ حصص الدول الأوروبية القديمة الكبرى (ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا، وأسبانيا) ٢٢,٥% فى الوقت الحاضر، فما بالكم بالدول الأوروبية الأخرى التى تكون المجموعة الأوروبية مثل الدول الإسكندنافية، إضافة إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية التى انضمت إلى الاتحاد الأوروبى.

وخلاصة القول فإن حقيقة صندوق النقد الدولى لا تمثل التصورات — الواردة عالىة — وإنما تمثل المحفل الرئيسى الدولى لمناقشة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء فى سياق عالمى، شاملة قضايا اختيار الأعضاء لترتيبات أسعار الصرف وتجنب تكيفات رؤوس الأموال الدولية المخلة للاستقرار ووضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات والمؤسسات.

وبعبارة أخرى فإن صندوق النقد الدولى يختص بسياسات الاقتصاد الكلى والقطاع المالى، بما يسمح له أن يهتم ويشرف على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء ككل أى الاقتصاد الكلى، ويشمل أداء

الإئفاق الكلى وعناصره الأساسية والنواتج والتوظيف والتضخم وميزان المدفوعات.

وهذا يعنى أن صندوق النقد الدولى يركز أساسا على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء، وهى تلك السياسات المتعلقة بميزان الحكومة (الموازنة العامة وملحقاتها)، وإدارة النقد والائتمان، وسعر الصرف، وسياسات القطاع المالى بما فى تنظيم المصارف والمؤسسات المالية والرقابة عليها، إضافة إلى السياسات الهيكلية التى تؤثر على أداء الاقتصاد الكلى بما فى ذلك سياسات سوق العمل التى تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، بحيث يودى كل ذلك إلى تحقيق النموالاقتصادى المستدام للأعضاء دون أن يودى ذلك إلى مشكلات ميزان المدفوعات وإلى التضخم.

وفى الوقت الذى أنشئ فيه صندوق النقد الدولى، أنشأ البنك الدولى للإنشاء والتعمير والذى يشار إليه الآن بالبنك الدولى بقصد تشجيع التنمية الاقتصادية المتوسطة وطويلة الأجل من خلال سبل شتى تتضمن تمويل مشروعات البنية الأساسية.

ومنذ فترة هناك تكامل عمل بين كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعته التى تضم المؤسسة الدولية للتنمية (IFC) وهيئة التنمية الدولية (IDA) وكما سبق بيانه فإن صندوق النقد الدولى بينما يركز فى المقام الأول على أداء الاقتصاد الكلى وسياسات الاقتصاد الكلى والقطاع المالى، فإن اهتمام البنك الدولى ينصب على القضايا الأطول أجلا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر.

وتتضمن أنشطة البنك الدولي تقديم القروض إلى البلدان الأعضاء لتمويل مشروعات البنية الأساسية وإصلاحات قطاعات بعضها في الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً.

أما صندوق النقد الدولي فلا يقدم تمويل لمشروعات أو قطاعات بعينها، وإنما بغرض تقديم دعم عام لميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية في البلد العضو في الوقت الذي يقوم فيه هذا البلد العضو باتخاذ إجراءات على السياسات المالية والنقدية وغيرها لمواجهة ما يمر به من مصاعب ومشكلات. وعندما أنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) كان هناك تفكير في إنشاء الضلع الثالث للمؤسسات الاقتصادية الدولية وهي منظمة التجارة العالمية كي يعمل على تشجيع تحرير التجارة العالمية، ولكن إنشاء منظمة التجارة العالمية لم يتحقق إلا في عام ١٩٩٥، وكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هي الأساس الذي تستند إليه معالجة قضايا التجارة حتى ذلك الحين.

ومن هنا فإن هذا الكتاب الصغير - أوالكتيب - موضوع البحث يستهدف إلقاء الضوء على صندوق النقد الدولي من معظم جوانبه: ماهيته، ونشأته، شروط انضمام الأعضاء إليه، وأهدافه القانونية، وصانع قراره، وهيكله التنظيمي، وترتيبات قيمة سعر صرف العملات والرقابة عليها من نظام أسعار التعادل إلى نظام الصرف المفتوح. وموارده بما في ذلك حقوق السحب الخاصة، وتكيفه مع المستجدات المتعاقبة منذ إنشائه حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي والتحديات

الجديدة منذ بداية التسعينات من هذا القرن، وكيفية خدمة الصندوق للدول الأعضاء وبعض المعالم البارزة في تطور عملية إقراضه، والختمات التي يقدمها. هذا بالإضافة إلى برامج لتقوية النظام المالي والنقدي الدولي، ومنهجه الجديد للحد من الفقر في الدول الفقيرة منخفضة الدخل لمواجهة تحديات العولمة.

وحتى يكون هذا الكتاب الصغير - أو الكتيب - سهلاً وواضحاً، رأينا أن نصيغه في مجموعة - شبه أسئلة - تكون الأعمدة الرئيسية لأنشطة صندوق النقد الدولي المتعددة، ونجيب عليها - إجابة كاملة أو شبه كاملة - بحيث لا يمنع ذلك من أن يكون كتاباً صغيراً أو كتيباً كاملاً بدون هذه الأسئلة أو شبه الأسئلة.

وبناء عليه فإن هذا الكتاب الصغير - أو الكتيب - يحتوى على بحوث في الموضوعات التالية :

البحث الأول : ما هي ماهية صندوق النقد الدولي في صورته الكلية؟
البحث الثاني : لماذا أنشئ صندوق النقد الدولي، وما هي شروط انضمام الأعضاء إليه، والأهداف القانونية التي يتوخاها؟

البحث الثالث : من هو صانع القرار في صندوق النقد الدولي، وما هو هيكله التنظيمي؟

البحث الرابع : ما هي ترتيبات قيمة سعر صرف العملات، والرقابة عليها من نظام أسعار التعادل إلى نظام

الصراف المفتوح، والمشاورات بشأنها مع البلدان
الأعضاء؟

البحث الخامس : من أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله،
وما هي حقوق السحب الخاصة؟

البحث السادس : ما هو تكيف صندوق النقد الدولي مع
المستجدات المتعاقبة، ومع التحديات الجديدة في
عصر العولمة؟

البحث السابع : كيف يخدم صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء؟

البحث الثامن : ما هي بعض المعالم البارزة في تطور عمليات
الإقراض لصندوق النقد الدولي؟

البحث التاسع : ما هي أنواع الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي؟

البحث العاشر : ما هو برنامج صندوق النقد الدولي لتقوية النظام
المالي والنقدي الدولي؟

البحث الحادي عشر: ما هو المنهج الجديد لصندوق النقد الدولي للحد من
الفقر في الدول الفقيرة منخفضة الدخل؟

المرفق الأول : ما هي الأسئلة الشائعة للبنك الدولي عن مبادرة
تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة
بالديون وإجابة البنك عليها ؟

المرفق الثانى : مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى ؟

وقد اخترنا لهذا الكتاب الصغير — أوالكتيب — عنوان :

ما هو صندوق النقد الدولى؟ What is IMF

وهو نفس العنوان الذى سبق وأن اختاره الصندوق لنفسه فى عدد من مطبوعاته للتعريف بمهامه ودوره، وعلى الأخص فى كتيبه:

الأول : عن ما هو صندوق النقد الدولى؟ لديفيد د. دريسكول بإدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولى، طبعة منقحة صادرة فى سبتمبر ١٩٩٨.

الثانى: أيضا عن ما هو صندوق النقد الدولى؟ لموظفى إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولى والذى تم تحديثه فى أغسطس ٢٠٠٣.

هذا وقد انتهجنا فى إعداد هذا الكتاب الصغير — أوالكتيب — النهج الحيادى، أى الالتزام — بوجهة نظر صندوق النقد الدولى — دون التعرض أو الدخول فى تحليل بعض المناقشات والتعاليقات المتعلقة بموضوعات البحوث عاليه، تاركين ذلك للقارئ يذلى بدلوه فى هذا الخصوص طبقاً لما يعتقد من مذاهب وأفكار وتطبيقات على أرض الواقع.

وتعميماً للفائدة فقد أرفقنا بهذا الكتاب (المرفق الأول) الخاص بالأسئلة الشائعة المطروحة على البنك الدولى بشأن تخفيف أعباء الديون

عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإجابة البنك عليها. ويتصل ذلك اتصالاً وثيقاً وعضوياً بما تم بحثه في البحث الحادى عشر والأخير عن مبادرة "هيبيك" لخفض أعباء الديون الخارجية على البلدان منخفضة الدخل. ويقع هذا المرفق فى إحدى عشرة سؤال والإجابة عليها بصورة مختصرة جداً لا تعدوا أن تكون بمثابة Abstract لا أكثر ولا أدنى من ذلك منها :

لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم؟، وهل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلاد الفقيرة؟، وهل معايير الوصول إلى نقطة الاكتمال مرتفعة أكثر مما ينبغى؟، وكيف أصبحت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مدينة لهذه الدرجة الكبيرة؟، وماذا فعل الدائنون لمواجهة أعباء الديون فى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟، ولماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الدين؟، إلى آخره. وغنى عن البيان أن البنك الدولى يضطلع بالدور القيادى فى تقديم المشورة بشأن السياسات الاجتماعية التى تسهم فى الحد من الفقر، بما فى ذلك العمل التشخيصى اللازم فى هذا الخصوص.

كما أرفقنا بالكتاب (المرفق الثانى) للخاص بمكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى، إذ يقع ترتيبها السابع بين البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص فى الصندوق، كما أنها ثالى أكبر مقرض للصندوق، مما جعل من حقها أن تعين مديراً تنفيذياً يمثلها فى المجلس التنفيذى للصندوق، والقصد من هذا المرفق هو تعريف المختصون والباحثون والدارسون العرب بالمكانة التى تحتلها

المملكة العربية السعودية كدولة عربية وإسلامية رائدة في صندوق النقد الدولي. وقد اشتمل هذا المرفق على حصة المملكة العربية السعودية في الصندوق وقوتها التصويتية، وعلى تقديم القروض الاستثمارية للصندوق، وعلى تقديم المنح للصندوق بقصد مؤازرة ومساعدة الدول النامية الأعضاء، علاوة على المشاركة في إصدار قرارات صندوق النقد الدولي ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات المالية للدول النامية.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب — في طبعته الثانية — والذي اشتمل على بعض التنقيحات والموضوعات الجديدة، قد ألم بالموضوعات الهامة بتعريف صندوق النقد الدولي في الماضي والحاضر على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد العالمي.

ولا يفوتني أن أشكر صندوق النقد الدولي لنشر هذا الكتاب الصغير أو الكتيب، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى تلميذي أشرف حلمي سلامة الذي يحضر رسالة الماجستير في الاقتصاد في كلية التجارة جامعة عين شمس في تحرير هذا الكتاب ومحاورته المستمرة معي حول عناصره والتي استفدت منها كثيراً، وأرجو أن يكون هذا الكتاب فيه الفائدة المرجوة.

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

البحث الأول

**ما هي ماهية صندوق النقد الدولي
في صورته الكلية ؟**

كثيراً ما يتردد اسم صندوق النقد الدولي ودوره، ولكن ما يزال يمثل كياناً غامضاً على الساحة الدولية. وهناك لبس كبير حول سبب وجود الصندوق والأعمال المنوطة به، إذ يتصور بعض المراقبين أن الهدف من وجوده هو تقديم إعانات مالية لدعم جهود التنمية الاقتصادية فى البلدان الفقيرة، وهم فى ذلك يخلطون بينه وبين البنك الدولي أو غيره من مؤسسات الدعم الأخرى. أما البعض الآخر فيتصور أنه بنك مركزى دولى يتحكم فى عمليات إصدار النقود على الصعيد العالمى. وهناك آخرون يعتبرون الصندوق مؤسسة سياسية معارضة ذات نفوذ قوى تحمل لواء الإصلاح فى مجال المالية العامة، وتلجأ فى بعض الأحيان إلى إلزام أعضائها باتباع مسار النقشف الاقتصادى. وأكثر ما يشتهر به صندوق النقد الدولي فى الوقت المعاصر فى دوائر الرأى العام أنه المؤسسة التى تمنح قروض ببلاتين الدولارات لروسيا والبلدان الواقعة فى مركز الأزمة الآسيوية، وربما ارتبط اسم الصندوق لدى هذه الدوائر فى فترة سابقة بالقروض الكبيرة التى تم تقديمها خلال أزمة المديونية الدولية التى وقعت فى الثمانينات من القرن الماضى ثم بالإئتمان الضخم الذى قدم للمكسيك وروسيا فى منتصف التسعينات من القرن الماضى، وربما أدت ردود فعل الصندوق السريعة تجاه الأزمات الأخيرة ومتابعة وسائل الإعلان لجهوده فى هذا الصدد إلى جعل المراقبين يتصورون - خطأً - أن الصندوق هو مؤسسة للإقراض بالدرجة الأولى. ولكن الأمر ليس كذلك إذ يظل الصندوق رغم كل شئ مؤسسة إشرافية فى المقام الأول مهمتها تنسيق الجهود التى تبذلها

البلدان الأعضاء لتوفيق التعاون فى مجال صياغة السياسات الاقتصادية. ولكن ذلك لا ينفى بالطبع أن وظائفه المالية لا تزال تشكل أحد أنشطته المهمة.

لكن ماهية حقيقة صندوق النقد الدولى بعيدة عن كل هذه التصورات، إذ أن الصندوق ليس بنكا للتنمية، ولا بنكا مركزيا عالميا، ولا هيئة قادرة أو راغبة فى إرغام أعضائها على تكثيف الجهود فى مجال معين. وإنما صندوق النقد الدولى مؤسسة تعاونية انضمت إلى عضويتها طواعية ١٨٤ بلدا، إدراكا منها لمزايا التشاور مع البلدان الأخرى فى إطار هذا المحفل الدولى من أجل الحفاظ على نظام مستقر لشراء وبيع عملاتها حتى يتسنى لها إجراء معاملات النقد الأجنبى فيما بينها بسلاسة ودون إبطاء، مما يعمل على التوسع فى التجارة الخارجية العالمية وتصحيحات منظمة فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

وصندوق النقد الدولى لا يحزr المفاجئات. فبلدانه الأعضاء ترى أن قيام كل بلد عضو بالإعلان عن نواياه وسياساته التى تؤثر على المدفوعات المقدمة من الحكومة والمقيمين فى أحد البلدان إلى الحكومة والمقيمين فى بلد آخر - بدلا من إحاطتها بالكتمان - هو أمر يخدم صالح جميع الدول الأعضاء. وترى البلدان الأعضاء أيضا أن تعديل هذه السياسات من حين إلى آخر إذا أجمعت البلدان الأعضاء الأخرى على تحقيقه للصالح العام، هو تعديل يساعد على تنمية للتجارة الدولية وخلق المزيد من فرص العمل بأجور أكثر سخاء فى إطار اقتصاد عالمى متناسم. ويقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضاء التى تواجه مصاعب فى

الوفاء بالتزاماتها تجاه أعضاء آخرين، شريطة قيامها بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للتغلب على هذه المصاعب بما يحقق صالحها وصالح كافة البلدان الأعضاء.

وعلى عكس التصور الشائع، فإن صندوق النقد الدولي لا يتمتع بسلطة فعلية على السياسات الاقتصادية الداخلية لبلدانه الأعضاء. فهو لا يستطيع مثلاً أن يجبر أحد من أعضائه على زيادة الإنفاق على المدارس والمستشفيات وخفض ما ينفقه على مشتريات الطائرات الحربية أو تشييد القصور الرئاسية. ولكنه يستطيع حث البلدان الأعضاء على ترشيد استخدام مواردها المحدودة بالامتناع عن إهدارها في نفقات عسكرية غير منتجة أو زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، وهو بالفعل ما يقوم به الصندوق في أحيان كثيرة. وبإمكان البلدان الأعضاء تجاهل هذه المشورة التي تستهدف الصالح العام، وهو ما يحدث في بعض الأحيان، وحينئذ لا يبقى أمام الصندوق إلا أن يحاول بالمنطق السليم إقناع البلد العضو المعنى بالمزايا المحلية والدولية التي تعود عليه من إتباع سياسات يستحسنها الأعضاء كمجموعة. فلا محل إذن لإجبار الأعضاء على إتباع سياسات معينة، حيث أن صلاحيات الصندوق تقتصر على طلب إفصاح البلدان الأعضاء عن البيانات المتعلقة بسياساتها النقدية والمالية والعمل قدر الإمكان على تجنب فرض قيود على استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية وعلى سداد المدفوعات للأعضاء الآخرين.

ولما كان صندوق النقد الدولي ملتزماً أمام جميع البلدان الأعضاء بالحفاظ على سلامة موارده ومعاملاته المالية فإنه يشترط لتقديم القروض قيام البلد المعنى باستخدام الأموال المقترضة بشكل فعال. ولذلك يتعهد البلد المقترض بإجراء سلسلة من الإصلاحات للقضاء على مصدر المشكلات الخاصة بالمدفوعات وتمهيد السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتميز بنوعيته ذات الجودة المرتفعة. وبالإضافة إلى طلب الاقتراض، يقدم البلد العضو إلى الصندوق خطة للإصلاح الاقتصادي يتعهد فيها عادة بخفض الإنفاق الحكومي، وتشديد السياسة النقدية، ومعالجة بعض جوانب الضعف الهيكلية مثل الحاجة إلى خصخصة المؤسسات العامة التي تقتصر إلى الكفاءة.

وفى الفترة الأخيرة، أوضحت تجربة الصندوق مع البلدان الأعضاء في سبيل جهودها من أجل التصحيح أنه لا بد من توسيع نطاق الإصلاحات وتعميمها لتحقيق النمو ذي النوعية المرتفعة الجودة والمستدام. ويعنى هذا ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للتأكد من توفير شبكات الأمان الاجتماعى الملائمة لدى البلدان الأعضاء لتخفيف حدة آثار التصحيح على القطاعات السكانية الفقيرة، ومراعاة المساواة اللازمة في الإنفاق على التعليم والصحة، وتحقيق سلامة الحكم والإدارة مع تضيق المجال أمام ممارسات الفساد والافتتاح في وضع سياسات المالية العامة.

ويقوم البلد العضو بوضع تفاصيل برنامج التصحيح الذى يساعد الصندوق، مما يعنى أن برنامج الإصلاح المقرر لا يكون من صنع

الصندوق، بل يضعه البلد المعنى بنفسه بمساعدة الصندوق. وكل ما يهم الصندوق في هذه الحالة هو أن تكون التغييرات المزمع إجراؤها في السياسات الاقتصادية كافية للتغلب على مشكلة المدفوعات دون إلحاق أية أضرار يمكن تفاديها بالبلدان الأعضاء الأخرى.

وتبعاً لخطورة مشكلة المدفوعات وحجم القرض المطلوب، يقوم المديرون التنفيذيون الذين يمثلون كل البلدان الأعضاء بتقديم تدابير الإصلاح المقترحة للتأكد من كفايتها لحل مشكلات البلد المقرض، والتحقق بدرجة معقولة من قدرة هذا البلد على سداد التزاماته المستحقة للصندوق.

فإذا اقتنع المديرون التنفيذيون بأن الإجراءات المقترحة تكفي لحل المشكلة القائمة، يتم صرف القرض على أقساط (عادة خلال فترة تتراوح ما بين سنة و٣ سنوات)، على أن يرتهن صرف الأقساط المقررة بما يحرزه البلد المقرض من تقدم في تنفيذ إجراءات الإصلاح. فإذا نجح تنفيذ الخطة الموضوعية، يقوم البلد المعنى بسداد القروض في الوقت المحدد، ويخرج من تجربته وقد ازدادت قوة موقفه الاقتصادي.

وقد منحت البلدان الأعضاء صندوق النقد الدولي قترا من السلطة على سياساتها الخاصة بالمدفوعات، نظراً لما لهذه السياسات من أهمية بالغة بالنسبة لتدفق الأموال بين مختلف البلدان، ولأن التجربة قد أثبتت أن النظام الحديث للمدفوعات بالعملة الأجنبية لا يمكن أن يعمل بأى حال من الأحوال دون أن يتولى الإشراف عليه هيئة رقابية عالمية.

ويعتبر تبادل العملات هو النقطة المحورية للمعاملات المالية فيما بين البلدان والأداة التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال التجارة العالمية. ولكل عملة قيمتها بالنسبة للعملات الأخرى. وتشهد القيمة النسبية للعملات الرئيسية في العالم - أى أسعار صرفها - تقلبات مستمرة في الوقت الحالى، بما يشيع الاطمئنان أو يثير القلق فى نفوس المتعاملين فيها. وقد تبدو لنا عمليات سوق الصرف الأجنبى حيث تباع العملات وتشتري (كالمسلع المتداولة الأخرى مثل القمح والبن والشاي) بعيدة عن الحياة اليومية، ولكنها فى الواقع تؤثر تأثيرا عميقا فى حياتنا جميعا. ومن التجارب الشائعة فى حياتنا اليومية أننا نسافر إلى الخارج للسباحة فتكشف لنا فجأة حقيقة قيم الصرف حين نجد إنه يلزم علينا شراء نقدا محليا قبل أن نتمكن من شراء أى شئ آخر. فشراء العملة الأجنبية يعتبر حقيقة من حقائق الحياة بالنسبة للسائحين، وأيضا بالنسبة للمستوردين والبنوك والحكومات وغيرها من المؤسسات التى يتعين عليها فى أغلب الأحيان شراء قدر كبير للغاية من النقد الأجنبى لى تتمكن من إجراء معاملات فى الخارج.

فلو افترضنا أن هناك مستوردا للدراجات فى كوبنهاجن يرغب فى شراء ١٠٠ دراجة يابانية من وكيل الشركة المنتجة فى طوكيو، وأن ثمن كل دراجة هو ٣٠ ألف ين يابانى، فإن التاجر اليابانى لن يقبل الدفع بالكرون الدانمركى لأنه لن يستطيع استخدامه لدفع ثمن غذائه فى أى مطعم محلى.

إنه يحتاج إلى الين الياباني. ولذلك يتعين على المستورد الدانمركي أن يحول من الكرون ما يعادل ثمن البضاعة وقرره ٣ ملايين ين ياباني. وليس من العسير إجراء مثل هذا التحويل، فأى بنك فى كوبنهاجن سوف يسره القيام بهذه المهمة، لأن حكومتى للدانمرك واليابان قد التزمتا بالحفاظ على قابلية عمليتهما للتحويل، ومن ثم فهما لا يفرضان أية قيود على تحويل العملة الوطنية إلى عملة بلد آخر، وهو إجراء يؤدي إلى تيسير المعاملات التجارية الدولية إلى حد كبير.

ولحسن الحظ أن انتشار نظام قابلية العملة للتحويل على نطاق واسع قد أدى إلى تيسير تبادل معظم العملات الرئيسية، مما سهل بدوره حرية السفر والتجارة والاستثمار بلا قيود فعلية خلال الربع الأخير من القرن الماضى واستمر ذلك فى السنين الأولى من القرن الحالى. وقد تحقق ذلك بالدرجة الأولى نتيجة التعاون بين البلدان الأعضاء والصندوق فى إلغاء القيود المفروضة على شراء وبيع عملاتها الوطنية. إن الاطمئنان فى عصرنا الحالى إلى إمكانية تحويل أية عملة إلى أخرى عند الطلب يجعل من الصعب علينا أن نتصور الظروف التى كان التحويل فيها متعذرا.

والواقع أن أهم الأسباب التى جعلت المجتمع الدولى يقرر منذ ما يزيد عن النصف قرن بحث مشكلات عدم إمكانية تحويل العملات ومشكلات الصرف ذات الصلة فى إطار محفل مشترك هو انتشار المشكلات على نطاق واسع. وكان هذا المحفل المشترك هو صندوق النقد الدولى.

وخلص القول، فإن صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقره في واشنطن العاصمة الأمريكية، ويديره أعضاء الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ ١٨٤ بلداً. وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يتضح من اسمه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

وتتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي التالي :

- التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان الأعضاء.

ويقوم صندوق النقد الدولي بتحقيق الأهداف عالية عن طريق :

— مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية فى البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمى، وتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية لأعضائه استنادا إلى الخبرة التى اكتسبها طوال أكثر من نصف قرن.

— إقراض البلدان الأعضاء التى تمر بمشكلات فى موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضا لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.

— تقديم المساعدة الفنية والتدريب فى مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

ولما كان صندوق النقد الدولى هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تتطوى على الدخول فى حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريبا، فإنه بعد المحفل الرئيسى ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية فى سياق عالمى، وإنما أيضا لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدى والمالى الدولى. وتضم هذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة للاستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دوليا للسياسات والمؤسسات.

ويختص صندوق النقد الدولى بسياسات الاقتصاد الكلى والقطاع المالى، بما يسمح له أن يهتم ويشرف على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء وأداء الاقتصاد ككل، وهو يشار إليه فى الغالب بأداء الاقتصاد الكلى.

وبشمل هذا الأداء الإنفاق الكلى وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثمارى والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات فى البلد المعنى أى ميزان معاملاته مع بقية العالم.

وهذا يعنى أن الصندوق يركز أساسا على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء، وهى تلك السياسات المتعلقة بميزان الحكومة (الموازنة العامة)، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف، وسياسات القطاع المالى بما فى ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها. وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولى اهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التى تؤثر على أداء الاقتصاد الكلى بما فى ذلك سياسات سوق العمل التى تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. كما يقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياساته فى هذه المجالات، بما ينتج مزيدا من الفاعلية فى السعى لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة وانخفاض معدل التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادى المستدام أى النمو الذى يمكن أن يستمر بغير أن يودى إلى مصاعب مثل ارتفاع معدل التضخم أو اختلال ميزان المدفوعات.

ومع التحديات الجديدة التى أوجدها تطور الاقتصاد العالمى منذ إنشائه فى عام ١٩٤٥ وعلى الأخص منذ بداية التسعينات من القرن الماضى، تطور عمل صندوق النقد الدولى وتبلورت ملامحه حتى يتسنى له الاستمرار فى تحقيق أهدافه على نحو فعال. فلقد ارتبطت العولمة — أى تزايد التكامل الدولى بين الأسواق والاقتصاديات —

بظهور تحديات اقتصادية هائلة لاسيما منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. وكان من هذه التحديات ضرورة التصدى إلى للاضطرابات في الأسواق المالية الصاعدة وعلى الأخص في آسيا وأمريكا اللاتينية، ومساعدة عدد من البلدان على عبور مرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على اقتصاد السوق العالمي، فضلا عن تشجيع النمو الاقتصادي وخفض حدة الفقر في أفقر البلدان التي تعد مهددة بالتخلف عن مسيرة العولمة. وقد جاء رد الصندوق إزاء هذه التحديات في صورة إصلاحات تستهدف تعزيز بنين النظام النقدي والمالي الدولي- أو إطار القواعد والمؤسسات في هذا النظام- وجهود لتعزيز مساهمته في منع وقوع الأزمات المالية المعاصرة وحلها. وقد قام الصندوق أيضا بإعادة التأكيد على أهداف وتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في أكثر بلدان العالم فقرا. ولا يزال صندوق النقد الدولي يعمل على هذا الإصلاح المستمر في هذين المجالين : الأزمات المالية، والتركيز على خدمة الفقراء، بحيث يسهم في النهاية في جعل مسار العولمة في متناول الجميع.

وفي سبتمبر ٢٠٠٠ خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أوضح مدير عام الصندوق رؤيته لمستقبل الصندوق في التالي :

— السعى لتحقيق نمو اقتصادي غير تضخمى مستمر يعود بالنفع على جميع شعوب العالم.

— أداء دور مركز الاختصاص المعنى باستقرار النظام المالي الدولي.

- التركيز على مجالات الاقتصاد الكلى والمجالات المالية الأساسية المنوطة به، مع العمل على نحو مكمل لجهود المؤسسات الأخرى المنشأة لحماية السلع العامة العالمية.
- العمل كمؤسسة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيف مع الظروف المتغيرة.

وقد حظت هذه الرؤية بالتأييد من كامل البلدان الأعضاء، وأصبحت بمثابة دليل يسترشد به الصندوق في عمله وإصلاحاته.

البحث الثانى

**لماذا أنشئ صندوق النقد الدولى ؟
وما هى شروط انضمام الأعضاء إليه
والأهداف القانونية التى يتوخاها ؟**

١- نشأة الصندوق :

ظهرت الحاجة إلى إنشاء منظمة كصندوق النقد الدولي خلال حقبة الكساد الكبير الذي عصف بالاقتصاد العالمي خلال الثلاثينيات من القرن الماضي.

فقد خلف الكساد الكبير أثراً مدمرة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، فأفلست البنوك وأفلس معها المودعين، وهبطت أسعار المنتجات الزراعية إلى مستوى يقل عن تكلفة إنتاجها، وتدهورت أسعار الأراضي بشدة، وتحولت المزارع المهجورة إلى أرض قفار، وتوقفت المصانع عن العمل، وتعطلت أساطيل السفن في الموانئ لعدم وجود بضائع تتطلب النقل، وهام عشرات الملايين من العمال على وجوههم في الشوارع بحثاً عن وظائف وأعمال لا أثر لها.

ولم يقتصر هذا الدمار الهائل على الاقتصاد المنظور خلال حقبة الكساد الكبير، بل تعداه إلى الاقتصاد غير المرئي للشئون المالية الدولية وصرف العملات. فقد أدى انتشار فقدان الثقة في العملات الورقية إلى تزايد الطلب على الذهب عن القدر الذي يمكن للخزانات الوطنية تلبية، مما اضطر بلداناً كثيرة وعلى رأسها المملكة المتحدة إلى التدخل عن قاعدة الذهب التي كانت قيمة كل عملة تتحدد بمقتضاها على أساس كمية معينة من الذهب والتي ظلت لسنوات طويلة تعطى النقود قيمة ثابتة معروفة.

ونظراً لانحيار الثقة في قيمة النقود بعد انفصام علاقتها الثابتة بالذهب، أصبح تبادل العملات أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للبلدان التي

حافظت على قاعدة الذهب وثلك التى تخلت عنها. وقد أدى ذلك إلى
 ذاهمة اكتناز الذهب والعملات التى كانت لا تزال قابلة للتحويل إلى
 ذهب، فازداد الانكماش فى حجم المعاملات النقدية وتواترها بين مختلف
 البلدان، وبالتالي انكمشت التجارة وتناقصت فرص العمل وانخفضت
 مستويات المعيشة.

كذلك قامت بعض الحكومات بفرض قيود شديدة على تحويل
 العملة المحلية إلى عملات أجنبية، حتى أن بعضها لجأ إلى بحث نظم
 المقايضة كقاهرة سكك حديدية على سبيل المثال فى مقابل مائة طن من
 البن، كوسيلة للاستغناء عن استخدام النقد.

وفى نفس الوقت اضطرت حكومات أخرى وهى تسعى جاهدة
 لإيجاد مشترين أجانب لمنتجاتها الزراعية إلى بيع عملتها الوطنية بأقل
 من قيمتها الحقيقية لكى تبدو منتجاتها أرخص فتقطع الطريق أمام بلدان
 أخرى تباع نفس المنتجات.

ولم ينتج عن هذا الإجراء أو السياسة المعروفة باسم (التخفيض
 التنافسى لقيمة العملة) سوى قيام البلدان التجارية المنافسة ردا على ذلك
 بتخفيض عملتها على سبيل المعاملة بالمثل، فحدث اختلال كبير بين
 النقود وقيمة السلع وفى العلاقة بين قيمة عملة وطنية وعملة أخرى.
 وفى ظل هذه الظروف أصيب الاقتصاد العالمى بوهن كبير، فانخفضت
 أسعار السلع خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢ بمعدل ٤٨% على مستوى
 العالم، كما هبطت قيمة التجارة الدولية بمعدل ٦٣%.

وقد عقدت مؤتمرات دولية عديدة خلال الثلاثينات من القرن الماضي لمعالجة المشكلات النقدية الدولية، ولكنها منيت جميعا بالفشل. وبات واضحا أن الحلول الجزئية والمؤقتة لن تكفى وأن الحل الملائم هو البحث عن سبيل للتعاون بين كافة البلدان وعلى نطاق لم يسبق له مثيل لإنشاء نظام نقدي دولي جديد ومؤسسة دولية لمراقبته.

ولحسن الحظ تواجد مفكران اقتصاديان مشهود لهما بالجرأة والأصالة وهما: جون مينارد كينز الإنجليزي، وهاري دكستر وايت الأمريكى، وكانا يناديان فى نفس الوقت تقريبا أى فى مطلع الأربعينيات من القرن الماضي بإقامة نظام دولي تعاوني لا تشرف عليه مؤتمرات دولية منقطعة، بل تتولاه منظمة تعاونية دائمة. ومن شأن هذا النظام الذى يستجيب لمطالب العصر، كتشجيع حرية تحويل عملة إلى أخرى، وتحديد قيمة واضحة لا لبس فيها لكل عملة، بالإضافة إلى إلغاء القيود والممارسات والسياسات التى أدت إلى تجميد حركة التجارة والاستثمار خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي، وعلى رأسها التخفيض التنافسي لقيم العملات.

وبعد مفاوضات عديدة فى ظروف الحرب الصعبة، قبل المجتمع الدولي إقامة نظام جديد وتأسيس منظمة دولية للإشراف عليه، فعقدت المفاوضات النهائية لإنشاء صندوق النقد الدولي بين مندوبي ٤٤ بلدا اجتمعوا فى يوليو ١٩٤٤ فى بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية. وفى مايو ١٩٤٦، بدأ صندوق النقد الدولي أعماله فى واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يضم آنذاك ٣٩ بلداً عضواً.

ويضم صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي (٢٠٠٥) ١٨٤ بلدا عضوا، أى نحو جميع بلدان العالم تقريبا. وباب العضوية مفتوح لكل بلد يدير سياسته الخارجية بنفسه ويوافق على الالتزام بالنظام الأساسى للصندوق، بما ينص عليه من حقوق والتزامات.

وقد أصبحت الآن جميع البلدان الكبرى أعضاء فى الصندوق. وانضمت لعضويته الاقتصادية التى كانت تعتمد على التخطيط المركزى، أى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية، وهى تمر فى الوقت الحاضر بمراحل مختلفة فى اتجاه التحول إلى نظام اقتصاديات السوق. وقد ازدادت أهمية الأهداف التى يتوخاها الصندوق بسبب اتساع نطاق عضويته، ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التى شاركت فى إنشائه وعددها ٤٥ بلدا، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول الكثير من الدول النامية على استقلالها مع انهيار الكتلة السوفيتية.

وبالطبع قد تتطلب اتساع عضوية الصندوق، بالإضافة إلى التغيرات التى شهدتها الاقتصاد العالمى، أن يتكيف الصندوق مع هذه المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار فى خدمة أهدافه على نحو فعال.

ويجوز لأى بلد عضو أن ينسحب من عضوية الصندوق فى أى وقت يشاء، وهو ما فعلته كوبا، وتشيكوسلوفاكيا (الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية حالياً) وأندونيسيا، وبولندا، التى سبق لها الانسحاب من الصندوق ثم أعادت النظر فى قرارها وانضمت مجدداً إلى عضويته باستثناء كوبا.

٢ - شروط انضمام الأعضاء إلى الصندوق:

يتعهد البلد العضو عند انضمامه لصندوق النقد الدولي بإطلاع سائر البلدان الأعضاء على ما يتخذه من ترتيبات لتحديد قيمة عملته أمام عملات البلدان الأخرى. كما يتعهد بالامتناع عن فرض قيود على تحويل عملته المحلية إلى عملات أخرى، وبانتهاج سياسات اقتصادية تؤدي بشكل بناء ومنظم إلى زيادة ثروته الوطنية وثروة جميع البلدان الأعضاء. ويلتزم الأعضاء بإتباع هذه القواعد السلوكية المتفق عليها.

كما أن صندوق النقد الدولي لا يملك وسيلة لإجبار أعضائه على تنفيذ تعهداتهم، وإن كان يستطيع بل ويمارس بالفعل ضغوطاً معنوية لتشجيعهم على الالتزام بالقواعد والنظم التي وافقوا طواعية على مراعاتها. وبطبيعة الحال يتمتع الصندوق بسلطة أكبر إلى حد ما على سياسات الدول الأعضاء المستفيدة من قروضه.

وفى حالة استمرار العضوتجاهل التزاماته، يحق لكل الأعضاء الآخرين من خلال صندوق النقد الدولي إعلان عدم أهليته للاقتراض، بل قد تلجأ البلدان الأعضاء فى نهاية المطاف إلى إلزامه بالانسحاب من الصندوق. غير أن الوضع الطبيعي المسم به هو أن العضو يرغب فى التعاون قدر الإمكان لتحقيق الأهداف العامة لصندوق النقد الدولي وإلا لما بادر بالانضمام إليه، وإن أى تقصير فى الوفاء بالتزامات العضوية التى يتعهد بها العضو اختياريًا إنما يرجع إلى عوامل خارجة عن سيطرته المباشرة.

ومع تطور احتياجات المجتمع الدولي عبر السنين، ألقت البلدان على عاتق الصندوق واجبات جديدة تتناسب مع هذا التطور، وكيف الصندوق نفسه وقدراته مع مسؤولياته الجديدة بمرونة تامة فى حدود الصلاحيات المخولة له. فقد كلفت البلدان الأعضاء الصندوق بمسؤولية الإشراف على نظام تعاونى منظم لصرف العملات الوطنية، ومنح القروض للبلدان التى تقوم بإعادة تنظيم اقتصادياتها حتى يتسنى لها التعاون بشكل أفضل فى إطار النظام القائم، وتقديم خدمات أخرى، من أبرزها المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء فى تنفيذ سياسات تعم فائدتها على جميع البلدان الأعضاء.

٣ - الأهداف القانونية للصندوق :

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التى يتوخاها الصندوق اليوم هى نفس الأهداف التى تمت صياغتها فى عام ١٩٤٤، وتتمثل فى التالى :

١ - تشجيع التعاون الدولى فى الميدان النقدى بواسطة هيئة دائمة تهىئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢ - تيسير التوسع والنمو للمستوازن فى التجارة الدولية، وبالتالى الإسهام فى تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقى والمحافظة عليها، وفى تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣ - العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيمة العملات.

٤ - المساعدة في إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالعملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقة لنمو التجارة العالمية.

٥ - تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية كي يتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطنى أو الدولى.

٦ - العمل وفق الأهداف المذكورة، وتقصير مدة الاختلال في ميزان المدفوعات للبلد العضو والتخفيف من حدته.

هذا ويسترشد صندوق النقد الدولى فى تصميم سياساته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة فى هذه المادة، وهى المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولى.

وفى نفس الوقت الذى أنشئ فيه صندوق النقد الدولى، أنشئ البنك الدولى للإنشاء والتعمير. والمعروف بإسـم البنك الدولى بغية تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال مبدل شتى تتضمن تمويل مشروعات البنية التحتية مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه إلى آخره.

وهنا تجدر الإشارة إلى تكامل عمل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي تضم المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) وهيئة التنمية الدولية (IDA). بينما يركز صندوق النقد الدولي في المقام الأول على أداء الاقتصاد الكلى وسياسات الاقتصاد الكلى والقطاع المالى، فإن اهتمام البنك الدولي ينصب على القضايا طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية والتخفيف من حدة الفقر. وتضم أنشطة البنك الدولي تقديم القروض إلى البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادى لتمويل مشاريع البنية التحتية وإصلاح قطاعات بعينها فى الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقا.

أما صندوق النقد الدولي فلا يقدم التمويل لقطاعات أو مشاريع بعينها، وإنما بغرض تقديم دعم عام لميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية فى البلد المعنى فى الوقت الذى يقوم فيه ذلك البلد باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات لمواجهة ما يمر به من مصاعب.

وعند إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كان هناك تفكير فى إنشاء منظمة تعمل على تشجيع تحرير التجارة العالمية. ولكن إنشاء منظمة التجارة العالمية لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٥. وكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هى الأساس الذى تستند إليه معالجة قضايا التجارة الدولية حتى ذلك الحين.

البحث الثالث

**من هو صانع القرار في صندوق النقد الدولي
وما هو هيكله التنظيمي ؟**

١- من هو صانع القرار فى صندوق النقد الدولى :

صندوق النقد الدولى يعتبر مسؤول عن بلدانه الأعضاء، وهى مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته.

ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية المجلس التنفيذى للصندوق، وهو يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم الآن ١٨٤ بلدا، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاثة نواب للمدير العام. هذا مع العلم بأن كل عضو فى فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم وتأتى الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذى فى تيسير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ويضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الأعضاء، وهو صاحب السلطة العليا فى إدارة صندوق النقد الدولى، ويجتمع مجلس المحافظين فى العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ويقوم كل بلد عضويتين محافظ يكون فى العادة هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزى فى ذلك البلد، ومحافظ مناب.

وينظر مجلس المحافظين فى قضايا السياسات الكبرى، ويفوض المجلس التنفيذى فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويجرى النظر فى قضايا السياسات المتعلقة بالنظام النقدى الدولى مرتين سنويا فى إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة

الدولية للشؤون النقدية والمالية (وكانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر ١٩٩٩).

أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلسى محافظى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التى تهم البلدان النامية.

ويتألف المجلس التنفيذى من ٢٤ مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق. ويجتمع المجلس التنفيذى عادة ٣ مرات فى الأسبوع فى جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا ازم الأمر، وذلك فى مقر الصندوق فى واشنطن العاصمة.

وتخصص مقاعد مستقلة فى المجلس التنفيذى للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى، وهى: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون السبعة الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية *Constituencies* لفترات مدتها عامين.

ويقوم موظفونصندوق النقد الدولى بإعداد معظم الوثائق التى تمثل الأساس لمداولات للمجلس التنفيذى، وهوما يتم فى بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولى، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون

التفزيون أنفسهم. وفي السنوات الأخيرة بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثائق المجلس التنفيذي للإطلاع العام من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد عضوية واحدة، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضوفي الصندوق كان عدد أصواته أكبر. هذا مع العلم أن الحصة تحدد عموماً على أساس الحجم الاقتصادي للبلد العضو. ونادراً ما يتخذ المجلس التنفيذي القرارات بالتصويت الرسمي، وإنما يتخذ معظم قراراته استناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجرى تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. ويعين المدير العام لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، ويكون المدير العام أوروبياً وفق للتقاليد المتبعة أعلى الأقاليم غير أمريكية، وقد جرى العرف على أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكياً. ويساعد المدير العام للصندوق في عمله نائب أول ونائبان آخرون.

والعاملون في صندوق النقد الدولي مديرون ماليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية. ويعمل بالصندوق حوالي ٢٨٠٠ موظف ينتمون إلى ١٣٣ بلداً. ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في صندوق النقد الدولي تقريباً. ويضم الصندوق ٢٢ دائرة

ومكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، وهناك حوالي ٨٠ ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية.

والصندوق مكاتب في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، كما أن له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة.

٢- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي :

ونختم ذلك بخريطة تبين الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الذي يسرى العمل به في الصندوق منذ مايو ٢٠٠٣.

البحث الرابع

**ما هي ترتيبات قيمة سعر صرف العملات
والرقابة عليها من نظام أسعار التعادل
إلى نظام الصرف المفتوح
والمشاورات لإتباعها مع البلدان الأعضاء ؟**

١ - ترتيبات قيمة صرف العملات :

تتعهد جميع البلدان الأعضاء لدى انضمامها إلى صندوق النقد الدولي في السنوات الأولى لتأسيسه باتباع طريقة واحدة لحساب قيمة صرف عملاتها وفق ما كان يعرف بنظام أسعار التبادل (التساوي). وفي تلك الفترة كان الدولار الأمريكي يقوم بالذهب، وكانت أوقية الذهب الواحدة تساوي \$٣٥ وكانت الحكومة الأمريكية تدعم هذا الوضع باستعدادها الدائم لاستبدال الذهب بالدولارات عند الطلب بالسعر المذكور.

وكان على كل بلد ينضم إلى الصندوق أن يحدد سعر صرف عملته المحلية بالقياس إلى الذهب أيضا أو إلى الدولار الأمريكي (على أساس الوزن ودرجة النقاء المعمول بهما في أول يوليو ١٩٤٤). وقد حافظت البلدان الأعضاء على قيمة عملاتها في حدود هامش مقداره واحد في المائة من سعر التعادل المذكور. وفي حالة شعورها بأن تغيير قيمة العملة سوف يفيد الاقتصاد، كانت تقوم بمناقشة التعديل المقرر مع باقي الدول الأعضاء للحصول على موافقتهم قبل اخاره حيز التنفيذ.

وقد اتسم نظام أسعار التعادل بميزة مهمة تتمثل في المحافظة على استقرار العملات وإمكانية التنبؤ بقيمتها سلفا، مما ساعد إلى حد كبير في الأنشطة الدولية للاستثمار والتجارة والسفر. لكن مساوئ هذا النظام تكشفت بمرور السنين، فقد كانت تجربة تغيير قيمة العملة عسيرة ومحفوفة بالمخاطر السياسية بالنسبة لأية حكومة، بل اتضح أنه أي تغيير

فى سعر تعادل إحدى العملات الرئيسية يكاد يرقى إلى مستوى الأزمة التى تؤثر على النظام النقدى بأسره.

وقد خدم هذا النظام العالم مدة ٢٥ عاما تقريبا إلى أن توقف العمل به فى مطلع السبعينات من القرن الماضى عندما ثبت أن احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب لا تكفى لتغطية الطلب على الذهب مقابل الدولار من جانب من كانوا يرون أن دفع ٣٥ \$ مقابل أوقية واحدة من الذهب صفقة رابحة لا تقاوم، بما فى ذلك احتياطات الحكومات الأخرى بالدولار. وكان يطلق على هذا النظام اسم بريتون وودز لأسعار الصرف.

ومنذ التخلي عن نظام أسعار التبادل، اتفق أعضاء صندوق النقد الدولى على السماح لكل عضو باختيار طريقته الخاصة فى تحديد قيمة صرف عملته. والشرط الوحيد مقابل هذا هو أن يتخلى البلد العضو عن الذهب كأساس لتحديد قيمة العملة، وأن يطلع سائر الأعضاء بشكل تفصيلى عن الأسلوب البديل الذى قرر إتباعه.

والواقع أن الاختيارات المتاحة متعددة حسب النظام الجديد. فكثير من البلدان الصناعية الكبرى تسمح بتعويم عملاتها، أى أن أسعار عملاتها تتحدد وفقا للعرض والطلب فى السوق. وتقوم بلدان أخرى بتوجيه التعويم من خلال شراء وبيع عملاتها للتأثير على قيمتها فى السوق، وهو ما يطلق عليه اسم غير مستحب وهو التعويم غير النظيف، بينما يربط البعض الآخر قيمة عملته بعملة واحدة أخرى أو بمجموعة من العملات الرئيسية بحيث ترتفع قيمة العملة المربوطة بعملة واحدة أو

بسلة من العملات الرئيسية كلما ارتفعت هذه العملة الواحدة أو سلة العملات الرئيسية. كما اعتمد بعض البلدان عملات بلدان أخرى لاستخدامها محليا.

واشترك البعض الآخر فى تكتلات نقدية. وهناك بلدان أوربية تحدد قيمة عملاتها فى إطار نطاق محدد سلفا للعملات الأخرى فى نفس المجموعة، غير أن الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى الذى أدخل حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٩ سوف يتطلب من البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التحول إلى استخدام عملة واحدة وهى اليورو.

٢ - الرقابة والإشراف على سياسات سعر الصرف :

وقد يبدو للوهلة الأولى أن التحول من نظام أسعار التعادل إلى نظام الصرف المفتوح المتبع حاليا قد أضعف من نفوذ صندوق النقد الدولى. وقد يكون ذلك صحيح لأن الوضع الحالى يقتضى من الصندوق القيام بمتابعة أكثر تعمقا لسياسات أعضائه الاقتصادية التى تؤثر على قيم العملات. وعند التحول إلى النظام الحالى طلبت البلدان الأعضاء من الصندوق أن يتجاوز فى عمله قضية قيم العملات التى تعتبر فى نهاية الأمر محصلة نهائية للسياسات الاقتصادية المطبقة، وأن يقوم بدراسة كافة العوامل التى تؤثر على تحديد سعر الصرف وإجراء تقييم صريح للأداء الاقتصادى فى كل بلد عضو.

وخلاصة القول أن النظام الحالى يقتضى مزيداً من الشفافية فى سياسات البلدان الأعضاء، ويتيح مجالا أوسع لمراقبتها، وهو ما يعرف

فى لغة صندوق النقد الدولى باسم الرقابة أو الإشراف على سياسات الصرف المغفول بها فى البلدان الأعضاء. ويستند الإشراف على الاقتناع بأن قوة ونماتك السياسات الاقتصادية المحلية يؤدىان إلى استقرار أسعار الصرف، وبالتالي إلى نمو الاقتصاد العالمى وازدهاره.

وقد تم تعزيز الأنشطة الرقابية للصندوق فى أعقاب الأزمة المالية المكسيكية ١٩٩٤-١٩٩٥، والأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨.

٣ - المشاورات مع البلدان الأعضاء :

ويحصل الصندوق من خلال المشاورات الدورية التى يعقدها مع البلدان الأعضاء على معلومات تتعلق بمدى التزام البلد العضو وصراحتة فى تحديد شروط شراء وبيع عملته من جانب حكومات ومواطنى البلدان الأخرى، وكذلك الأوضاع الاقتصادية العامة. ونتيج هذه المشاورات للصندوق فرصة تشجيع البلد العضو على إلغاء أية قيود يفرضها على حرية التحويل المباشر لعملته إلى العملات الأخرى. ولم تكن هذه المشاورات الدورية إلزامية خلال السنوات الأولى من إنشاء الصندوق إلا بالنسبة للبلدان الأعضاء التى تفرض قيودا على تبادل العملات، ولكنها أصبحت تشمل كل البلدان الأعضاء منذ عام ١٩٧٨.

وتجرى المشاورات فى العادة على أساس تنوى، غير أن صلاحيات المدير العام للصندوق تتضمن صلاحية طلب عقد مشاورات إضافية فى حالة مواجهة أى بلد عضو لمصاعب اقتصادية جسيمة أو إذا اقتنع الصندوق بأن العضو المعنى يطبق إجراءات من شأنها

الإضرار بمصالح سائر الأعضاء. ويوفد الصندوق كل عام بعثة مؤلفة من ٤ أو ٥ خبراء إلى عاصمة البلد العضو، حيث يقضون حوالى أسبوعين فى جميع المعلومات وإجراء مباحثات مع المسؤولين فى الحكومة عن السياسات الاقتصادية المتبعة. وتخص المرحلة الأولى من المشاورات جميع البيانات الإحصائية عن الصادرات والواردات والأجور والأسعار والعمالة وأسعار الفائدة وحجم النقد المتداول والاستثمارات والإيرادات الضريبية ونفقات الحكومة وغير ذلك من جوانب الحياة الاقتصادية ذات الصلة بقيمة صرف العملة. أما المرحلة الثانية فتتألف من مباحثات مع كبار المسؤولين فى الحكومة للنظر فى فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة خلال السنة المنصرمة، وفى التغيرات المنتظرة خلال السنة القادمة، بالإضافة إلى الإطلاع على التقدم الذى أحرزه البلد فى إلغاء أية قيود قد فرضها على صرف عملته.

ثم تعود بعثة الصندوق إلى المقر الرئيسى للصندوق فى واشنطن العاصمة الأمريكية وتقوم بإعداد تقرير مفصل عن هذه المباحثات يعرضه على المجلس التنفيذى. وبالطبع يشترك المدير التنفيذى الذى يمثل البلد المعنى فى المناقشة مع زملائه، موضحاً ما غمض من أمور متعلقة باقتصاد البلد العضو، ومصغياً إلى تقييم الزملاء لأدائه الاقتصادى، ثم يرسل ملخصاً لما دار فى المناقشة إلى الحكومة المعنية؛ وغالباً ما يتضمن الملخص مقترحات المجلس التنفيذى بشأن تدعيم جوانب الضعف الاقتصادى.

ومنذ عام ١٩٩٧ بدأ صندوق النقد الدولي إصدار ملخصات تفصيلية كمشاورات المادة الرابعة- بما في ذلك تقييم المجلس التنفيذي لها- مع البلدان التي توافق على النشر، وهو ما يسمى بنشرات المعلومات الصحفية العامة.

وإلى جانب المباحثات الدورية يعقد الصندوق أيضا مشاورات خاصة مع البلدان التي تؤثر سياساتها الاقتصادية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي. وتعرض هذه المشاورات الخاصة لأوضاع الاقتصاد العالمي، كما تضع تقبلا للتطورات الاقتصادية المرتقبة. وينشر الصندوق نتائج هذه المشاورات وغيرها مرتين في العام في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يشتمل على معلومات عن قيمة وتوقعات لأوضاع الاقتصاد العالمي في المستقبل. ومن خلال إبراز الخيارات المختلفة للسياسة الاقتصادية، يساعد هذا التقرير البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية في ضوء التطورات المتوقعة في سياسات البلدان الأعضاء الأخرى.

البحث الخامس

**من أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله
وما هي حقوق السحب الخاصة ؟**

١ - اشتراكات الحصص والتصويت :

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص أو (رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي أوفى أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص.

وتدفع البلدان ٢٥% من اشتراكات حصتها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقى الذي يدفعه العضو بعملة الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

وتعتبر الحصص ومراجعاتها الدورية بمثابة المراجعة لحجم العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما زاد حجم اقتصاد البلد العضو من حيث ثروته وناتجه واتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في صندوق النقد الدولي.

وتستخدم الحصص لأغراض متنوعة وهي :

١ - فهي أولا تشكل مجعاً للأموال يمكن للصندوق استخدامه كمصدر

لإقراض البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مالية.

٢ - وهي ثانياً معيار يحدد الصندوق على أساسه حجم القروض

المسموح بها للبلد العضو من موارد الصندوق، أو حجم مخصصات

الأصول الخاصة التي تتلقاها دورياً والمعروفة باسم (حقوق

السحب الخاصة). ويعنى ذلك أن حجم مساهمة العضويتتناسب مع حجم ما يمكن أن يقرضه من موارد الصندوق وقت الحاجة.

٣ - وهى ثالثاً تعتبر حصة البلد العضو أساساً لتحديد قوته التصويتية.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) فى يناير ١٩٩٩، وتجرى هذه المراجعة مرة كل ٥ سنوات، حيث ازدادت الحصص فى صندوق النقد الدولى (أول مرة منذ عام ١٩٩٠) بمقدار ٤٥% تقريباً لتبلغ ٢١٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (أى ما يعادل ٢٩٠ بليون دولار أمريكى).

هكذا مع العلم أن الدول كانت قد ساهمت فى عام ١٩٤٦ بداية نشاط الصندوق وكان عددها حينذاك ٣٥ بلداً عضواً بحصص تساوى ٧,٦ بليون دولار أمريكى، ارتفع هذا الرقم فى عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ١٩٣ بليون دولار أمريكى.

ويجدر الذكر أن اكتتابات الحصص أو رسوم العضوية المشار إليها عاليه تعتبر أكبر مصدر من مصادر التمويل المتاحة للصندوق. ومن الناحية النظرية تبلغ قيمة هذه الحصص فى الوقت الحالى ٢٩٠ بليون دولار أمريكى، رغم أن قيمتها أقل من ذلك فى حقيقة الأمر. فنظراً لأن السبلدان الأعضاء تدفع ٧٥% من قيمة حصصها بالعملة المحلية، ولندرة الطلب على معظم العملات الوطنية خارج البلاد التى تصدرها، فإن ما يقرب من نصف الأموال المسجلة فى الميزانية العمومية للصندوق لا

يمكن استخدامها فى عملياته. ورغم وجود استثناءات عارضة، يمكن القول بأن عدد العملات التى يتم اقتراضها سنوياً من الصندوق لا يتجاوز فى العادة عشرين عملة، وأن معظم البلدان التى تطلب الاقتراض لا تريد إلا العملات الرئيسية القابلة للتحويل، أى الدولار الأمريكى والين اليابانى والمارك الألمانى والجنية الإسترلينى والفرنك السويسرى، بالإضافة إلى اليورو.

وقد استقر رأى البلدان المؤسسة لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٤ على أن أفضل سبل لضمان فاعلية الصندوق وموثوقية قراراته هو ربط القوة التصويتية للأعضاء ربطاً مباشراً بمساهماتهم المالية فى المؤسسة من خلال الحصص، بحيث يكون أكبر المساهمين فى الصندوق هم أصحاب أقوى الأصوات فى تحديد سياساته.

وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر فى صندوق النقد الدولى حيث تبلغ حصتها ١٧,٦% من مجموع الحصص. وتأتى اليابان فى المرتبة الثانية بنسبة ٦,٥%، يليها وفى المرتبة الثالثة ألمانيا بنسبة ٦,٢%، ثم تأتى كل من فرنسا والمملكة المتحدة فى المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبة ٥,١% لكل منهما. وتأتى إيطاليا فى المرتبة السادسة بنسبة ٣,٣٦%، والمملكة العربية السعودية فى المرتبة السابعة بنسبة ٣,٣%، وكندا فى المرتبة الثامنة بنسبة ٣,٠٢%، والصين فى المرتبة التاسعة بنسبة ٣,٠٢%، وروسيا فى المرتبة العاشرة بنسبة ٢,٨% من مجموع الحصص فى الوقت الحاضر. أما بالآلوسيشل فتعتبران من أصغر اقتصاديات العالم حيث تسهم كل منهما بمقدار ٠,٠٠٢% و ٠,٠٠٤% على الترتيب.

ويضم صندوق النقد الدولي حالياً ١٨٤ بلداً عضواً، أى نحو جميع بلدان العالم تقريباً. وباب العضوية مفتوح لكل بلد يدير سياسته الخارجية بنفسه وتوافق على الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق، بما ينص عليه من حقوق والتزامات. وقد أصبحت الآن جميع البلدان الكبرى أعضاء فى الصندوق. وانضمت لعضوية الصندوق الاقتصاديات التى كانت تعتمد على التخطيط المركزى، أى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية، وهى تمر فى الوقت الحالى بمراحل مختلفة فى اتجاه التحول الكامل إلى نظام اقتصاديات السوق. ويجوز لأى بلد عضواً ينسحب من عضوية الصندوق وقتما شاء، وهو ما فعلته كوبا، وتشيكوسلوفاكيا (الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية حالياً)، وأندونيسيا، وبولندا التى سبق لها الانسحاب من الصندوق ثم أعادت النظر فى قرارها وانضمت مجدداً إلى عضويته، باستثناء كوبا كما سبق بيانه.

٢- اتفاقات الاقتراض للصندوق :

يحق للبلد العضواً يفترض من صندوق النقد الدولي ما يعادل أضعاف حجم حصته المدفوعة، ولذلك فإن الحصص وحدها قد لا توفر للصندوق الموارد الكافية لتلبية احتياجات الأعضاء للاقتراض فى الفترات التى يتعرض فيه الاقتصاد العالمى لضغوط شديدة. ونظراً لأن دعوة صندوق النقد الدولي لتقديم دعم مالى لروسيا، وبلدان الأزمة الآسيوية، والمكسيك، بالإضافة إلى بلدان نامية أخرى، فقد فرضت هذه الضغوط غير العادية على موارد الصندوق. وتحسباً لذلك فإنه يجوز

لصندوق النقد الدولي الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أى تهديد للنظام النقدي الدولي.

١ - المجموعة الأولى: وهى الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التى تم إنشاؤها فى عام ١٩٦٢، ويشارك فيها إحدى عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشر وسويسرا وأبنوكها المركزية).

٢ - المجموعة الثانية: وهى الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التى تم استحداثها فى عام ١٩٩٩، ويشارك فيها ٢٥ بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتى الاتفاقات هاتين، يمكن أن يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (وهو ما يعادل نحو ٤٦ بليون دولار أمريكى).

٣ - حقوق السحب الخاصة (SDR) :

بقى أن نشير إلى وحدة حقوق السحب الخاصة. ما هى وحدة حقوق السحب الخاصة ؟

وحدة حقوق السحب الخاصة هى أصل احتياطي دولى أنشأه صندوق النقد الدولي فى عام ١٩٦٩ (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيس الصندوق) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر حينذاك والنمو المتوقع فى الاحتياطيات الدولية لدعم للتوسع فى التجارة.

وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هو الذهب والدولار الأمريكي، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كاملة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. ويتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكملي يمكن لصندوق النقد الدولي تخصيصه للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

وحقوق السحب الخاصة — التي تعرف أحياناً باسم الذهب الورقي رغم تجردها من الوجود المادي — يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصتها. وقد خصص الصندوق حتى الآن ٢١,٤ بليون وحدة سحب خاصة (حوالي ٢٩ بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام ١٩٨١ عندما تم تخصيص ٤١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد ١٤١ بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين. ومنذ عام ١٩٨١ لم يرى الأعضاء حاجة لإجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة، وهوما يرجع في جانب منه إلى نمو أسواق رأس المال الدولية.

ولكن في سبتمبر ١٩٩٩ مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق — التي تضمنت بلدانا لم تكن قد تلقت أى تخصيص بعد — اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس

الصندوق. وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة (لتحقيق المساواة) بمقدار ٢١,٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معيار مشترك.

ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع ١٦ حائزاً (مؤسسياً) لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق. وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام صلة من أربع عملات رئيسية هي: الليرة، الدين الياباني، الجنية الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول أغسطس ٢٠٠١ كانت وحدة السحب الخاصة تساوي ١,٢٦ دولار أمريكي. وتجرى مراجعة العملات المكونة للصلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

٤ - الرسوم :

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، يدفع البلد العضورسوماً متنوعة عند اقتراضه من صندوق النقد الدولي لتغطية النفقات الإدارية وتعويض البلد الذي تم اقتراض عملته.

ويدفع المقرض في الوقت الحالي رسوم خدمة ورسوم التزام تبلغ حوالى ربع فى المائة من المبلغ المقرض، ورسوم تدفع على سبيل الفائدة بنسبة تبلغ نحو ٤,٥% (مع استثناء آلية الهيكل، حيث تكون الفوائد المقررة أقل من ذلك بكثير). ولا يحصل البلد العضو على فوائد على مدفوعات حصته إلا إذا اقترضت بلدان أخرى عملته من مجمع العملات لدى الصندوق. ويختلف معدل التعويض الذى يحصل عليه البلد العضو من أن إلى آخر، ولكنه بلغ فى الفترة الأخيرة حوالى ٤% من المبلغ الذى تقترضه بعملته بلدان أخرى فى الصندوق.

وتمشياً مع روح التعاون الذى يتميز به الصندوق، تكون الرسوم التى يدفعها الطرف المقرض للصندوق على سبيل الفائدة، والتعويض الذى يتلقاه الطرف المقرض من الصندوق أقل من المعدلات السائدة فى السوق بقدر طفيف.

البحث السادس

ما هو تكييف صندوق النقد الدولي

مع المستجدات المتعاقبة

ومع التحديات الجديدة في عصر العولمة ؟

١ - تكيف الصندوق مع المستجدات المتعاقبة :

منذ عام ١٩٤٤، شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لم يسبق لها مثيل. ومع أن منافع النمو لم تتحقق لجميع الدول على قدم المساواة سواء على مستوى دخل الأمة الواحدة أو بين الأمم، فإن معظم البلدان شهدت تحسناً في الأحوال السائدة بتناقص تناقصاً صارخاً مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص. ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد. وقد أسهم صندوق النقد الدولي في إحداث هذه التطورات.

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة، مر الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها، وإن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات وتصرع في جهود الإصلاح.

كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات (الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة) قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية.

هذا وقد استطاعت الدول الغربية التغلب على التزاماتها كأعضاء بفرض فترة انتقالية لمدة ٥ سنوات اعتباراً من بداية عمل الصندوق في

عام ١٩٤٧. ويعتبر عام ١٩٦١ هو البداية الفعلية لتطبيق اتفاقية الصندوق عندما أعلنت الدول الغربية قابلية عملاتها للتحويل. وفي نفس الوقت بدأت في الظهور مشكلة ندرة الدولار الأمريكي مع ظهور العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي بلغ ٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ وتدهور أرصدة الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب لتصل إلى نحو ١٥,٥ بليون دولار عام ١٩٦٤ مقابل ٢٤,٥ بليون دولار عام ١٩٤٨. ومنذ ذلك الحين اختفت مشكلة ندرة الدولار وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ولكن بدأت مشكلة جديدة وهي أزمة الإقراض في عرض الدولار. وقد وصلت الأزمة ذروتها في أغسطس ١٩٧١ عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. وهنا انهارت إحدى الأسس التي بنيت عليها اتفاقية الصندوق. ومن هنا تكيف الصندوق لهذا الحدث وغير في سبتمبر ١٩٧١ حسابات الصندوق من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة، كما أقر نظام تعويم أسعار. للصرف بعد مؤتمر جاميكا ١٩٧٦.

ورغم أن هذه الصدمات كانت كفيلاً بإضعاف دور صندوق النقد الدولي، إلا أن دروس السبعينات والثمانينات من القرن الماضي قد عملت على اتساع دور الصندوق. فلم يقتصر دوره على معالجة مشكلات الدول الصناعية المتقدمة وحدها بل اتسع هذا الدور ليشمل بلدان العالم الثالث.

فقد شهدت فترة السبعينات من القرن الماضي تحولاً أساسياً في عمليات الصندوق حتى أطلق عليها (فترة التحرر Period Of Liberation).

فقد لعب الصندوق دوراً ملحوظاً خلال فترة ارتفاع أسعار البترول الأولى ١٩٧٣-١٩٧٤ وما ترتب عليها من زيادة هائلة في عجز موازين مدفوعات الدول المستوردة للبترول ومنتجاته وبرزت الحاجة إلى موارد جديدة وكبيرة لتغطية هذا العجز، وقد استجاب لها الصندوق بتنمية موارده والتوسع في شروط الاقتراض بالإضافة إلى إقامته أول تسهيلات للبترول في يونيو ١٩٧٤ أعقبه بتسهيل ثاني في أبريل ١٩٧٥، مما أدى إلى زيادة تدفق أموال الصندوق إلى أعضاءه من دول العالم المتقدم ودول العالم النامي وإن كان دول العالم المتقدم قد حصلت على نصيب تجاوز نصف الموارد النقدية لتغطية ارتفاع نفقة استيراد البترول. وقد تغيرت سياسة صندوق النقد الدولي على أثر الارتفاع الثاني لأسعار البترول ١٩٧٩-١٩٨٠ تغيراً جذرياً عن سياسته خلال السبعينات نتيجة إلى اختلاف مراكز القوى بين الدول المتقدمة الصناعية ودول العالم الثالث وإلى اختلاف عبء زيادة أسعار البترول، وقد استوعبت الدول الصناعية المتقدمة دروس السبعينات واستعدت لمواجهة أي ارتفاع في أسعار البترول من خلال التنسيق بين سياساتها وإتباع تدابير في ترشيد استهلاك البترول بينما ساعدت حالة دول العالم الثالث لأنها لم تراعى حسابات المستقبل في وقت اتجهت فيه معدلات التبادل الخارجي إلى التدهور في غير صالحها. ويعبارة أخرى فقد صاحب الارتفاع الأول لأسعار البترول تعارض مصالح بين الدول المصدرة وبين الدول المستوردة للبترول بصرف النظر عما إذا كانت متقدمة أو نامية، بينما صاحب الارتفاع الثاني لأسعار البترول مواجهة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث بغض النظر عما إذا كانت الدول الأخيرة

مصدرة أو مستوردة للبتروول. وقد انعكست هذه المواجهة داخل صندوق النقد الدولي فى تصعيد الشروط التى على أساسها يقدم الصندوق موارده، فبدلاً من تقديم التسهيلات البتروولية على أساس درجة الاحتياجات الفعلية، أصبح تقديمها مرتبط بتطبيق برامج التثبيت التى يطالب بها الصندوق.

وبالإضافة إلى عالىه، فقد شهد الاقتصاد العالمى مع دخول السبعينات من القرن الماضى ظاهرة التضخم الركودى Stag-Inflation، ترتب عليه تطورات هامة فى الأسواق المالية تمثلت فى تراكم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية الدولية وعجز الدول الصناعية المتقدمة عن استيعابها بسبب هذه الظاهرة. ونتيجة لذلك فقد كان من الطبيعى أن تتجه تلك البنوك التجارية الدولية الخاصة إلى الدول النامية لتصرف الأرصدة النقدية المستراكة لديها مما نتج عنه زيادة فى المديونيات الدولية على الدول النامية تجاه البنوك التجارية الدولية الخاصة، وهى ديون تتم بشروط السوق التجارية أى بسعر فائدة مرتفع فضلاً عن قصر مدة القرض وهى شروط لا تناسب الاحتياجات التمويلية لدول العالم النامى. ويسبب الإفراط فى هذه الديون وارتفاع أعباء خدماتها، واجهت البنوك التجارية الدولية الخاصة صعوبة أو استحالة الحصول على أموالها بعد إعلان الكثير من الدول النامية بما فيها أكثر الدول المدينة اقتراضاً توقفها الكلى أو الجزئى عن السداد ومطالبة الحكومات الدائنة والبنوك التجارية الدولية الخاصة بالتخفيف من أعباء مديونيتها. وتجنباً للآثار السلبية لإلغاء وشطب هذه الديون لجأت البنوك التجارية الدولية الخاصة إلى صندوق النقد الدولى طالبة مساعده فى إعادة جدولة

هذه الديون وتخفيض الفوائد. وقد قبل الصندوق هذه الوساطة رغم تعارضها مع ميثاقه حيث تقتصر خدماته على المؤسسات الحكومية أى على الديون الرسمية ونحدا. وبهذا ظهر دور جديد يستجد لصندوق النقد الدولى كممثل لمصالح مؤسسات التمويل الدولية الخاصة. وفى نفس الوقت اتجه الصندوق عام ١٩٨٤ إلى تطوير تسهيلات التثبيت وإدخال بنود جديدة عليها بحيث أصبحت تمثل إحدى الركائز الأساسية التى انطلق وينطلق منها صندوق النقد الدولى فى رسم السياسة الاقتصادية للدول المدينة. وقد تم الربط بين الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية وتقديم قروض جديدة والاستفادة من برامج التثبيت للصندوق للدول المدينة بتبنى هذه الدول لسياسات اقتصادية يرتضيها الصندوق والتي تعرف بالمشروطية Conditionality.

كما حدث تتسابق كامل ودقيق بين سياسات صندوق النقد الدولى وسياسات البنك الدولى من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة للبلاد المدينة بحيث اختلفت الفروق التى كانت قائمة بينهما فى عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضى، ونشأ مؤخرا بينهما اصطلاح جديد وهو المشروطية المتقاطعة Cross Conditionality الذى يعنى الترابط والتداخل بين شروط كل من صندوق النقد الدولى.

وتتميز تسهيلات التثبيت الاقتصادية لصندوق النقد الدولى بصفات جديدة يمكن تلخيصها فى الآتى :

- أن تقوم الدولة العضو بمعاونة العاملين فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى إعداد ورقة تتضمن إطارا للسياسة الاقتصادية

تغطي فترة ٣ سنوات تجدد فيها الأهداف العامة والتدابير المطلوبة واحتياجات التمويل المرتبطة ببرامج التثبيت، بالإضافة إلى معوقات الاقتصاد بصفة عامة والمعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي وسداد المدفوعات الخارجية بصفة خاصة. ويجرى تحديث هذه الورقة في بداية كل سنة من سنوات البرنامج لضمان استمرارية السياسات التي تعهدت بها الدولة العضو.

- أن يكون إقرار ورقة إطار السياسة الاقتصادية - عاليه - عاملا منسجما ومشجعا لتدفق موارد إضافية من مصادر أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف، حيث أن موارد تسهيل التثبيت الاقتصادي للصندوق تكون في الغالب متواضعة وغير كافية لاحتياجات الدولة للإصلاح الاقتصادي. وتساعد هذه الورقة في توفير موارد إضافية بمساعدة الصندوق والبنك الدوليين حتى يمكن إجراء التعديلات التي يتضمنها البرنامج.

- أصبح التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر قدرة ووضوحا، ويتضح ذلك من اشتراط المساعدة المشتركة في إعداد أوراق إطار السياسة الاقتصادية، وفي المفاوضات المشتركة لإعداد الترتيبات النهائية في مجال خبرة كل منهما. وكقاعدة عامة يهتم صندوق النقد الدولي بقضايا الاقتصاد الكلية وتدابير إزالة اختلال التوازن الاقتصادي الكلى في الأجل القصير، بينما يركز البنك الدولي على القضايا متوسطة وطويلة الأجل وتحليل سلامة السياسات القطاعية وبرامج الاستثمار الحكومية وأولوياتها.

وفضلاً عن ذلك فقد قام صندوق النقد الدولي على مدى الثلاثين سنة الماضية بإقراض البلدان الأعضاء من خلال آلية صممت خصيصاً لمعالجة حالات الهبوط المؤقت في حصيللة الصادرات لأسباب خارجة إلى حد كبير عن سيطرة البلد العضو المعنى، كأن يؤدي الصقيع إلى إتلاف محصول البن الذي يصدره البلد العضو للحصول على النقد الأجنبي (الدولار الأمريكي مثلاً) اللازم لسداد التزاماته اليومية المستحقة لأعضاء آخرين. وفي هذه الحالة يمكن أن يطلب البلد العضو قرضاً من صندوق النقد الدولي لتعويضه عما تكبد من خسائر في إيرادات التصدير، وهو ما يعرف بالتمويل التعويضي. ويقوم الصندوق من جانبه بتزويد البلد العضو بالدولارات التي يحتاج إليها لسداد التزاماته في مواعيدها المقررة إلى أن يقوم بتصدير محصول البن التالي واستئناف التدفق الطبيعي للإيرادات.

كما إنه اعتباراً من عام ١٩٨٨، أصبح بإمكان الصندوق أيضاً توفير التمويل الطارئ للبلدان الأعضاء التي تقوم بتنفيذ برامج تصحيحية يساندها الصندوق لمساعدتها على الاستمرار في تنفيذ هذه البرامج في مواجهة مجموعة عريضة من الصدمات الخارجية غير المتوقعة.

وثمة آلية أخرى يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم للبلدان الفقيرة بسعر فائدة شديد الانخفاض في فترات إعادة الهيكلة الجذرية لاقتصاداتها لإزالة ما يشوبها من أوجه قصور طويلة الأمد. ومن الخصائص الجديدة التي يتسم بها أسلوب الاقتراض المذكور (لأغراض

التصحيح الهيكلي) إنه يقتضى التنسيق العام مع البنك الدولي، وهو المؤسسة الشقيقة للصندوق التى تختص بمهمة تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان الأكثر فقرا فى العالم، من أجل تنفيذ الإصلاحات الكفيلة بالقضاء على مصدر المشكلات المتعلقة بالمدفوعات وتمهيد السبيل أمام تحقيق النمو الاقتصادى. ويتم تمويل هذه الآلية من خلال المساهمات الطوعية المقدمة من البلدان الأعضاء التى تقبل من منطق روح التعاون أن تتنازل عن أسعار الفائدة التى يمكن أن تنقضاها على هذه الأموال فى ظل الأوضاع السائدة فى السوق. وقد بلغ حجم الموارد التى قدمتها البلدان الأعضاء لتمويل هذه الآلية نحو ٢٠ مليار دولار أمريكى.

هذا ويقوم صندوق النقد الدولى قروضه للبلدان الأعضاء التى تمر بمشكلات فى المدفوعات بموجب آليات متنوعة تختلف باختلاف المشكلات التى تسعى لحلها، ولعل أكثر الآليات المستخدمة شيوعا اتفاقات الاستعداد الائتمانى واتفاقات التمويل الممددة. وتوفر هذه الاتفاقات اعتمادات ذات حدود قصوى للبلدان التى تمر بمصاعب فى سداد التزاماتها الخارجية لمساندة برنامج تتراوح مدته بين عام وعامين (فى حالة اتفاقات الاستعداد الائتمانى) أو ثلاثة إلى أربعة أعوام (فى حالة الاتفاقات الممددة)، لإعطاء هذه البلدان فترة كافية تقوم فيها بإعادة تنظيم أوضاعها المالية وإعادة هيكلة اقتصادياتها واتخاذ التدابير اللازمة لاستئناف النمو. وخلال فترة البرنامج يجوز للعضو المعنى الاقتراض من الصندوق لسداد مدفوعاته الخارجية إلى أن يصل مجموع المبالغ المسحوبة إلى القيمة القصوى للاعتماد المقرر، شريطة الاستمرار فى تنفيذ البرنامج التصحيحي للمياسات الاقتصادية.

٢ - تكيف الصندوق مع التحديات الجديدة فى عصر العولمة :

شكل عقد التسعينات من القرن الماضى بأجوائه المضطربة أكبر التحديات التى تُعرض لها صندوق النقد الدولى منذ إنشائه. وقد أثارت هذه التحديات الجديدة الاهتمام بضرورة ضمان ملائمة آليات الصندوق وعملياته لما يتسم به العالم الجديد من تكامل فى الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال. وبدأ صندوق النقد الدولى يقوم بمراجعة مستمرة لعملياته الرقابية التى تشمل مجالات السلامة المصرفية ونشر البيانات وتشجيع سلامة الحكم والإدارة. ويرجع نجاح صندوق النقد الدولى فى الاستمرار كقوة فعالة فى مجال الشؤون النقدية والمالية الدولية إلى قدرته على الاستجابة والتكيف بمرونة لهذه الاحتياجات والبيئة المتغيرة وغيرها.

وفى بداية التسعينات، قاد صندوق النقد الدولى حملة واسعة النطاق لمساعدة بلدان أوروبا الوسطى وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق فى اجتيازها لمرحلة التحول الصعبة من نظم التخطيط المركزى إلى اقتصاديات السوق. وقد ركز الصندوق فى معظم جهوده على توفير الخبرة الفنية اللازمة لإنشاء الهياكل المالية والاقتصادية (البنوك المركزية، النظم الضريبية، إمكانية تحويل العملات، ونظم التعريفات الجمركية، إلى آخره) التى لا غنى عنها لتشغيل نظام الاقتصاد الحر، وإن كان التمويل يعتبر من العناصر المهمة الأخرى التى تتألف منها هذه المساعدات لتلك الدول.

وفى إطار الجهود المتواصلة لتعزيز النمو الاقتصادى والسياسات السليمة فى البلدان النامية، يتعاون الصندوق مع البنك الدولى فى تنفيذ مبادرة "هيبيك" لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسوف تساعد المبادرة البلدان التى تتمتع بسجل أداء إيجابى فى مجال التصحيح الاقتصادى على التخفيف من أعباء ديونها حتى تصل خدمة الديون إلى مستويات يمكن تحملها.

وفى منتصف التسعينات، تفجرت أزمة مالية فى المكسيك أوضحت مدى تعرض البلدان الأعضاء لحظر التحولات المفاجئة فى ثقة الأسواق وتوقعاتها. وقد أدت هذه الأزمة إلى خروج رؤوس أموال كبيرة من المكسيك، فبادرت المكسيك بوضع برنامج قوى لتصحيح السياسات الاقتصادية سرعان ما وافق عليه صندوق النقد الدولى فى أول فبراير ١٩٩٥، وهو يمثل أكبر صفقة تمويل تتم الموافقة عليها لصالح بلد عضو، حيث بلغت قيمتها ١٨,٨ بليون دولار أمريكى، وكان الهدف من هذه المساعدة الاستثنائية إعطاء الثقة للمجتمع المالى الدولى والحيلولة دون انتشار عدوى الأزمة المكسيكية إلى أعضاء آخرين.

وفى ما بين عامى ١٩٩٧-١٩٩٨ أسفر وقوع الأزمة الآسيوية عن تقديم قروض ضخمة بدرجة استثنائية وصل مجموعها إلى ٣٦ بليون دولار أمريكى. فقد تم منح قرض غير مسبوق فى ديسمبر ١٩٩٧ لكوريا الجنوبية قيمته ٢٠,٩ بليون دولار أمريكى، فى إطار مجموعة رئيسية من الإجراءات المالية الدولية المساندة. كذلك تم منح قروض ضخمة لأندونيسيا فى نوفمبر ١٩٩٧ بقيمة ٤ بليون دولار أمريكى.

وفى يوليو ١٩٩٨، أدت المشكلات الاقتصادية والمالية الخطيرة فى روسيا إلى إضافة مبلغ ١١,٢ بليون دولار أمريكى لقرضها السابق الذى بلغ ٩,٢ بليون دولار أمريكى تم تقديمها فى مارس ١٩٩٦.

وفى أعقاب الأزمئتين المالئئتين المكسيكية والأسبوية، انصب تركيز صندوق النقد الدولى على الحلولة دون وقوع أزمات مماثلة فى المستقبل من خلال تعزيز الرقابة على سياسات سعر الصرف والأسواق المالية لدى البلدان الأعضاء. وقد اتخذ الصندوق خطوات عديدة لإجراء تقييم أكثر صراحة للمخاطر المحتملة. التى تتطوى على عليها سياسات البلدان الأعضاء. كذلك سعى الصندوق إلى الحصول من البلدان الأعضاء على بيانات دقيقة بوتيرة أكثر انتظاماً، والتعمق فى دراسة قطاعاتها المالية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المرجح انتشار الاضطرابات الاقتصادية الواقعة فيها إلى باقى المجتمع الدولى. وقد أبرزت الأزمة المالية الأسبوية ضرورة قيام البلدان الأعضاء بنشر بيانات دقيقة فى الوقت المناسب، كما أكدت على أهمية توسيع نطاق الأنشطة الرقابية لتتجاوز القضايا الاقتصادية الكلية القصيرة المدى، فتشمل سياسات القطاع المالى على وجه الخصوص، وعلى ضرورة قيام الصندوق بتوجيه اهتمام أكبر إلى طبيعة الاعتماد المتبادل فيها بين السياسات القطرية المختلفة وما ينتج عنه من مخاطر العدوى، وعلى أن مراعاة الشفافية (أو المصارحة) فيما يتعلق بهذه السياسات يعتبر أمراً حاسماً لاستعادة ثقة الأسواق، وأن فعالية الرقابة التى يمارسها الصندوق تعتمد فى النهاية على استعادة البلدان الأعضاء فيه للأخذ بما يسد به لها من مشورة.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لزيادة أهمية التدفقات الرأسمالية الخاصة فى الاقتصاد العالمى المحكوم بالعلومة، قامت اللجنة المؤقتة والتي تغيرت فى سبتمبر ١٩٩٩ إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بالموافقة على مبدأ تعديل ميثاق صندوق النقد الدولى (أو موارد اتفاقيته) بحيث يصبح تشجيع تحرير الحساب الرأسمالى أحد أغراضه، وبحيث تخول للصندوق السلطة الملائمة على حركات رؤوس الأموال.. وينظر صندوق النقد الدولى بعناية فى هذه القضية بكافة جوانبها، وهو مدرك لضرورة تتابع التحول نحو تحرير الحساب الرأسمالى وضبط سرعته على النحو الملائم فى ضوء ظروف كل من البلدان الأعضاء.

وخلاصة القول، إنه مع التحديات الجديدة التى أوجدها تطور الاقتصاد العالمى منذ نشأة صندوق النقد الدولى، تطور عمل الصندوق وتبلورت ملامحه حتى يتسنى له الاستمرار فى تحقيق أهدافه على نحو فعال.

وهنا يبرز أن العولمة (أى تزايد التكامل الدولى بين الأسواق والاقتصاديات) قد ارتبطت بظهور تحديات اقتصادية هائلة لا سيما منذ بداية التسعينات من القرن الماضى. وكان من بين هذه التحديات ضرورة التصدى للآزمات المالية المعاصرة التى تنتشر فى الأسواق والصاعدة بسرعة أكبر من ذى قبل، وخاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية، ومساعدة عددا من البلدان على عبور مرحلة التحول من نظام التخطيط المركزى إلى النظم القائمة على السوق والانضمام إلى السوق العالمى،

فضلا عن تشجيع النمو الاقتصادى وخفض أعداد الفقراء فى أفقر البلدان التى تعد مهددة بالتخلف عن مسيرة العولمة.

وقد جاء رد فعل الصندوق إزاء هذه التحديات فى صورة إصلاحات وبرامج جديدة تستهدف تعزيز بنى النظام النقدى والمالى الدولى (أو إطار القواعد والمؤسسات فى هذا النظام)، وجهود لتعزيز مساهمته فى منع وقوع الأزمات المالية والتخفيف من حدة الفقر فى أكثر بلاد العالم فقراً، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد.

البحث السابع

**كيف يخدم صندوق النقد الدولي
الدول الأعضاء ؟**

يساعد صندوق النقد الدولي أعضائه عن طريق المجالات التالية :

١ - استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم المالية والاقتصادية.

٢ - إقراض الأعضاء بالعملة الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح حتى تستهدف تصحيح مشكلات موازين المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

٣ - تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

١- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي :

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة - أي الإشراف - على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياستها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية

منظمة، وتجذب التلاعب فى أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة.

وعلاوة على ذلك، يتعهد كل بلد عضو أن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابى على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف فى كل بلد عضو ينبغي أن تتم فى إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية فى البلد المعنى.

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات حسبما تقتضى رقابة الصندوق، وما يرتبط من تقديم المشورة بشأن السياسات أن تساعد فى التنبيه إلى الأخطاء قبل وقوعها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف فى الوقت المناسب لتجنب أية مناعب.

ويمارس صندوق النقد الدولى دوره الإشرافى بطرق ثلاث وهى :
الرقابة القطرية، الرقابة العالمية والرقابة الإقليمية كما يلى :

١ - الرقابة للقطرية : وتتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة معفرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم (مشاورات المادة الرابعة) لأنها تستند إلى التفويض الوارد فى المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. وتتم مشاورات المادة الرابعة عن طريق فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعنى لجمع البيانات الاقتصادية والمالية، وعقد مناقشات مع المسؤولين فى

الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعنى في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة البيئية وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلى. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي للصندوق عما خلص إليه من نتائج بعد الحصول على موافقة الإدارة. ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير، وبحال ما يراه إلى حكومة البلد المعنى في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وعن طريق هذه الرقابة يكتسب المجتمع الدولي الدروس الممتلصة من سياسات البلد المعنى.

ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معمة Public Information Notices ويتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهي تقارير يمكن الإطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت شأنها شأن نشرات المعلومات المعمة.

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنوياً مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما

دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

٢ - الرقابة العالمية: ويستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير (آفاق الاقتصاد العالمي) التي يعدها خبراء الصندوق والتي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس.

ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق تلك المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها. كما يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

٣ - الرقابة الإقليمية: وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل على سبيل المثال مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كما تشارك إدارة الصندوق وموظفوه فى مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، ومجلس التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا والمحيط الهادى APEC.

٢- الإقراض لدعم سياسات الإصلاح الخاصة بميزان المدفوعات والنمو المستدام :

يقدم صندوق النقد الدولى قروضا بالعملات الأجنبية للبلدان التى تواجه مشكلات فى ميزان المدفوعات لتخفيف صعوبة التصحيح الذى يتعين على البلد المعنى إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية علاج المشكلات التى يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كما تستهدف هذه القروض دعم السياسات بما فى ذلك الإصلاحات الهيكلية التى يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وتؤدى إلى النمو المستدام.

ويمكن لأى بلد عضو أن يلجأ إلى الصندوق للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أى إذا احتاج إلى قرض رسمى ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطنى أو الدولى. وقد تضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات وضغط الطلب فى الاقتصاد المحلى ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية انخفاضاً حاداً. ويتون الإقراض المقدم من الصندوق تضطر البلدان التى تمر بمصاعب فى ميزان المدفوعات إلى اتخاذ إجراءات أو تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير

الأخرى التى قد تضر ضرراً بالغاً بكل من الرخاء الوطنى والدولى على حد سواء.

ولكن ما هى البرامج الذى يقوم الصندوق بدعمها من موارده ؟

عندما يتوجه أحد البلدان إلى الصندوق طالبا التمويل، فهو إما أن يكون فى أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها، فعملته تكون هدفا للمضاربة فى أسواق الصرف الأجنبى واحتياطياته مستنفذة ونشاطه الاقتصادى راكدا أو آخذا فى الهبوط وحالات الإفلاس وغيرها. ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية فى هذا البلد أو استرداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادى قابل للاستمرار، ينبغى الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادى والتمويل الرسمى أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعنى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التى ينتظر أن يتم معالجتها بأقصى درجة من الفعالية. ولكى يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجى والاستقرار المالى والنقدى والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج فيما يعرف (بخطاب السنوايا) توجه الحكومة إلى مدير عام الصندوق. وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق فى صياغة البرنامج المدعم بموارده بحيث يكون مصمماً لمواجهة الإحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعنى. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وأحد

العناصر الحيوية لتأمين نجاحه واكتساب الحكومة المعنية التأييد الوطنى له وهو ما يطلق عليه (الشعور بالملكية المحلية).

وتجوز الإشارة بأن كل برنامج يجرى تصميمه بمرونة بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، وهذا ما يحدث كثيراً.

أما بالنسبة لأنواع الإقراض فى صندوق النقد الدولى وتطورها، فإن هذه القروض تقدم بموجب مجموعة متنوعة من التسهيلات التى تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض فى كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التى تواجه ميزان المدفوعات والظروف التى يتعامل التسهيل المعنى.

ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ٣ أنواع مختلفة من سياسات الإقراض وهى :

١ - اتفاقات الاستعداد الائتماني: وهى تشكل لب سياسات الإقراض فى الصندوق. وقد استخدمت لأول مرة فى عام ١٩٥٢، وهنفا الأساسى هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل.

٢ - الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل: وتعتقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد، وتخدم البلدان التى تمر بمصاعب فى ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهى مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول نظراً لارتباطها بجوانب الضعف فى الاقتصاد الكلى. وتضمن

السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة للإصلاحات التي تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد مثل الإصلاحات الضريبية، وإصلاحات القطاع المالي، وخصخصة المؤسسات العامة، وتعزيز المرونة في أسواق العمل.

٣ - القروض الميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء: ويقدم الصندوق منذ أواخر السبعينات قروضا ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة. والتسهيل الميسر الحالي هو تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) والذي حل محل التسهيل التمويلي المقرر للتصحيح الهيكلي (ESAF) في نوفمبر ١٩٩٩، وحتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والهدفين الأساسيين لبرنامج السياسات في البلدان المعنية.

وقد استحدث الصندوق في أواخر التسعينات تسهيلات أخرى تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة (الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق) ومنع (عدوى الأزمات المالية) إلى بلدان ذات السياسات الاقتصادية السليمة. كما يقدم الصندوق قروضا أيضا لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجة عن نطاق سيطرتها والناجمة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة على الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصة الصادرات. وقد أنشئت هذه التسهيلات لمواجهة التحديات الجديدة.

وفى المقابل قد ألغيت التسهيلات التى فقدت مبرر وجودها بمرور الوقت. فقد راجع المجلس التنفيذى هذه التسهيلات فى أوائل عام ٢٠٠٠ وانتهت: هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها. كما أدخل تعديلات على التسهيلات غير الميسرة الأخرى على النحو التالى :

- تعديل شروط الإقراض التى تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتمانى وتسهيل الصندوق الممدد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكثر من اللازم.
- إعادة التأكيد على اقتصاد تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التى تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلا.
- تعزيز مراقبة البرامج المدعمة موارد الصندوق بعد انتهائها، خاصة عندما يتجاوز الائتمان غير الممدد من البلد العضو مستوى حدى معين.
- تعديل خطوط الائتمان الطارئ فى إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية فى منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التى تتبع سياسة سليمة.

وجميع المقترضون الحاليون من الصندوق من البلدان النامية، وأمن البلدان التى تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزى إلى نظام اقتصاد السوق، وأمن بلدان الأسواق الصاعدة التى تسير فى طريق التعافى من الأزمات المالية. وكثير من البلدان لا يملك إلا

إمكانية محدودة للنفوذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يرجع في جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها.

ومنذ أواخر السبعينات أصبح في مقدور جميع البلدان الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، وكانت هذه الدول تستأثر فيما قبل ذلك على أكثر من نصف التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال العقدين الأوليين من إنشائه.

وهناك سمات أساسية للإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، نذكر فيما يلي أهمها :

- صندوق النقد الدولي ليس بنكا للتنمية ولا وكالة للمعونة، ولكنه يقدم قروضه لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي المستدام. ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي في البلد المعنى لدعم احتياطاته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وهذا على عكس القروض التي تقدمها بنوك ووكالات التنمية حيث أن أموال الصندوق لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها كما هو الحال بالنسبة لبنوك ووكالات التنمية.

- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد وأن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات. وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعنى لقروض الصندوق

لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقرض. ولابد أن يتفق البلد المقرض والصندوق على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة. كذلك فإن صندوق النقد الدولي يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات. ومنذ بداية ٢٠٠٠-٢٠٠١ عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكه ببرامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

- قروض الصندوق مؤقتة. فحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ٦ أشهر أو تطول لتصل إلى ٤ سنوات. وتتراوح فترة السداد بين ٣,٢٥ إلى ٥ سنوات للقروض قصيرة الأجل بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني، أو إلى ٤,٥ إلى ١٠ سنوات للتمويل متوسط الأجل بموجب الاتفاقات الممددة.

غير أن المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في نوفمبر ٢٠٠٠ على استحداث توقع السداد المبكر Early Repayment Expectation أي في فترة تتراوح بين ٢,٢٥ إلى ٤ سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و٤,٥ إلى ٩ سنوات للاتفاقات الممددة. أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض

بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو من الفقر (PRGF) فهي ١٠ سنوات مع فترة سماح طولها ٥,٥ سنة لسداد أصل القرض.

• يتوقع الصندوق من المقرضين إعطاء أولوية لسداد قروضه. فالبلد المقرض يجب أن يسدد قرض للصندوق في الموعد المحدد حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات. ويطبق للصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة. ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز، فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم رغم أنه في العادة مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعنى على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

• أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق — فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل — تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة للقائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقرض استرداده. ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حد معين لإنهاء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق. وتطبق الرسوم الإضافية أيضا على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي

أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر يبلغ ٠,٥ فقط سنوياً.

• تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس ٢٠٠٠ إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات المستصوبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه قرر المجلس التنفيذى توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

• عندما يقترض الصندوق فهو يقدم فى معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجى اللازمة للبلد المعنى. ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية فى البلد المعنى على الطريق الصحيح، فهى تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر. وهكذا فإن التمويل الذى يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لاجتذاب مزيداً من التمويل، وتسميته قِبرة الصندوق على القيام بهذا الجافز على مصداقية السياسات المرتبطة بالإقراض.

ونختم هذه الفقرة بعرض لتلخيص تسهيلات الإقراض المختارة لدى صندوق النقد الدولي فى التالى :

١ - اتفاقات الاستعداد الائتماني Stand-By Arrangement : وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا في العادة لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

٢ - تسهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility : يعتبر الدعم الذى يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو على بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح ما بين ٣ إلى ٤ سنوات فى العادة، لمساعدته فى معالجة المشكلات الاقتصادية الكلية التى تنسب فى إيجاد مواطن ضعف خطيرة فى ميزان مدفوعاته.

٣ - تسهيل النمو والحد من الفقر Poverty Reduction and Growth Facility : وقد حل هذا التسهيل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي فى نوفمبر ١٩٩٩. وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التى تواجه مشكلات مطولة فى ميزان المدفوعات. أما التكاليف التى يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التى يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.

٤ - تسهيل الاحتياطي التكميلي Supplemental Reserve Facility : وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره تنفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة على قروض الصندوق.

٥ - خطوط الائتمان للطوارئ Contingent Credit Lines : وهو خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

٦ - مساعدات الطوارئ Emergency Assistance : وقد استحدثت مساعدات الطوارئ في عام ١٩٦٢ لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام ١٩٩٥ لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لقواها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدرتها الإدارية والمؤسسية.

٣ - المساعدات الفنية والتدريب :

وبالإضافة إلى ما اشتهر به صندوق النقد الدولي من تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء وإلى منحها قروضا مبروطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية، فإن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضا من خبرته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، وسياسات الإدارة الضريبية والإحصاءات الرسمية.

والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تقييم السياسة الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة من وزارات المالية والبنوك المركزية في الدول الأعضاء.

وتعد المساعدة الفنية عنصرا مكملا لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من المشورة بشأن السياسات ومن منحها القروض المبروطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية. وهي تمثل نحو ٢٠% من التكاليف الإدارية للصندوق، مقسمة إلى ٢٧% لأوروبا، ٢٧% لأفريقيا، ٢٣% لآسيا، ١١% لأمريكا اللاتينية و١١% للشرق الأوسط وذلك في عن السنة المالية ٢٠٠١.

لقد بدأ صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدة الفنية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي عندما لجأ كثير من البلدان حديثة

الاستقلال إلى صندوق النقد الدولي طالبين المساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدات الفنية في أول التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق للتحوّل من نظم التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وفي الآونة الأخيرة عزز صندوق النقد الدولي أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنیان النظام المالي الدولي. ويساعد الصندوق على وجه التحديد البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جميع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلدان التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة.

ويقدم الصندوق المساعدات الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية نوردّها فيما يلي :

١ - دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والقطاعات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.

٢ - مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الاتفاق

وتصميم شبكات الأمان الاجتماعى، وإدارة الدين العام الداخلى والخارجى.

٣ - إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.

٤ - صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

وبالإضافة إلى كل هذا وذلك، ينظم صندوق النقد الدولى دورات تدريبية للمسؤولين فى الحكومات والبنوك المركزية فى البلدان الأعضاء وذلك فى مقره بواشنطن العاصمة الأمريكية وفى مراكز التدريب الإقليمية فى أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفينا. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانيا أيضا من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضاء التى تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء والمكلفين من خارج صندوق النقد الدولى.

البحث الثامن

**ما هي بعض المعالم البارزة في تطور عمليات
الإقراض لصندوق النقد الدولي ؟**

هناك الكثير من المعالم البارزة في تطور عمليات الإقراض عن طريق صندوق النقد الدولي، نورد بعضها في التالي :

١ - في عام ١٩٥٢ : تم استحداث اتفاقية الاستعداد الائتماني في عام ١٩٥٢، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت ٥٠ مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطاتها الدولية. وتعني كلمة (استعداد) أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة وفقا لقواعد الشرطية. وفي معظم الحالات يقوم العضو بسحب المبلغ بالفعل.

٢ - في عام ١٩٦٣ : أنشأ صندوق النقد الدولي تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تكتج سلعا أولية على مواجهة أى نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار.

وفي عام ١٩٨١، أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

٣ - في السبعينيات : إبان أزمة الطاقة في السبعينات حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق (تسهيل النفط المؤقت) الذي استمر من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٦، فكان الصندوق يفترض من البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض

إلى مستوردى النفط لمساعدتهم فى تمويل العجز المرتبط باستيراده.

٤ - فى عام ١٩٧٤ : أنشئ تسهيل الصندوق الممدد بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات فى ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلية فى اقتصادياتهم، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ٣ سنوات، مع إمكانية مدتها لسنة رابعة. وكان الاتفاق الذى أبرم مع كينيا فى عام ١٩٧٥ هو أول اتفاق يعقد بموجب التسهيل.

٥ - فى الثمانينات: قام صندوق النقد الدولى بدور محورى فى المساعدة على حل أزمة الديون فى أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفى الدولى. وقد ساعد الصندوق البلدان المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار، وقدم مقدارا هائلا من التمويل من موارده الخاصة، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

٦ - فى عام ١٩٨٩: قام صندوق النقد الدولى بتقديم مساعدة فعالة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق لتحويل اقتصادياتها من نظام التخطيط المركزى إلى النظام القائم على السوق. وقد تعاون الصندوق مع تلك البلدان لمساعدتها فى تحقيق الاستقرار وإعادة

هيكله اقتصادياتها بما فى ذلك وعلى سبيل المثال مساعدتها فى بناء الإطار المؤسسى والقانونى لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضافى للسلزم لدعم المراحل المبكرة فى عملية التحول، أنشأ الصندوق فى عام ١٩٩٣ التسهيل التمولى لتحويل الأنظمة الاقتصادية Systemic Transformation Facility الذى انتهى العمل به فى عام ١٩٩٥.

٧ - فى عام ١٩٩٤-١٩٩٥ : واجهت المكسيك أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل فى الشعور السائد بالأسواق التى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوى للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه فى نهاية المطاف. ودعما لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض فى تاريخه حتى الآن بما يعادل ١٨,٨ بليون دولار أمريكى. وحدا ذلك بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض (NAB) لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى فى المستقبل.

٨ - فى عام ١٩٩٦ : اشترك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون Initiative For The Heavily Indebted Poor countries المعروفة باسم مبادرة (هيبك) بهدف تخفيض الدين العام الخارجى لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.

وتتم تعزيز هذه المبادرة عام ١٩٩٩ لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون. وفي نفس الوقت، بذل الصندوق تسهيله للميسر الذى كان يطلق عليه اسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي Enhanced Structural Adjustment Facility بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر Poverty Reduction And Growth Facility الذى يولى اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

٩ - فى عام ١٩٩٧-١٩٩٨: خلال الأزمة المالية الآسيوية، قدم صندوق النقد الدولى قروضا ضخمة بدرجة استثنائية وصل مجموعها إلى ٣٦ بليون دولار أمريكى إلى أندونيسيا وكوريا وتايلاند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطى التكميلى Supplemental Reserve Facility فى عام ١٩٩٨ خصيصاً لمساعدة البلدان فى مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

١٠ - فى عام ١٩٩٩: أنشأ صندوق النقد الدولى أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات وهى خطوط الائتمان الطارئ Contingent Credit Lines (CCL) . وهى تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتاح للبلدان التى تطبق سياسات اقتصادية قوية.

١١- اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٠ مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية من أجل تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل. وأسفر هذا الجهد عن ترشيد ملموس للأساليب المتبعة عن طريق إلغاء أربعة تسهيلات. وتم تنفيذ عدد من المتغيرات المهمة الأخرى التي من شأنها إتاحة دور أكثر فعالية لتسهيلات الصندوق في دعم جهود الأعضاء الرامية إلى منع وقوع الأزمات وحلها عند حدوثها والمساعدة في ضمان استخدام موارد الصندوق على نحو أكثر كفاءة.

البحث التاسع

**ما هي أنواع الخدمات التي يقدمها
صندوق النقد الدولي ؟**

يقوم صندوق النقد الدولي إلى جانب الإشراف على النظام النقدي والمالى الدولى وتقديم الدعم المالى للبلدان الأعضاء، بتقديم عدد متنوع من الخدمات - كما سبق بيانه - تحتاج إلى المزيد من الإيضاح. فيقوم الصندوق بمعاونة أعضائه عن طريق المساعدات الفنية فى بعض مجالات اختصاصه وخبرته، وتقديم التدريب فى إطار معهده التعليمى الواقع فى واشنطن العاصمة الأمريكية وتنظيم دورات تدريبية فى الخارج، بالإضافة إلى إصدار مجموعة متنوعة من المطبوعات التى تتناول مختلف الجوانب النقدية الدولية وعمليات الصندوق.

١ - المساعدات الفنية الدقيقة فى مجالات اختصاص وخبرة الصندوق:

ونظرا لأن عدد كبير من البلدان الأعضاء يفتقر فى بعض الأحيان إلى الخبرة المتخصصة فى المجالات الفنية الدقيقة المتعلقة بالمالية العامة وأعمال البنوك المركزية، أو لأنها ترغب فى استشارة طرف خارجى حول هذه الأمور، فإنها تتجه إلى صندوق النقد الدولي ليساعدها فى حل بعض المشكلات فى هذه الميادين أو ليوفد لها خبيرا للعمل فى مؤسساتها المالية الحكومية، إلى أن تتكون لديها الخبرات المحلية الكافية. وقد كثرت الطلبات على هذا النوع من المساعدات الفنية خلال الستينيات والسبعينات من القرن الماضى بوجه خاص حيث تبين لعشرات البلدان التى حصلت على استقلالها حديثا ضرورة القيام بإنشاء بنوك مركزية، وإصدار عملات جديدة، ووضع نظم ضريبية، وغير ذلك من التنظيمات المالية والنقدية التى تطلبها الدولة الحديثة ذات

السيادة. وقد استجاب الصندوق بإرسال خبراء من موظفيه أو مستشارين من الخارج لتقديم ما يلزم من معرفة وتدريب.

وخلال التسعينات من القرن الماضي، أدى قرار بلدان أوروبا الشرقية، وبلدان البلطيق، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بالانتقال من تنظيم التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على قوى السوق والدخول في النظام النقدي الدولي، إلى إلغاء أعباء لم يسبق لها مثيل على كاهل صندوق النقد الدولي في مجال تقديم خدمات المساعدات الفنية. وقد بدأت احتياجات هذه البلدان للمساعدة الفنية تقل إلى حد ما في الآونة الأخيرة.

كما أن احتياجات البلدان النامية في أفريقيا والشرق الأوسط بدأت تزداد وتركز على طلبات المساعدة الفنية المتخصصة لهذه البلدان في الآونة الأخيرة على مجالات المحاسبة، وإعداد الموازنة، وإدارة الإنفاق الحكومي، وتصميم الأدوات النقدية، ونظم المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وإقامة أسواق المال، والتنظيم والإشراف المصرفي، والإحصاء، والبحوث، والشؤون القانونية، والسياسات الضريبية والإدارة.

٢- التدريب والدورات الدراسية :

قدم معهد صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه في مقر الصندوق بواشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤، دورات دراسية وتدريبية لما يزيد على عشرة آلاف (بين ١٠ و ١١ ألف) من

المسؤولين الرسميين فى كافة البلدان الأعضاء ممن يعملون فى مجالات وثيقة الصلة بعمل الصندوق. ومعظم المشتركين فى هذا التدريب والدورات الدراسية من موظفى وزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية للرسمية. وقد حقق صندوق النقد الدولى على مر السنين نجاحا كبيرا فى تعريف المشتركين بكيفية عمل النظام النقدى والدور الذى يقوم به الصندوق فى هذا المجال. كذلك ساعد التدريب فى مقر المعهد على توحيد أساليب وجمع وعرض موازين المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية على مستوى العالم، الأمر الذى يخدم مصالح كافة البلدان الأعضاء.

وإضافة إلى ذلك، يقدم المعهد دورات وتدوات دراسية فى مقر معهد فيننا المشترك الذى يديره صندوق النقد الدولى مع منظمات دولية أخرى، وفى معهد التدريب الإقليمى المشترك بين الصندوق ومنغافورة. كما يتعاون الصندوق مع مؤسسات تدريب أخرى فى أفريقيا، والعالم العربى، وأمريكا اللاتينية.

٣- المطبوعات النقدية والمالية الدولية ومطبوعات عمليات الصندوق

أدت إتاحة الفرصة أمام البلدان الأعضاء للإطلاع على البيانات المتعلقة بالمالية العامة والشؤون النقدية والديون الخارجية للبلدان الأعضاء الأخرى إلى جعل صندوق النقد الدولى أداة فريدة لتزويد كافة الأعضاء بهذه المعلومات. ويرى الصندوق أن فتح مجال الإطلاع على كافة البيانات الإحصائية المتوفرة أمام كل الأعضاء أمر لا غنى عنه لترسيخ الطابع للتعاونى الذى تتسم به المؤسسة. لذلك أهتم الصندوق منذ

تأسيسه تقريبا بإصدار مطبوعات إحصائية شهرية وسنوية مثل الإحصاءات المالية الدولية International Financial Statistics. وتتيح هذه المطبوعات مجالا للإطلاع المستمر على الأوضاع المالية لكل بلد عضو. كما تمثل أيضا مصدرا لا مثيل له للمعلومات الإحصائية التي تخدم البنوك، ومعاهد البحوث، والجامعات، ووسائل الإعلان.

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي لوحة بيان إلكترونية على شبكة الإنترنت، فى إطار مبادرة مهمة قام بها الصندوق لوضع معايير تسترشد بها البلدان الأعضاء فى نشر البيانات الإحصائية الاقتصادية التى تتسم بدرجة أكبر من الدقة وحسن التوقيت. وقد صممت هذه اللوحة الإلكترونية بحيث تحدد البلدان التى التزمت بالمعايير المقررة. وتوضح لمستخدميها المصدر الذى يمكنهم اللجوء إليه للحصول على المعلومات ذات الصلة. ويساعد نشر البيانات المالية على إضفاء مزيد من الشفافية على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، كما يعزز الاتجاه الذى ساد فى السنوات الأخيرة بين المنظمات الدولية، والبنوك التجارية، والدوائر الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات الشعبية العريضة نحو اللجوء إلى الصندوق سعيا للحصول على المعلومات التى لا تتوفر بسهولة فى أى مكان آخر.

وفضلا عن المطبوعات الإحصائية (والتقرير نصف السنوى حول آفاق الاقتصاد العالمى Outlook Economic World والتقرير السنوى حول أسواق المال الدولية International Markets Capital) يصدر صندوق النقد الدولي المطبوعات التالية :

- التقرير السنوى Annual Report الذى يحتوى على بيانات ومعلومات شاملة عن عمله خلال العام الجارى.
- دراسات عرضية Occasional Papers تتناول القضايا المالية وقضايا السياسات النقدية والتطورات الوطنية أو الإقليمية.
- سلسلة من نشرات المعلومات للصحفية/العامة Press/Public Information Notices (التي تورد تلخيصا للمشاورات مع البلدان الأعضاء) تصدر ٣ مرات سنويا.
- سلسلة من الكتيبات المعنية بالقضايا الاقتصادية Economic Issues Pamphlets تقدم وصفا واضحا ودقيقا للموضوعات البحثية المهمة لدى الصندوق.
- عدداً من الكتب ومجلات الندوات التي تتناول مجموعة عريضة من الموضوعات الاقتصادية والمالية والقانونية.
- نشرية دورية ربع سنوية ذات طابع أكاديمي هي أبحاث خبراء الصندوق Staff Papers التي تتضمن نتائج البحوث الاقتصادية التي يقومون بإجرائها.
- تقارير قطرية يصدرها خبراء الصندوق حول آخر التطورات الاقتصادية في البلدان الأعضاء.
- نشرة صندوق النقد الدولي IMF Survey التي تصدر مرة كل أسبوعين وتتضمن مقالات عن العمل الذي يقوم به الصندوق على صعيد الاقتصاديات الوطنية والشؤون المالية الدولية.

- نشرة التمويل والتنمية Finance & Development التى تصدر على أساس ربع منوى.
- وعددا كبيرا من أوراق العمل وغيرها من الدراسات ذات الأهمية التى يصدرها خبراء الصندوق.

وإلى جانب المطبوعات عاليه، يوفر صندوق النقد الدولى موقعا إلكترونيا على شبكة الإنترنت (<http://www.imf.org>) يمكن من خلاله الإطلاع بحرية على كافة النشرات الصحفية والبيانات العامة الصادرة من الصندوق والنصوص الكاملة لكافة مطبوعاته المجانية، والنص الكامل لتقرير آفاق الاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى النصوص الكاملة لجميع أوراق العمل الصادرة عن الخبراء.

البحث العاشر

**ما هو برنامج صندوق النقد الدولي
لتقوية النظام المالي والتقدي الدولي ؟**

١ - تحديات العولمة :

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي. ولعل أهم هذه التحديات وأكثرها صعوبة تحديان :

الأول : هو كيفية تقوية النظام المالى العالمى بحيث يصبح أقل عرض للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدى لها عند وقوعها.

الثانى : هو كيفية دعم جهود مكافحة الفقر فى البلدان منخفضة الدخل.

لقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة (الدول المتقدمة) وإناس كثيرون فى تلك الدول فى جميع أنحاء العالم، ولا شك فإن التكامل والاندماج فى الاقتصاد العالمى بين الدول والأسواق يمثل عنصرا جوهريا فى أية إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات أعلى من المعيشة.

ولكن العولمة من خلال ما تحققه من زيادة فى حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها، قد أدت إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية. وفى الوقت نفسه نشأت مخاطر أخرى وهى أن البلدان منخفضة الدخل لم تستفد استفادة تذكر بعد من العولمة وقد تخلفت عن ركب العولمة فى الوقت الذى ترتفع فيه مستويات المعيشة فى البلدان المتقدمة التى استفادة الكثير والكثير من العولمة ومن التكامل والاندماج بين الدول والأسواق فى العالم.

لقد كانت الأزمات المالية فى الأسواق الصاعدة فى منتصف وأواخر التسعينات من القرن الماضى تذكرنا بالمخاطر المرتبطة

بالعولمة حتى بالنسبة للاقتصاديات التي حققت استفادة كبيرة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة. فالاقتصاديات التي تضررت من الأزمة الأسيوية فى الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨ على وجه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولية التي تزداد تكاملاً وانماجاً يوم بعد يوم. ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف فى سياسات البلدان التي أصابها الأزمة وعن بعض الثغرات فى النظام المالى الدولى نفسه، مما أبرز منه الحقيقتين التاليتين :

الأولى : أن المستثمرين قد يتراجعون على نحو سريع وجماعى إذا لمسوا وجود نقائص فى السياسات الاقتصادية المحلية. ومضى فقد المستثمرون (المليون والأجانب) ثقتهم فى الاقتصاد، يمكن أن تنضب تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وأن يودى ذلك إلى خروج تدفقات صافية كبيرة وإلى التعجيل بوقوع أزمة مالية.

الثانية : أن الأزمة المالية التي تقع فى بلد ما أو منطقة ما لا تستقر فى هذا البلد أو المنطقة وحدها ولكنها قد يمكن أن تمتد بسرعة البرق لتنتشر فى اقتصاديات أخرى كثيرة.

ومن أجل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية فى المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها، يعمل صندوق النقد الدولى على تقوية النظام النقدى والمالى الدولى، وذلك بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية

والقطاع الخاص، بالإضافة إلى التعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية للجهاز المصرفي.

٢ - المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة ومعايير كفاية رأس المال الجديد للجنة بازل :

ترجع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ ضمن ما ترجع إلى الضعف والاختلال المصرفي. وكان من أهم مظاهره هو ضعف واختلال الرقابة المصرفية في تلك الدول.

وكان ذلك حافزا قويا لدى لجنة بازل للاجتماع في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ وإعداد تقريرها حول المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية Core Principles For Effective Banking Supervision.

وقد تضمنت برامج التثبيت والإصلاح لصندوق النقد الدولي ضمن ما تضمنت للنمر الكورى (وغيره من دول جنوب شرق آسيا) هيكله القطاع المالى فى تلك الدول لرفع كفاءة الرقابة المصرفية وغيرها من الأدوات المصرفية الأخرى. وأهم ما تضمنه برنامج النمر الكورى فى هيكله القطاع المالى التالى:

- الموافقة التشريعية على عدة مشروعات لهيكله القطاع المالى تشمل مشروعات للبنك المركزى الكورى يكفل استقلاليته والمحافظة على استقرار الأسعار كوظيفة أساسية، ومشروع قرار لتقوية الرقابة على أعمال البنوك التجارية والمتخصصة وشركات الأسهم

وشركات التأمين ومشروع قرار باعتماد الحسابات المالية من مراجعين خارجيين.

- هيكلية المؤسسات الإستراتيجية المضطربة بإتباع إستراتيجية تسمح بالخلق والإندماج والتملك لهذه المؤسسات بمعرفة جهات وطنية أو أجنبية، واعتماد مبادئ واضحة لتقاسم الخسائر بين الدائنين وحاملي الأسهم، والإسراع بالتخلص من القروض غير المستخدمة، وإحلال نظام الضمان الشامل المعمول به بنظام الإيداع التأميني المحدود، وإعداد جدول زمنى تلتزم البنوك خلاله بإتباع معايير بازل، وتحسين مستويات الوقاية بين الديون المدومة، وتقديم الدعم للمؤسسات المالية فى ظل قواعد محددة وشفافية كاملة، وتقوية النظم المحاسبية لتتناسب مع النظم الدولية، ومراجعة الحسابات المالية للمؤسسات التمويلية الضخمة بمعرفة الشركات الدولية المعترف بها، وزيادة عدد العاملين بأقسام الرقابة على البنوك التجارية لضمان المتابعة الفعالة فى البنوك المضطربة، والإسراع بالسماح بدخول الأجانب إلى قطاع التمويل الكورى بما فى ذلك السماح للأجانب بفتح فروع للبنوك وشركات السمسرة، ومراقبة عمليات الإقراض والإقتراض التى تقوم بها فروع البنوك الكورية بالخارج للتأكد من سلامتها مع إعلان الفروع غير القادرة على الإلقاء، ومراجعة أسلوب إدارة احتياطي النقد بالبنك المركزى بهدف تناسبه مع المستوى الدولى وفى سبيل ذلك سيتم الإقلال من الإيداع لدى فروع البنوك للحكومية بالخارج، وتشجيع المؤسسات المالية على تحسين أسلوب تقييم المخاطر وتقوية استعادة القروض.

وقد تميز تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٧ بأنه يحتوى على مبادئ لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية، بعد أن وافق رئيس لجنة بازل على إلحاق وضم المبادئ الرئيسية لتتشر مع تقرير صندوق النقد الدولي الذى تناول الاتجاه نحو إطار الاستقرار النقدي. وفى الحقيقة فإن نشر مبادئ لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية مع تقرير صندوق النقد الدولي يحقق عدة أهداف أهمها :

١ - أن تأخذ الهيئات الدولية حسابات المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية فى أنشطتها مما يودى إلى تعزيز وتقوية الاقتصاد الكلى والاستقرار المالى والسلامة المصرفية للدول الأعضاء فى تلك الهيئات سواء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو الهيئات الدولية الأخرى.

٢ - إن نشر مقررات لجنة بازل حول المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية من خلال تقرير صندوق النقد الدولي سيجعله يحظى بالمكانة الدولية وكذلك ميزة سعة الانتشار.

٣ - إن مقررات لجنة بازل حول المبادئ الرئيسية للكفاءة المصرفية الفعالة مستتبع لكثير من الدول التى ستطبقها المحافظة على السلامة والكفاءة المصرفية وتجنب الكثير من المخاطر وتقليل تكاليف المشاكل المصرفية وبالتالي سيكون لها أثرها الإيجابى على الاقتصاد الكلى لتلك الدول.

٤ - توضيح أهمية دور صندوق النقد الدولي من خلال مسؤوليتها في دفع الرقابة على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتوضيح مواطن عدم السلامة المالية.

٥ - تقييم الإطار العام للعمل على تقوية أسس الرقابة المصرفية وتطوير المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية بما تنتجه ملاحظات الجهات الدولية المختلفة والدول الأعضاء بحيث يمكن مراجعته في الاجتماع الدولي للمراقبين في البنوك العام القادم وبشكل سنوى بعد ذلك، وذلك كله من خلال لجنة بازل.

وجدير بالذكر أن الموضوع الأساسى لتقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٧ كان يدور فى الأصل حول معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، لضمان السلامة المالية والكفاءة المصرفية، ومعايير الرقابة الدولية للأسواق الناشئة. ويستعرض صندوق النقد الدولي فى هذا التقرير دوره فى حفز وتعزيز الاستقرار المالى، إلى جانب عرض أهم مقررات لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية، وكذلك المبادئ والتوصيات للمنظمة الدولية لوكالات الأوراق المالية لتنظيم ورقابة الأسواق المالية، وعرض لأهم العناصر الرئيسية لمعايير الرقابة الملائمة للأسواق الناشئة فى إطار عمل هذه المنظمة، وذلك حتى تتمكن الدول المستخدمة لتلك المعايير من معرفة مدى كفاءة إطار البنية المالية والسلامة المصرفية.

ومن هنا كان من الضرورى قبل عرض الإصلاحات الخاصة ببرنامج صندوق النقد الدولي لتقوية النظام المالى والنقدى الدولى لتفادى

الأزمات المالية المعاصرة، أن تشير بادئ ذي بدء إلى المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل، بالإضافة إلى الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل لعام ١٩٩٩ الذى أعقبت المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة، على اعتبار أنهما يمثلان جزءاً عضوياً أساسياً من برنامج صندوق النقد الدولي لتقوية النظام المالى والنقدى الدولي، وكاننا اللجنة الأولى لبرنامج الصندوق عالياً.

١ - المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل :

تحتوى المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل على (٢٥) مبدأً أساسياً، بهدف جعل الرقابة المصرفية هى المكون الأساسى للبنية الاقتصادية القوية، وموزعة على سبعة أقسام على النحو التالى :

▪ الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة : وتشمل على المبدأ الأول، ووفقاً له يجب أن يتوافر عدد من الخصائص أهمها ضرورة تحديد إطار واضح وكامل يصف بوضوح مسئوليات وأهداف كل هيئة تشارك فى نظام الرقابة المصرفية، مع تمتعها بالاستقلالية وتوافر الموارد التى تدعم من هذه الاستقلالية. وتوافر إطار ملائم من التشريعات المصرفية والتعاون المتبادل فى المعلومات بين مختلف الهيئات الرقابية المصرفية. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية للمراقبين المصرفيين.

▪ العمليات الخاصة بالتراخيص والموافقة على التعديلات الهيكلية: وتشمل على أربعة مبادئ (من المبدأ رقم ٢ حتى المبدأ رقم ٥)،

وتستهدف هذه المبادئ خلق مستوى ملائم من الرقابة فى ظل أطر تنظيمية على نحو يؤدى إلى زيادة الثقة فى النظم المصرفية المستخدمة لها. وتتص هذه المبادئ على ضرورة تحديد مفهوم الوحدة المصرفية بطريقة محددة ودقيقة حتى تكون هذه الوحدة المصرفية خاضعة للرقابة. وأن تتمتع السلطات المانحة للتراخيص بالحق فى تحديد معايير دقيقة للموافقة على السماح للوحدة المصرفية، مع حق رفضها فى طلبات تأسيس المصارف التى لا تنطبق عليها هذه المعايير. وأن تتوافر صلاحيات كافية للمراقبين المصرفيين لتتيح لهم مراجعة ورفض أية مقترحات تختص بإحداث تغييرات هيكلية فى الملكية والأسهم. هذا بالإضافة إلى إعطاء السلطات الإشرافية الحق فى تحديد ما تراه من معايير وضوابط للرقابة على عمليات التملك والاستحواذ، وما تقوم به المصارف من استثمارات كبيرة، علاوة على الضوابط اللازمة للتأكد من عدم تعرض فروع المصارف وشركائه لمخاطر غير محسوبة أو تعوق الرقابة الفعالة.

- شروط ومتطلبات الرقابة المصرفية الحسيفة: وتشمل على عشرة مبادئ (من المبدأ رقم ٦ وحتى المبدأ رقم ١٥)، وتحدد هذه المبادئ للترتيبات اللازمة لتحقيق الرقابة المصرفية مع التركيز على التعرف على المخاطر التى تواجه بيئة العمل المصرفى نتيجة التطورات الاقتصادية الدولية وكيفية مواجهتها. وقد تضمنت هذه المبادئ ضرورة تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الواجب

الالتزام بها من جانب المصارف. بحيث يعكس ما تتعرض له من مخاطر، مع تحديد مكوناته. وأن تتوافر الاستقلالية والحياد في تقييم سياسات المصارف وممارستها ونظمها المتعلقة بمنح وإدارة محافظ القروض وتنفيذ الاستثمارات، والطرق المتبعة في إدارة محافظ القروض والاستثمار. وأن تراعى الواجبات الأساسية للمراقبين المصرفيين وعلى الأخص، التأكد من أن المصارف تتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بشأن جودة الأصول وكفاية المخصصات والإحتياطيات لمواجهة الخسائر المحتملة، والتأكد من أن المصرف لديه نظم للمعلومات تمكن الإدارة العليا من تحديد مخاطر التركيز الائتماني في محافظ القروض والاستثمارات، وأن هناك حدود قصوى للإئتمان الموجه لعميل واحد أو مجموعة مترابطة من العملاء للحد من المخاطر الناجمة عن عدم وجود مثل تلك الحدود. ووضع حدود قصوى للإقراض المرتبط والتأكد من وجود رقابة ملائمة على منحه. والتأكد من إتباع المصارف لسياسات وإجراءات تمكنها من رقابة العمليات المتعلقة بالإقراض والاستثمار التي تقام على نطاق دولي. والتحقق من أن المصارف لديها نظما دقيقة لقياس مخاطر السوق ومراقبتها وأن لديها ما يلزم من صلاحيات لوضع حدود معينة أو فرض جزاءات محددة على التعرض والانتكشاف لمخاطر السوق. والتأكد من أن المصارف لديها نظما شاملة لإدارة المخاطر وذلك لتحديد وقياس بقية المخاطر المادية مع الاحتفاظ عند الحاجة بمخصصات من رأس المال لمواجهةها. وأخيرا التأكد من تبني المصارف لسياسات

وممارسات مناسبة بما في ذلك قواعد صارمة للتأكد من المعلومات الخاصة بالعملاء.

■ أساليب الرقابة المصرفية المستمرة: وتشمل على خمسة مبادئ (من المبدأ رقم ١٦ وحتى المبدأ رقم ٢٠)، وتركز هذه المبادئ على طرق تطوير الرقابة. وتتص على ضرورة أن تشمل الرقابة المصرفية الحسيفة أو الحذرة على كل من الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وعلى ضرورة اتصال مراقبي المصارف بإدارة المصرف وتفهمهم الكامل للأنشطة والعمليات التي يقوم بها. وعلى ضرورة أن يكون لدى مراقبي المصارف من الوسائل ما يمكنهم من جمع ومراجعة وتحليل التقارير والإحصاءات التي تعرضها المصارف. وعلى ضرورة أن يكون لدى مراقبي المصارف القدرة على مراجعة عمليات المصرف على أساس شامل أو متكامل.

■ المتطلبات المتعلقة بتوافر المعلومات: ويشمل على مبدأ واحد (المبدأ رقم ٢١)، ويركز هذا المبدأ على شفافية الإفصاح. ويؤكد على ضرورة احتفاظ كل مصرف بسجلات وتقارير تتفق مع الأساليب المحاسبية التي تمكن المراقب من التعرف على الأوضاع المالية للمصرف ومدى ربحيته والتأكد من قيام المصرف بنشر قوائمته المالية بشكل دوري بحيث تعكس وضعه على نحو سليم.

■ الصلاحيات الرسمية للمراقبين: ويشمل على مبدأ واحد أيضاً (المبدأ رقم ٢٢)، وينص هذا المبدأ على ضرورة أن يتوافر لدى

المراقبين المصرفيين من التدابير ما يكفي لإلزام المصارف بإتباع الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة عدم التزامها بالمعايير الرقابية المقررة مثل معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أوفى حالة مخالفتها للقواعد الموضوعية، أوفى حالة تهديد حقوق المودعين. ويجب أن تتضمن مثل هذه التدابير قدرة هؤلاء المراقبون على إلغاء ترخيص المصرف أو التوصية بذلك إذا ما تطلب الأمر اللجوء إلى مثل هذا الإجراء.

- العمليات المصرفية عبر الحدود : ويشمل على الثلاث مبادئ الأخيرة (من البذا رقم ٢٣ وحتى المبدأ رقم ٢٥)، وتركز هذه المبادئ على كيفية تحقيق الرقابة على المصارف دولية النشاط، خاصة وأن هذا الأمر تزداد أهميته مع تحرير أسواق المال وبعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي تسمح بانتقال البنوك وفروعها عبر الحدود. وتؤكد هذه المبادئ على ضرورة متابعة الجهات الرقابية تطبيق القواعد والمعايير الرقابية على جميع أنشطة المصرف التي يقوم بها على نطاق عالمي وخاصة فروعها الأجنبية والمصارف التابعة، وإقامة قنوات الإتصال وتبادل المعلومات مع مختلف الجهات الرقابية الأخرى المتولدة في الدول المضيفة للوحدات المصرفية التابعة للمصرف أو الفرع. وأن يتم التركيز على ضرورة مطابقة مراقبي المصارف فروع المصارف الأجنبية بإتباع نفس الأسس والمعايير التي تفرض على المصارف المحلية، وأن يمنحوا الصلاحيات اللازمة لتبادل المعلومات مع السلطات

الرقابية فى البلد الأصلى لهذه المصارف، وذلك بهدف تحقيق الرقابة المصرفية الشاملة.

وخلص القول أن لجنة بازل عند وضعها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لم تترك أى موضوع من مواضيع الرقابة المصرفية إلا وطرقته. كما تعتبر لجنة بازل أن الرقابة المصرفية الفعالة إنما تعتبر جزءاً من ترتيبات كثيرة يحتاجها الاستقرار النقدى، منها سلامة الاقتصاد الكلى، والتطور السليم للبنية الأساسية العامة، ونظام السوق الفعال، وإجراءات وآليات لحل مشاكل البنوك بأسلوب كفاء، والتقنيات اللازمة لخلق مستوى ملائم من الحماية الشاملة. وكل هذه الترتيبات هى بدورها شروط مسبقة لكفاءة الرقابة المصرفية الفعالة.

٢- الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل :

يرتكز الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل لعام ١٩٩٩ (والذى حل محل الإطار القديم لمعدل كفاية رأس المال ١٩٨٨) على ثلاثة دعائم أساسية تسهم مجتمعة (من وجهة نظر لجنة بازل) فى تحقيق الأمان والسلامة للنظام المالى. وتتمثل هذه الدعائم الثلاث فى التالى :

— الدعامة الأولى: حد أدنى لمتطلبات رأس المال.

— الدعامة الثانية: الرقابة المستمرة على هذه المتطلبات.

— الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط فى السوق.

وفيما يختص بالدعامة الأولى وهى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، فقد عملت لجنة بازل على توسيع نطاق الإطار الجديد ١٩٩٩ حتى يصبح أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر التى تتعرض لها المصارف. ومن هذا المنطلق صنفّت لجنة بازل هذه المخاطر إلى ٣ مجموعات وهى :

(١) المخاطر الائتمانية Credit Risk.

(٢) مخاطر السوق Market Risk.

(٣) المخاطر الأخرى Other Risk التى تواجهها المصارف.

وذلك على عكس الإطار القديم ١٩٨٨ الذى كان يركز فقط على المخاطر الائتمانية.

وقد اقترحت لجنة بازل فى إطارها الجديد نظاماً أكثر تطوراً لمواجهة تلك المخاطر بحيث تؤخذ جميعها فى الحسبان عند احتساب متطلبات رأس المال. وهنا يجدر الذكر أنه على الرغم من أن المقترحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من المستوى القديم (٨%)، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي بذاته إلى زيادة كبيرة فى الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.

ونورد فيما يلى لمحة عن كل نوع من المخاطر عاليه :

- المخاطر الائتمانية : استهدفت لجنة بازل التوصل إلى معالجة أكثر شمولاً لهذه المخاطر بحيث تتناسب متطلبات رأس المال المحتسب لمواجهةها بصورة دقيقة مع حجمها. وقد اقترحت اللجنة استبدال

النظام البسيط لتقييم المخاطر المأخوذ به في إطار ١٩٨٨ بأخر يعتمد في تحديده لأوزان المخاطر على مصادر تقييم خارجية، حيث أشارت للجنة إلى إنه سيتم السماح للمرة الأولى للمصارف بالاعتماد على التصنيف الائتماني الخارجي للوكالات المتخصصة والتي تستوفى معايير معينة دقيقة. ووفقا للإطار الجديد يتم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول، تقييم المصارف والمؤسسات لتتراوح بين (صفر% و ٢٠% و ٥٠% و ١٠٠% و ١٥٠%). ويعتمد تضمين فئة الـ ١٥٠% الجديدة بصفة أساسية على تقييم الوكالة. ونقرر أن يتم التعامل مع مشروعات القطاع العام غير الحكومية بنفس الطريقة التي يتم التعامل بها مع المصارف. أما بالنسبة لبعض المصارف التي تمتلك تصنيفات داخلية متطورة لتقييم المخاطر سوف يسمح لها باستخدام تلك التصنيفات لتقييم جدارة المقترضين ومن ثم تحديد مخاطر الائتمان في محافظها. غير أن اللجنة قد اشترطت موافقة السلطات الرقابية على ملائمة هذا التصنيف مع ضرورة الالتزام بمعايير ونوعية لمراقبة هذه النظم.

- مخاطر السوق : وتعرف بأنها خطر الخسارة في مراكز العمليات خارج الميزانية. وتنشأ عن تغير أسعار السوق والمخاطر الأخرى التي تواجهها المصارف مثل: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العمليات، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية، إلى آخره. وقد اقترحت اللجنة تطوير متطلبات رأس المال بحيث يمكن تغطيتها.

وفيما يختص بالدعامة الثانية، وهى المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال، فتهدف إلى مراجعة وفحص كل من وضع رأس المال وكذلك إستراتيجية المصرف والإجراءات الداخلية المتبعة وذلك للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر التى تواجهها ومع الإستراتيجية التى ينتهجها المصرف للتعامل مع تلك المخاطر، كما تتيح عملية الرقابة للجهات الرقابية إمكانية التدخل فى الوقت المناسب فى حالة عدم كفاية رأس المال لمواجهة ما يتعرض له المصرف من مخاطر. وفى ضوء هذه الدعامة يتطلب الأمر من السلطات الرقابية للحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل المصارف وخاصة النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا والتدخل عند اللزوم فى مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات المحددة من قبل لجنة بازل لمواجهة المخاطر، كما يجب على تلك السلطات مطالبة المصرف بإتباع إجراءات تصحيحية سريعة فى حالة ما إذا لم يتم إعادة رأس المال إلى المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للدعامة الثالثة، وهى تحقيق الإنضباط فى السوق، فتهدف الحفاظ على قوة وسلامة النظم المصرفية مما ينعكس بدوره على الاحتفاظ بقواعد رأسمالية قوية، كما يساعد المصارف على إقامة علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، ويتم تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح. ويتطلب تحقيق الانضباط الفعال للسوق ضرورة توافر نظم دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه فى تقييم أداء المؤسسات

ومدى كفاءتها وقدرتها إلى إدارة المخاطر. كما ينبغي على المصارف الإقصاد بشكل دقيق وفي الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تستزم بها لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، ولا بد أن تتوفر هذه المعلومات فى التقارير المالية السنوية والتي يجب أن تتضمن كافة البيانات التفصيلية عن المصرف وأدائه ووصفه المالى وأنشطته وما يواجهه من مخاطر وكيفية إدارتها.

٣ - برنامج الصندوق لتقوية النظام المالى الدولى :

أما بالنسبة للإصلاحات الجارية للبرنامج الجديد لصندوق النقد الدولى لتقوية النظام المالى والنقدى الدولى، فيشمل بالإضافة إلى المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة ومعيار كفاية رأس المال الجديد للجنة بازل عاليه كما يلى :

١ - تقوية القطاعات المالية :

من الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات المالية المعاصرة وجود ضعف فى نظمها المالية تتجسد مظهره فى افتقار أو إفسار مؤسساتها إلى السيولة أو لتعرضها إلى الإفسار أو نقص السيولة نتيجة حدوث تطورات متفاوتة. ومن هنا فإنه لتقييم النظام يلزم أن تعمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى على تحسين ضوابطها الداخلية بما فى ذلك تقييم المخاطر وأدائها، كما تعمل السلطات على رفع كفاءة رقابتها على القطاع المالى وتنظيمه بحيث يقترب من مستوى المعايير الدولية.

وقد بدأ صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٩٩ بالإشتراك مع البنك الدولي عمليات تقييم مشتركة للقطاعات المالية فى البلدان الأعضاء للمساعدة فى تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة. ومنذ ذلك الحين قامت فرق من الصندوق والبنك بمساعدة خبراء من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية بتقييم قوة النظم المالية فى عدد من البلدان الأعضاء. ويجرى تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشداً وهاديا لها فيما ينبغى اتخاذه من إجراءات أو سياسات.

كما يعمل خبراء صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية مع الحكومات الوطنية لتحقيق التالى:-

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك.
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإجبارى لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية.
- الإنهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة فى قطاع الشركات.
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأى هجوم.
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفى الوقت المناسب.

كما يتعاون صندوق النقد الدولي مع لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة من أجل تحسين المعايير التنظيمية.

٢- معايير ومواثيق الممارسات السليمة المقبولة دولياً :

إتباع معايير ومواثيق الممارسات السليمة المقبولة دولياً لطمأننة المجتمع الدولي لسلامة سياساتها. أما البلدان التي لا تتبع هذه المعايير والمواثيق الدولية، فيمكنها الاسترشاد بها في تقوية نظمها المعتمدة.

وقد عمل صندوق النقد الدولي على وضع وتنقيح المعايير الطوعية في مجالات تخصصه وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في بعض الحالات مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولي.

ومن بين هذه المعايير ما يتصل بالممارسات الإحصائية في البلدان الأعضاء، ومواثيق الممارسات السليمة في مجالات سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، والمبادئ التوجيهية التي تستهدف تقوية القطاع المالي مثل معايير الرقابة والتنظيم في الجهاز المصرفي.

وتجدر الإشارة أنه يكمل عمل الصندوق في هذا الميدان جهود بنك التسويات الدولية والبنك الدولي وغيرها من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية في مجالات مثل المحاسبة، ومراجعة الحسابات، والإقلاص، والتنظيم والإدارة في قطاع الشركات، وتنظيم أسواق الأوراق المالية، ونظم الدفع والتسوية.

ولمساعدة البلدان في انتهاجها لهذه المعايير والمواثيق، بدأ خبراء الصندوق في عام ١٩٩٩، بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية في إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساساً على المجالات التشغيلية التي تهتم

الصندوق بشكل مباشر، وقد قامت بلدان عديدة بنشر هذه التقارير على أساس طوعى.

٣- تشجيع الانفتاح ونشر البيانات :

يُعتبر نشر معلومات حديثة يعتد بها، وكذلك معلومات عن السياسات الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع القرار فى مختلف البلدان، مطلباً رئيسياً وضرورياً لمساعدة المستثمرين فى إصدار أحكام صحيحة وتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر للبلاد المعنى.

وقد استحدث صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٦ فى أعقاب الأزمة المكسيكية فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ معياراً خاصاً لنشر بيانات (SDDS) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخرى التى تسعى لدخولها فى نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. وتوافق البلدان المشتركة فى هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة بما فى ذلك بيانات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجى حسب جدول زمنى معان.

وقد أنشأ الصندوق أيضاً فى عام ١٩٩٩ نظاماً لنشر البيانات (GDDS) لإرشاد البلدان التى لم تسمح ظروفها بعد بالاشتراك فى المعيار الخاص بنشر البيانات والتى تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

٤ - الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي :

يعتبر تحسين المعلومات التي تقدم إلى الأسواق والجمهور العريض بمثابة عنصر أساسي من عناصر النظام المالي الدولي، كما أنه يمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح التي بدأت مؤخراً ولا تزال مستمرة في الصندوق ذاته.

أما الشفافية من جانب البلدان الأعضاء في الصندوق أومن جانب الصندوق نفسه، فهي تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة. فزيادة انفتاح البلدان الأعضاء تشجع الجمهور على تحليل سياسات هذه البلدان على نطاق أوسع بالاستناد على معلومات أدق، وتزيد من مساءلة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المتبعة، كما توفر الأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة. أما زيادة الإنتاج والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياساته والمشورة التي يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسهام في عقد مناقشات مستبيرة بشأن السياسات، وتحقيق أفضل لدور الصندوق وعملياته. ومن خلال إتاحة الفرصة للجمهور العريض كي يتناول تفاصيل المشورة بالفحص والنقاش، يمكن أن يعمل الصندوق أيضا على الارتقاء بمستوى التحليل لديه.

ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي حدثت زيادة هائلة في حجم المعلومات التي ينشرها صندوق النقد الدولي عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء، لاسيما في موقعه على شبكة الإنترنت. فنشرات المعلومات المعممة التي تم نشرها في ختام

مشاورات المادة الرابعة من حوالى ٨٠% من البلدان الأعضاء فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ تلخص مناقشات المجلس التنفيذى وتقدم الخلفية التى تستند إليها المشاورات. وكذلك تقوم الحكومات المعنية بإصدار خطابات نوايا فى حوالى ٨٠% من البرنامج. وقد بدأ المجلس التنفيذى فى أبريل ١٩٩٩ مشروعاً تجريبياً للنشر الطوعى لتقارير خبراء الصندوق فى إطار مشاورات المادة الرابعة. ووافق حوالى ٦٠ بلداً على هذا النشر على مدى الثمانى عشر شهراً التالية. وفى نوفمبر ٢٠٠٠ حل محل هذا المشروع التجريبى سياسة للنشر تنص على النشر الطوعى لكل من تقارير مشاورات المادة الرابعة والتقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضاء لموارد الصندوق. ولقد تعززت فى السنوات الأخيرة قواعد مساعدة صندوق النقد الدولى أمام حكومات البلدان الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التى يقوم بها خبراء من خارج الصندوق لسياساته وأنشطته. وتضم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى الذى حل محله فى عام ١٩٩٩ تسهيل النمو والحد من الفقر، كما تضم رقابة الصندوق لاقتصاديات البلدان الأعضاء وأنشطته فى مجال البحوث الاقتصادية. وقد تم فى عام ٢٠٠١ إنشاء مكتب التقييم المستقل Independent Evaluation Office.

٥- إشراك القطاع الخاص فى منع وقوع الأزمات وحلها :

يسهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر فى التدفقات المالية الدولية. وهنا تبرز أهمية الدور الذى يمكن أن يؤديه القطاع الخاص فى

المساعدة على منع وقوع الأزمات المالية والعمل على حلها حال وقوعها، ويمكن منع حدوث الأزمات المالية والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر، والدخول فى حوار أعمق وأكثر نفعا بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص. فمثل هذا الحوار يمكن أن يزيد من مشاركة القطاع الخاص فى حل الأزمات عند حدوثها وذلك بأساليب تتضمن إعادة هيكلة الدين الخاص، كما يستفيد منه كل من الدائنين والمدينين فى المستقبل.

وبالإضافة إلى عاليه فإن اشتراك القطاع الخاص فى منع وقوع الأزمات المالية وحلها من شأنه- وهذا هو المهم- أن يساعد فى الحد من الخطر الأخلاقى Moral Hazard وهو انجذاب القطاع الخاص إلى الدخول فى عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية، بما فى ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولى.

ويعمل صندوق النقد الدولى على تعزيز حوار ه مع الأطراف المشاركة فى السوق، وذلك من خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعنية بأسواق رأس المال والتي اجتمعت للمرة الأولى فى سبتمبر ٢٠٠٠. وتمثل هذه المجموعة محفلا للاتصال المنتظم بين المشاركين فى أسواق رأس المال الدولية وإدارة صندوق النقد الدولى وكبار موظفيه حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فى ذلك التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات السوق وتدابير تقوية النظام المالى العالمى.

وعند وقوع الأزمات، ينتظر من البرامج المدعمة بموارد الصندوق أن تكون قادرة على استعادة الاستقرار في معظم الحالات، استناداً إلى ما توفره من تمويل رسمي وتعديل في السياسات، وما يرتبط ذلك من زيادة في ثقة المستثمرين من القطاع الخاص.

ومع ذلك قد يتطلب الموقف اتخاذ إجراءات وسياسات أخرى في حالات معينة كإعادة الهيكلة المنسقة للديون من جانب الدائنين التابعين للقطاع الخاص.

وقد اتفق أعضاء صندوق النقد الدولي على بعض المبادئ الإرشادية في عملية إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات المالية المعاصرة، رغم أن بعضها قد يحتاج إلى تطوير وتوخي المرونة عند تطبيقها على بعض الحالات لبعض الدول.

٦- تعاون صندوق النقد الدولي مع المؤسسات الدولية الأخرى :

يتعاون صندوق النقد الدولي في حله للأزمات المالية المعاصرة تعاوناً نشيطاً مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، كل في مجال تخصصه ومساهمته في الاقتصاد العالمي.

ويتسم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الحد من الفقر بطابع وثيق وخاص، لأن البنك الدولي وليس الصندوق هو صاحب الخبرة في مجال مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاجتماعية.

ومن المجالات الأخرى التي يتعاون فيها الصندوق والبنك تعاوناً وثيقاً هو عمليات تقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء بهدف الكشف عن جوانب الضعف في نظمها، ووضع المعايير والمواثيق، وتحسين نوعية بيان الدين الخارجى ومدى توفرها ونطاق شمولها.

كذلك فإن صندوق النقد الدولى عضو فى منتدى الاستقرار المالى الذى يضم السلطات الوطنية المسؤولة عن الاستقرار المالى فى المراكز المالية الدولية المهمة، وهيئات التنظيم والرقابة الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

البحث الحادى عشر

**ما هو المنهج الجديد لصندوق النقد الدولى للحد
من الفقر فى الدول الفقيرة منخفضة الدخل ؟**

١- العولمة والفقير :

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي (كما سبق ذكره)، ولعل أهم هذه التحديات وأكثرها صعوبة تحديان :
الأول وهوتقوية النظام المالى العالمى بحيث يصبح أقل عرضة للأزمات المالية وأكثرها قدرة على التصدى لها إذا وقعت.

والثانى هو كيفية دعم جهود مكافحة للفقير فى البلدان منخفضة الدخل.

لقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة وإناس كثيرون فى جميع أنحاء العالم، كما عملت على الاندماج فى الاقتصاد العالمى والذى يمثل عنصرا جوهريا فى أى إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات أعلى من المعيشة. ولكن العولمة من خلال ما تحققه من زيادة فى حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها قد أدت أيضا إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية، كما أدت إلى نشوء مخاطر أخرى وهى أن البلدان منخفضة الدخل التى لم تستفيد بعد استفادة تذكر من العولمة متزدداد تخلفا عن الركب فى الوقت الذى ترتفع فيه مستويات المعيشة فى البلدان الأخرى. وبهنا هنا أن نستعرض المنهج الجديد لصندوق النقد الدولي للحد من الفقر فى البلدان منخفضة الدخل والأخص الناتج عن العولمة.

٢- منهج جديد للحد من الفقر :

إن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية ونقدية وليس مؤسسة إنمائية، ولكنه يسهم بدور فى الحد من الفقر فى البلدان الأعضاء.

فالنمو الاقتصادي المستدام هو عنصر أساسى فى جهود الحد من الفقر، مما يتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة وهى السياسات التى تمثل جوهر التفويض المنوط لصندوق النقد الدولى.

لقد ساعد صندوق النقد الدولى البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة فى تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدات الفنية والدعم المالى. وفيما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٩ حصل ٥٦ بلداً يبلغ مجموع سكانها ٣,٢ مليار نسمة على قروض بأسعار منخفضة طبقاً لتسهيل التصحيح الهيكلى وخليفته التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى اللذين أنشأا لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء فى جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادى أقوى وتحسين مستمر فى أوضاع موازين المدفوعات. وقد أسهمت هذه التسهيلات إسهاماً ملموساً فى جهود التنمية فى البلدان منخفضة الدخل، ولكن كثيراً من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم فى حدة الفقر بالرغم من المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولى ومجتمع المانحين الأوسع.

وقد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها بإجراء عملية إعادة بحث مكثف لإستراتيجيات التنمية والديون فى السنوات الأخيرة، مما أدى إلى الاتفاق على ضرورة بذل المزيد من الجهود فى هذا الميدان.

وقد اعتمدت البلدان الأعضاء فى الاجتماع السنوى المشترك بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عام ١٩٩٩ منهاجاً جديداً ينص على

جعل إستراتيجيات الحد من الفقر عن البلدان ذاتها هى الأساس الذى يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التى يوفرها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء. ويجسد هذا منهجا أكثر اعتماداً من ذى قبل على البلدان الأعضاء فى رسم البرامج الاقتصادية التى يدعمها الصندوق. ويستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التى تسترشد بها عملية وضع إستراتيجية الحد من الفقر، وتتضمن هذه المبادئ على التالى :

- ضرورة وضع منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- تحقيق النمو الاقتصادى بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحدّة الفقر، مع ضرورة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة فى تحقيق هذا النمو.
- ضرورة شعور البلدان بملكية أهداف التنمية والحد من الفقر، والإستراتيجيات المتبعة لتحقيقها، والتوجه المعتمد فى تطبيقها.
- ضرورة تعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً فى هذا الميدان.
- ضرورة التركيز على النتائج بشكل واضح.

ومن الطبيعى أن نتائج المنهج الجديد لن تتحقق بين عشية وضحاها، ذلك أن تحولا بالحجم المطلوب يستتبع إحداث تغييرات فى المؤسسات حتى تصبح فى موضع المساءلة أمام الجميع بما فى ذلك الفقراء، وبناء قدرة كل بلد على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين. كذلك لن تتحقق هذه النتائج ما لم يكن هناك التزام طويل الأجل من جانب الحكومات وشركائها. وحتى يمكن تحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب

إعداد خطة شاملة ضمن تقرير إستراتيجية الحد من الفقر تعرض على المجتمع الدولي بما فى ذلك كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديم الدعم بأكبر درجة ممكنة من الفعالية منهما.

وكما هو معلوم فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يوفران الدعم لحكومات البلدان الأعضاء فى وضع إستراتيجياتها دون التدخل فى تحديد النتائج. ذلك أن إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تدرسان ما يتطلبه ذلك من تحول فى الثقافات والتوجهات التنظيمية فى المنظمات والمؤسسات الشريكة. وقد بدأ هذا التحول فى الظهور بالفعل، فمن خلال التنسيق فى وقت مبكر والإبقاء على خطوط اتصال مفتوحة مع سلطات البلد المعنى - خاصة من خلال تقديم المعلومات التشخيصية المتوفرة - يمكن للبنك والصندوق أن يضمنوا مساعدة البلدان فى الوقت المناسب وبصورة أكثر شمولاً.

ويركز البنك الدولي على مجال تخصصه وكذلك الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي. وهكذا فإن خبراء البنك الدولي يضطلعون بالدور القيادى فى تقديم المشورة بشأن السياسات الاجتماعية التى تسهم فى الحد من الفقر بما فى ذلك العمل التشخيصى اللازم فى هذا الخصوص. بينما يقدم صندوق النقد الدولي المشورة للحكومات فى مجال ولايته التقليدية بما فى ذلك تشجيع السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة. أما فى المجالات التى تتمتع فيها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالخبرة اللازمة (كإدارة المالية العامة، وتنفيذ الميزانية وشفافية الميزانية، وإدارة الضرائب والجمارك) فيتم التنسيق بين المؤسستين بدقة تامة.

ولأن تقرير إستراتيجية الحد من الفقر يوفر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إطاراً للإقراض الميسر وتخفيف أعباء الديون، فإن هذه الإستراتيجيات تعد بالغة الأهمية لعمل المؤسسين. وتقوم البلدان المشاركة بإرسال الإستراتيجية النهائية إلى المجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك لإقرارها، كما يتلقى المجلسان التنفيذيان تقيماً مشتركاً يعدة خبراء المؤسستين، مع تحليل للإستراتيجية وتوصية بشأن إقرارها. والجدير بالذكر أنه لا يشترط لإقرار الإستراتيجية المقدمة أن تتطابق تطابقاً تاماً مع توصيات الخبراء ولكن هذه العملية تضمن للمجلسين التنفيذيين (والمجتمع الدولي) أن هذه الإستراتيجيات من شأنها معالجة القضايا الصعبة أو الخلافية على نحو فعال ولا تقف عند حدود اجتذاب التأييد المحلى الذى ربما يتمتع به على نطاق واسع. وفيما يلى نورد إطار صياغة إستراتيجيات الحد من الفقر.

٣- إطار صياغة إستراتيجيات الحد من الفقر :

إن الهدف من وضع تقرير إستراتيجية الحد من الفقر (PRSP) هو تدعيم المبادئ الأساسية المتمثلة فى شعور البلدان بملكية البرامج المدعمة بموارد الصندوق، والتنمية الشاملة، والمشاركة العامة على نطاق واسع.

وعلى الرغم من عدم وجود نموذج قياسي لهذه التقارير، فهناك عدد من العناصر الأساسية المرجح أن تشترك فيها جميع الإستراتيجيات.

١ - تشخيص العقبات أمام تحقيق النمو والحد من الفقر : يمكن لأي إستراتيجية معنية بالحد من الفقر أن تبدأ باستخدام البيانات الموجودة للتعريف بالفقراء، وأماكن إقامتهم، وبالتحديد المجالات التي يتعين تعزيز البيانات المتعلقة بها. واستناداً إلى هذا الوصف يمكن لإستراتيجية الحد من الفقر أن تحلل العقبات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية التي تعوق تحقيق النمو والحد من الفقر بسرعة أكبر.

٢ - السياسات والأهداف : في ضوء فهم أعمق للفقر وأسبابه يمكن أن يحدد تقرير إستراتيجية الحد من الفقر الأهداف متوسطة وطويلة الأجل لإستراتيجية الحد من الفقر في البلد المعنى، وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية اللازمة لتحقيقها.

٣ - متابعة التقدم : للوصول إلى فهم أفضل للرابطة بين السياسات والنتائج، ينبغي أن تتضمن إستراتيجية الحد من الفقر إطاراً لمراقبة التقدم المحرز وآليات لتقاسم هذه المعلومات مع شركاء البلد المعنى في التنمية.

٤ - المساعدات الخارجية : يمكن أن تؤدي الإستراتيجية أيضاً إلى زيادة فعالية المساعدات الخارجية ورفع كفاءتها عن طريق تحديد حجم المساعدة الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية ويمكنها كذلك تقييم الرأي المحتمل على حالة الفقر نتيجة لزيادة التزامات المساعدة وتخفيضها بما في ذلك الوفورات الفعلية المتحققة من تخفيف أعباء الديون.

٥ - إقامة عملية قائمة على المشاركة: يمكن أن تصف الإستراتيجية شكل المشاورات ومعدل تواترها وأماكن إجرائها، وأن تقدم تلخيصاً لأهم القضايا المطروحة وآراء المشاركين فيها، وأن يوضح تأثير المشاورات على تصميم الإستراتيجية، وأن تضمن مناقشة لدور المجتمع المدني في المراقبة والتنفيذ مستقبلاً.

٤ - مبادرة هيبك لخفض أعباء الديون الخارجية على البلدان منخفضة الدخل:

أما بالنسبة لخفض أعباء الديون الخارجية، فقد أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ (مبادرة هيبك HIPC Initiative) لخفض أعباء الديون الخارجية على أفقر بلدان العالم. وقد اعتبرت هذه المبادرة وسيلة لمساعدة البلدان المعنية في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعلى الرغم من تأهيل عدة بلدان للاستفادة من هذه المبادرة، والالتزام مع حلول سبتمبر ١٩٩٩ بتخفيض أعباء ديون سبعة بلدان بقيمة اسمية كلية تبلغ أكثر من ٦ بليون دولار أمريكي، فقد تزايد القلق من أن المبادرة لم تقطع شوطاً طويلاً بالقدر الكافي لوبالسرعة الكافية.

وبالتالى فعند اعتماد المنهج الجديد للحد من الفقر فى عام ١٩٩٩،

تم تعزيز المبادرة لكي توفر التالى :

١ - تخفيف أعرق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون عن طريق خفض الأهداف الموضوعة لها. وعلى سبيل المثال يبلغ عدد البلدان

المؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة هيبيك
حوالى ٣٦ بلدا بالمقارنة بالعدد السابق وهو ٢٩ بلدا.

٢ - تخفيف أسرع لأعباء الديون عن طريق توفير التمويل فى مرحلة
مبكرة من البرنامج المعنى بالسياسات، وذلك لإطلاق الموارد
اللازمة للإنفاق على عمليات الحد من الفقر مثل الإنفاق على
الصحة والتعليم.

ويفضل تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة هيبيك وما عداها،
ومن المتوقع أن تتخفض أرصدة ديون البلدان المعنية بمعدل متوسط
يصل إلى الثلث تقريبا، مما يؤدي إلى توفير أموال للإنفاق على البرامج
الاجتماعية.

واعتبار من أبريل ٢٠٠٢م كان ٢٩ بلدا من البلدان منخفضة
الدخل (٢٣ منها فى أفريقيا جنوب الصحراء) قد بدأ يتلقى مساعدات
تخفيف أعباء الديون المقررة فى إطار مبادرة هيبيك.

أما البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة، فهى البلدان
منخفضة الدخل التى تتحمل أعباء ديون غير قابلة للاستمرار، ومعظمها
يقع فى أفريقيا. وبالنسبة لهذه البلدان لا تكفى الاستفادة الكاملة من
الآليات التقليدية المتمثلة فى إعادة جدولة الديون وتخفيضها (إلى جانب
المعونات والقروض الميسرة وانتهاج سياسات سليمة) لكى تصل هذه
البلدان إلى مستوى الدين الخارجى القابل للاستمرار (أى مستوى من
الدين يمكن خدمته بشكل مريح عن طريق حصيلة الصادرات

والمعونات وتدفقات رأس المال الوافدة، مع الحفاظ على مستوى مناسب من الواردات.

وفى ظل مبادرة هيبك يتاح تخفيض الديون لدعم السياسات المشجعة للنموالاقتصادى والحد من الفقر. وتمثل جزء من مهمة صندوق النقد الدولى بالتعاون مع البنك الدولى فى العمل على ضمان عدم تبديد الموارد التى يوفرها تخفيض الديون. إذ أن تخفيض الديون وحده يعتبر إتباع سياسة سليمة لا يمكن أن يفيد فى الحد من الفقر. كذلك فإن السياسات الرامية إلى الحد من الفقر ينبغي دعمها ليس فقط بتخفيف أعباء الديون، بل أيضا بزيادة تدفقات المعونة من البلدان الأكثر ثراء وتمكين البلدان النامية من دخول أسواق البلدان الصناعية الكبرى بحرية أكبر.

ويعتبر النجاح فى تشجيع النموالذى تشترك فى جنى ثماره قاعدة عريضة من البلدان، وكذلك النجاح على وجه التخصيص فى ضمان وضع حد لتباعد الفقراء عن ركب النمو، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق للمجتمع الدولى بأسره.

ويحاول صندوق النقد الدولى جاهدا أن يسهم بدور فى هذا السعى من خلال ما بينه من جهود لجعل ثمار العولمة فى متناول الجميع.

ولعل تسهيل النمووالحد من الفقر Poverty Reduction And Growth Facility لصندوق النقد الدولى والذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلى فى نوفمبر ١٩٩٩ خير دليل على

ذلك. فهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات. أما التكاليف التي يتحملها المقترض هي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك لصندوق النقد الدولي، إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى صندوق النقد الدولي خصيصاً لهذا الغرض.

المرفق الأول

**ما هي الأسئلة الشائعة المطروحة على البنك الدولي
بشأن مبادرة تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة
المتقلبة بالديون وإجابة البنك عليها ؟**

بعض الأسئلة المطروحة على البنك الدولي :

- لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم ؟
- ما هى مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟
- ما هى آلية عمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟
- ما مقدار تخفيف المديونية الذى قدمته المبادرة ؟
- وجهه الكثير من النقد فيما يتعلق بعبء المديونية الذى يتحمل البلدان الفقيرة المنخفضة الدخل. فهل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة ؟
- أما يجب أن تكون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٢٧ المشاركة فى المبادرة أكملت البرنامج بدلا من ٨ منها فقط ؟
- هل معايير الوصول إلى نقطة الإكمال مرتفعة أكثر مما ينبغي ؟
- لم لا تكفل المبادرة قدرة البلدان المعنية على الوفاء بديونها بصورة مستدامة ؟
- كيف أصبحت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مديونة لهذه الدرجة الكبيرة فى المقام الأول ؟
- ماذا فعل الدائنون لمواجهة أعباء الديون فى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟
- لماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون ؟

١ - لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم ؟

سيخلق إعفاء البلدان الأفدح مديونية من ديونها بالكامل ضرراً بالبلدان الفقيرة التى أدارت ديونها بحرص. فبدون ضخ حكومات العالم

مقادير هائلة من الأموال لتغطية نفقات إعفاء الدين بالكامل، سيصبح من الأصعب بكثير على البلدان التي أدارت أموالها بحكمة الحصول على قروض منخفضة الفائدة ومنح من مؤسسات مثل البنك الدولي.

٢ - ما هي مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

فى عام ١٩٩٦ بدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برنامجا لا سابق له لتخفيف عبء الديون الذى ينقل كاهل أفقر البلدان. وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة القلق من أن مستويات المديونية لهذه البلدان البالغة تعيق النمو الاقتصادى وتثبط جهود تخفيض الفقر.

وقد تضمن البرنامج اتفاقاً بين كافة المقرضين الدوليين الرئيسيين على منح تلك البلدان، التى كانت تعاني تحت ثقل عبء مديونية كبير، فرصة بداية جديدة.

وفى عام ١٩٩٩ جرى تعزيز هذه المبادرة لتزويد مجموعة أكبر من البلدان المستحقة بتخفيف للمديونية أسرع وأعمق ولزيادة صلات البرنامج بجهود تخفيض الفقر المستمرة فى هذه البلدان.

٣ - ما هي آلية عمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

تقدم هذه المبادرة حالياً لـ ٣٨ بلداً، ٣٤ منها فى أفريقيا جنوب الصحراء، فرصة تخفيف مديونيتها. وعندما تقرر حكومات المشاركة فى هذه المبادرة فإنها تتعهد مقابل الحصول على تخفيف للمديونية القيام بسلسلة من الإصلاحات الرئيسية المصممة لتشجيع التنمية الاقتصادية

المستدامة وإحداث تخفيضات فى مستويات الفقر. وتتضمن هذه الإصلاحات وضع سياسات مأكرو اقتصادية سليمة وخلق نظام قضائى صحيح وإقامة نظام مالى موثوق خاضع للمساءلة. وتوضع خطط تفصيلية لتحسين قدرة الجمهور على الحصول على الخدمات العامة وتحسين نوعية هذه الخدمات وكذلك تحسين نوعية حياة الفقراء.

وعندما يقدم بلد هذا الالتزام ويقبل فى المبادرة يكون عندها قد وصل إلى ما يسمى " نقطة القرار" ويمنح تخفيفا للمديونية. وعندما نتحقق الإصلاحات التى تعهد بها البلد المعنى فإنه يصل إلى " نقطة الاكتمال" ويصبح تخفيف الدين دائما.

٤ - ما مقدار تخفيف المديونية الذى قدمته المبادرة ؟

حتى اليوم، يحصل ٢٧ بلدا على مستويات ذات شأن من تخفيف المديونية بموجب هذا البرنامج الذى يتوقع أن يصل بمرور الزمن إلى ٥٢ بليون دولار أمريكى. وقد التزم البنك الدولى بتقديم نحو ١٢,٤ بليون دولار خلال العتدين القادمين لتخفيف عبء خدمة ديون البلدان الـ ٢٧ التى جرت الموافقة على دخولها فى المبادرة حتى الآن.

٥ - وجه الكثير من النقد فيما يتعلق بعبء المديونية الذى يتحمل البلدان الفقيرة منخفضة الدخل. فهل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

كلا. يحصل ٢٧ بلدا على تخفيف للمديونية سيصل بمرور الزمن إلى ٥٢ بليون دولار أمريكى. ويمثل ذلك ثلثى الكلفة الكلية المقدرة للمبادرة.

٦ - أما يجب أن تكون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٢٧ المشاركة في المبادرة قد أكملت البرنامج بدلا من ٨ منها فقط ؟

يبدأ تخفيف الدين مباشرة بعد نقطة القرار عندما يتم التوصل إلى اتفاق على عناصر البرنامج بين البلد المعنى وبلاتيه. وهذا يعنى أن ٢٧ من البلدان الـ ٣٨ المؤهلة للمشاركة أصبحت تتمتع بفوائد المبادرة بالفعل. وفي بعض الحالات تأخذ صياغة إستراتيجيات تخفيض الفقر - وهى أحد متطلبات المبادرة - زمنا أطول مما كان متوقعا. وذلك لأن البلدان المعنية مشغولة باستشارات واسعة مع أصحاب المصلحة جديرة التشجيع. ولا شك أن الإصلاحات تحتاج وقتا كى تنفذ وتصبح مستقرة. ولذا تبنى معظم البلدان نقاط اكتمال غير محددة زمنيا لاجتناب فرض مواعيد اعتباطية أو توجيه ضغط غير مبرر على البلد المعنى يحمله على استعجال الإصلاحات دون ترو. فأخر ما يريده البنك هو أن تلتزم البلدان المعنية بمواعيد اعتباطية على حساب نوعية الإجراءات التى تتخذها.

٧ - هل معايير الوصول إلى نقطة الاكتمال مرتفعة أكثر مما ينبغي ؟

من الأهمية بمكان الحفاظ على معايير نوعية للسياسات والإجراءات كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية المستدامة ولبرنامج تخفيض الفقر ذات الأثر المرتفع. ولقد صممت هذه المعايير لضمان الحصول على أقصى قدر من المنافع من المبادرة ولأن تستخدم الأموال التى يجرى توفيرها استخداماً جيداً بحيث تصل الفقراء.

حتى اليوم يحصل ٢٧ بلدا على مستويات ذات شأن من تخفيف المديونية بموجب هذا البرنامج الذى من المتوقع أن يصل بمرور الزمن

إلى ٥٢ بليون دولار أمريكي. وقد ألزم البنك الدولي بتقديم ١٢,٤ بليون \$ خلال العقدين القادمين لتخفيف عبء خدمة ديون البلدان الـ ٢٧ التي جرت الموافقة على دخولها في المبادرة حتى الآن.

٨ - لم لا تكفل المبادرة قدرة البلدان المعنية على الوفاء بديونها بصورة مستدامة ؟

لا يمكن لأى مقدار من سماح الديون مهما كبر أن يضمن قدرة البلد المعنى على الوفاء بالتزامات مديونيته في المستقبل. فذلك على المدى الطويل يعتمد على تحقيق نمو قوى يقوم على سياسات حكومية سليمة، بما فى ذلك توخى الحرص فى الاقتراض من الخارج وإدارة الدين.

٩ - كيف أصبحت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مديونة لهذه الدرجة الكبيرة فى المقام الأول ؟

كان للأحداث الدولية التى وقعت فى فترة السبعينات والثمانينيات من القرن الماضى - ولا سيما أزمة سعر النفط وزيادة أسعار الفائدة والكماد فى الدول الصناعية وضعف أسعار البضائع - أثر كبير فى الإسهام فى خلق مشكلات الديون التى حلت بالكثير من البلدان منخفضة الدخل.

اضطرت حكومات البلدان الفقيرة إلى الاقتراض خلال السبعينات من القرن الماضى بناء على الاعتقاد التنامى السائد بأن البلدان منخفضة الدخل ينبغي أن تستثمر فى الصناعة وفى مجالات الاستيراد - التصنيع والبنية الأساسية بوجه خاص.

كان الرأى السائد يقضى بأن يكون للحكومات دور قيادى فى عملية التصنيع، وبناء على ذلك قامت الحكومات أساساً (أو المؤسسات التى تمتلكها الحكومات) باقتراض المال. لكن مع تدنى أسعار البضائع فى بدايات الثمانينيات من القرن الماضى وارتفاع أسعار النفط بدأت الدول للاقتراض المتزايد لتعويض تجاوز مبالغ الاستيراد ما يتم تصديره.

كما لعبت العوامل الداخلية دورا ملحوظا فى تراكم الديون. فقد استمرت الكثير من الدول المصنفة ذات دخل متوسط أو منخفضة بالعيش فى مستوى يتجاوز مواردها المادية وهو ما يتمثل فى متاجرة عالية وعجز فى الميزانية ومعدلات مدخرات منخفضة. ثم قامت هذه الدول بالاقتراض أكثر ولكن فى غالب الأمر لم توجه القروض الجديدة إلى استثمارات منتجة من شأنها تحقيق عائدات لخدمة تلك القروض. وبالتحديد، تضمنت إدارة القطاع العام الفقير أحيانا اختيار المانحين لمشروعات غير ناجحة والتعامل مع أموال القروض التى كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج بينما فشلت عملية تحسين التصدير فى أن تدر العائد المتوقع ولم تحقق أى أرباح طويلة الأجل تتعلق بالقدرة على جنى عملات أجنبية. تفاقمت مشكلات الجفاف والفيضانات والحروب الأهلية وضعف السياسات الاقتصادية وضعف إدارة الحكم وأسهمت كلها فى تراكم الديون، كما تم توجيه بعض القروض لخدمة ديون قائمة بالفعل.

بدأت الديون فى أفريقيا فى التزايد خلال فترة السبعينيات واستمرت على مدار الثمانينيات من القرن الماضى، وكان مصدر

الاقتراض الرئيسى فى أفريقيا هو الدائنون الرسميون وخاصة حكومات الأمم الصناعية. وتسبب كساد السبعينيات وظهور المعونات الأجنبية فى تقديم قروض كبيرة.

١٠- ماذا فعل الدائنون لمواجهة أعباء الديون فى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

فى البداية، آمن الدائنون بما فيهم الوكالات متعددة الأطراف بأن مشكلات الديون فى البلدان المقترضة كانت مشكلات مؤقتة. ارتفعت أسعار السلع (ما تصدره الكثير من البلدان منخفضة الدخل) إلى ١٢% سنوياً بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ قبل أن تنهار بشدة فى بداية الثمانينيات وفى النهاية فشلت فى العودة مرة أخرى لمعناها. كانت الديون مجدولة فى بداية الثمانينيات من القرن الماضى بناء على الاعتقاد بأن ظروف التجارة فى الدول المقترضة سوف تتحسن، فى الوقت الذى استمرت فيه قروض المعونات الجديدة الميسرة. ثم استمر تدفق المعونات الثنائية لدول أفريقيا بصورة إيجابية خلال الثمانينيات، كما أن المانحين الغربيين بدأوا فى توفير منح ذات سعر فائدة متزايد لبلدان أفريقيا.

وفى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، اتحدت حكومات الدائنين الغربيين فى "نادى باريس" لإيجاد حل لمشكلات الدفع من خلال جدولة الديون، لكن ذلك لا يؤد إلا لإرجاء التزامات الدفع فى الوقت الذى أضيفت فيه الفائدة إلى القرض الأصلى وبذلك ازدادت القيم الاسمية للقروض.

كما بدأ الدائنون الرسميون بداية من عام ١٩٨٨ بالاعتراف بأن بعض القروض لن يمكن على الأرجح سدادها أبدا وقاموا تدريجيا بإسقاطها. لكن تم تطبيق ذلك فقط على القروض التي بدأ سريانها قبل تاريخ محدد وخدمات القروض التي تمت في فترة معينة. وبالتكرج ازدادت نسبة القروض المسقطه في هذا الجزء المحدود لخدمة القرض من ٣٣% إلى ٥٠% (في عام ١٩٩١) وإلى ٦٧% (في عام ١٩٩٤) حتى وصلت إلى ٨٠% في عام ١٩٩٦. ثم تمت جدولة المبلغ المتبقى من خدمة الدين وفق شروط السوق. كان أحد شروط تلك الاتفاقية مع "نادى باريس" هى أن تكون البلدة المعنية قد ارتبطت باتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد اهتمت اتفاقية "نادى باريس" بالتزامات خدمة الدين الواجب سدادها خلال فترة سريان اتفاقية صندوق النقد الدولي.

وفى عام ١٩٩٦ أصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدافعين لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، وقد أقر بالحاجة إلى تخفيف أعباء الديون بالنسبة للديون متعددة الأطراف. تم تحسين مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين فى عام ١٩٩٩ وتم تخفيف أعباء الديون بقيمة ٥٤ مليار دولار لحد ٢٧ بلدة فقيرة مثقلة بالدين.

١١- لماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون ؟

لم تعاني كافة البلدان منخفضة الدخل من أزمة فى الديون نتيجة لقروضها فى فترة للسبعينيات والثمانينيات. نجد أن النمر الأسبوية الاقتصادية كدول شرق آسيا والصين والهند قامت جميعا بالحد من

معدلات الفقر لديها بواسطة القروض الميسرة. ثم تم استخدام الأموال لتنويع صادراتها مع عدم الاعتماد على السلع التي أبعدتها عن تدهور أسعار السلع الذي كان منتشرًا في بدايات الثمانينيات. كما أن هذه الدول تمكنت من جذب استثمارات جيدة وحقق النمو مما أسهم في الحد من الفقر.

المرفق الثانى

**مكانة المملكة العربية السعودية
كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى**

تم اكتشاف الثروة البترولية فى المملكة العربية السعودية فى أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، فحقق ارتفاعاً فى عائداتها من هذه الثروة وزاد دخلها زيادة كبرى وعلى الأخص منذ عام ١٩٤٧.

وبهذا أخذ الاقتصاد السعودى مساره بانطلاقة ثابتة ومترنة فى سبيل النمو والتطوير الاقتصادى والاجتماعى، مما كان له الأثر الكبير على الوضع المالى والنظام النقدى للسعودية على المستويين المحلى والدولى.

فقد كان ذلك دعامة أساسية لبناء اقتصاد قوى ومتين، فشدت البنية الأساسية خلال سنوات قياسية، وتطورت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تطورا هائلا بكل المقاييس، وذلك كله مع الحفاظ على المرتكزات العامة السعودية بما يكفل الأمن والاستقرار ورفاهية الشعب السعودى.

وعلى الرغم من الظروف الدولية التى اجتاحت العالم الرأسمالى والنامى على أثر ظاهرة التضخم الركودى من ناحية، ومنطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة الحروب التى اجتاحت منطقة الخليج العربى وغيرها، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحافظ على مستوى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ومستوى التشغيل، وبالتالي المحافظة على مستوى الدخل الكلية إلى حد كبير.

وباختصار شديد، ما أريد الوصول إليه أن المملكة العربية السعودية حرصت على الاستفادة من الإيرادات البترولية فى بناء

اقتصادي قوى لم تؤثر فيه الصدمات والأزمات تأثير له وزنه الفعال نتيجة استكمال البنية الأساسية وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعلى الأخص الأنشطة الصناعية والزراعية وأنشطة التنمية البشرية من تعليم وصحة وغيرها، لإيجاد موارد أخرى بجانب الموارد البترولية وتنويع مصادر الإنتاج والدخل، بما يعمل على رفع معدلات النمو في السعودية والتوسع في الصادرات غير النفطية ورفع مستوى معيشة المواطن السعودي، مما يعطى مؤشرا جيدا عن متانة البناء الاقتصادي والاجتماعي السعودي على المستوى المحلي.

أما عن المستوى الدولي، فقد دخلت المملكة العربية السعودية في مجالات استثمارية ذات مردود مالي جيد من خلال تقديم القروض الإستثمارية، وزيادة حصتها في المنظمات المالية والنقدية والإئتمانية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما جعل للمملكة العربية السعودية وضعا متميزا في تلك المؤسسات. ناهيك عن دورها في تحقيق استقرار أسواق النفط وتقديم مساعدات اقتصادية خارجية للدول النامية وذلك دعما للاقتصاد العالمي.

وما يهمنا في هذا الخصوص هو بيان مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل في صندوق النقد الدولي، باعتبارها إحدى الدول المؤثرة ليس فقط على مستوى العالم الإسلامي والعربي ولكن على مستوى دول العالم أجمع. وفي هذا الخصوص فسوف نركز على استعراض بعض الجوانب التي تبرز هذه المكانة في النقاط التالية :

١ - حصة المملكة العربية السعودية في صندوق النقد الدولي وقوتها التصويتية.

٢ - تقديم القروض الإستثمارية لصندوق النقد الدولي ليقوم بدوره في تقديم التسهيلات المالية للدول الأعضاء.

٣ - تقديم المنح لصندوق النقد الدولي بقصد موازنة ومساعدة الدول النامية الأعضاء.

٤ - المشاركة في إصدار قرارات صندوق النقد الدولي ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات المالية للدول النامية.

وهاكم عرض سريع لكل جانب من هذه الجوانب التي تبرز - بما لا يدعه الشك - مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل في صندوق النقد الدولي.

١ - حصة المملكة العربية السعودية في صندوق النقد الدولي وقوتها التصويتية :

انضمت المملكة العربية السعودية إلى عضوية صندوق النقد الدولي عام ١٩٥٧ وذلك بعد اتخاذ الإجراءات القانونية لانضمام أى دولة إلى عضوية الصندوق، حيث يتم تقديم طلب العضوية ودراسته من قبل الجهات المعنية بالصندوق، ثم يصدر قرار الصندوق بقبول العضوية. ويطلب بعد ذلك من الدولة اتخاذ الإجراءات القانونية لاكمال العضوية وفق القانون الداخلي للدولة كالمصادقة على الاتفاقية من قبل السلطة المخولة بذلك. وهذا ما تم بالفعل بالنسبة لانضمام المملكة العربية السعودية، إذ بعد قبول طلب الانضمام صدر المرسوم الملكي

رقم ٢٥٧١/١٧/١/٥ في ١٦/٧/١٩٥٧ بالموافقة على اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إيدأنا ببدء عضوية المملكة العربية السعودية في المؤسستين الدولتين. وبمجرد إيداع وثيقة التصديق بدأ سريان العضوية، وقد كان هذا - بالتحديد- بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٧، وذلك بعد المصادقة على الاتفاقية بمدة قصيرة تجاوزت الشهر والنصف بأيام قليلة.

ومع بداية عضوية المملكة العربية السعودية في صندوق النقد الدولي حددت حصتها بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي زيدت حسب المراجعات العامة التي تتم كل خمس سنوات حتى ارتفعت إلى ٦٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة- بالتحديد- في ١٩ يناير ١٩٧٧.

ونظراً لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مركز مالي قوى، فقد أصدر صندوق النقد الدولي موافقته على منح المملكة العربية السعودية زيادة خاصة في حصتها عام ١٩٨١.

والجدير بالذكر أن هناك أسلوبين لرفع الحصص كما يلي :

الأسلوب الأول: وهو الأسلوب العادي وهو زيادة الحصص وفقاً للإجراءات والقواعد التي تتم بشكل دوري كل خمس سنوات.

الأسلوب الثاني: هو أسلوب الحصص الإنتقائية الذي بموجبه تزداد الحصص لبعض الدول ذات المركز المالي القوى ومنها المملكة العربية السعودية، إذ تم رفع حصتها في صندوق النقد الدولي إلى ١٠٤٠,١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة في ١١ فبراير ١٩٧٩، ولكونها ثاني أكبر دولة تقرض الصندوق، فقد كان لها الأولوية في أن تحل محل

إيطاليا لتقوم بتعيين مدير تنفيذى من أول نوفمبر ١٩٧٨، وذلك تمشيا مع نص المادة (١٢) القسم الثالث فقر(جـ) التى تقضى بأنه (إذا اتضح عند إجراء الإنتخاب الدورى الثانى للمديرين التنفيذيين وما يلى ذلك من انتخابات أن الأعضاء المخول حق تعيين مديرين تنفيذيين طبقاً للفقر (ب) أعلاه ليس بينهم العضوان اللذان انخفض متوسط عملتيهما المقررة بأكبر قدر مطلق من الانخفاض مقوما بحقوق السحب الخاصة، فإنه يجوز لأحدهما أو لكليهما، تبعاً للحالة أن يعين مديراً تنفيذياً). وبموجب هذا النص فإنه يجوز لأكبر دولتين دائنتين للصندوق أن تعين كلا منهما مديراً تنفيذياً إذا لم تكن تلك الدولتان من الدول الخمس الكبرى. وتمشيا مع النص المذكور وما سبق إيضاحه كان من حق المملكة العربية السعودية أن تعين مديراً تنفيذياً لما تتمتع به من مركز متميز سواء من ناحية رفع الحصة أم إقراض الصندوق لكى يتمكن من القيام بمهامه تجاه الدول التى تحتاج إلى التسهيلات المالية.

وبرفع حصة المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى ارتفعت تبعاً لذلك قوتها التصويتية لتصل إلى نسبة (٣,٤٧) وأصبحت تحتل المرتبة السادسة بعد الدول الخمس الكبرى، وهى : الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا واليابان.

ونتيجة لهذا أصبح للمملكة العربية السعودية دور هام من خلال وجود مدير تنفيذى معين من قبلها يساهم بشكل فعال عن طريق التأثير فى قرارات المجلس التنفيذى بما يخدم مصالحها ومصالح الدول النامية والعربية والإسلامية.

هذا وقد إرتفعت حصة المملكة العربية السعودية إلى ٢١٠٠ مليون وحدة سحب خاصة في ٢٥ مايو ١٩٨١، ثم إلى ٣٢٠٢,٤ مليون وحدة سحب خاصة في ٩ سبتمبر ١٩٨٣، ثم إلى ٥١٣٠,٦ مليون وحدة سحب خاصة في ٣٠ مارس ١٩٩١.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير ١٩٩١، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ بمقدار نحو ٤٥% ليصل إلى ٢١٢ بليون وحدة سحب خاصة (أى ما يعادل ٢٩٠ بليون دولار أمريكى). وقد بلغت حصة المملكة العربية السعودية نسبة ٣,٣% من مجموع الحصص، محتلة الترتيب السابع بين الدول العشرة صاحبة أكبر الحصص، وهى على الترتيب كما يلى : الولايات المتحدة الأمريكية (١٧,٦%) - اليابان (٦,٥%) - ألمانيا (٦,٢%) - فرنسا (٥,١%) - المملكة المتحدة (٥,١%) - إيطاليا (٣,٣٦%) - المملكة العربية السعودية (٣,٣%) - كندا (٣,٠٢%) - الصين (٣,٠٢%) وأخيراً روسيا (٢,٨%).

وحصيلة ذلك كله، أن أصبح للمملكة العربية السعودية دور هام ومكانة كعضو فاعل وفعال، وذلك من خلال وجود مدير تنفيذى معين من قبلها، يساهم بشكل فعال وإيجابى عن طريق التأثير فى قرارات المجلس التنفيذى للصندوق بما يخدم مصالحها ومصالح الدول العربية والإسلامية والنامية. بالإضافة إلى ما يرمز ذلك إلى قوة الاقتصاد السعودى على المستوى الدولى.

٢ - تقديم القروض الاستثمارية لصندوق النقد الدولي :

لما كان صندوق النقد الدولي مخولاً بالاقتراض من اتفاقية إنشائه بغية سد النقص من حيازته لعملة أى دولة، أو لعدم كفاية موارده لمجابهة متطلبات معاملاته وعملياته، لهذا فإن الصندوق يقوم بالاقتراض من الدول ذات الفائض وهى الدول التى يتضح أن المركز الإجمالى لاحتياطياتها قوى بدرجة كافية. ويهدف الصندوق من وراء هذا الاقتراض تمويل التسهيلات المالية التى يقدمها للدول المؤهلة للاستفادة منها ليقوم بدوره فى تحقيق نهجه الذى قرره لمساعدة الدول الأعضاء. وفى ضوء سياسات الصندوق الاقتراضية فقد عقد عددا من الاتفاقيات لهذا الغرض مع مجموعة من الدول والمؤسسات المالية. ومن ضمن هذه الدول المملكة العربية السعودية الذى عقد منها عددا من الاتفاقيات على النحو التالى :

١ - فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ساهمت المملكة العربية السعودية مع الدول المنتجة للنفط فى تقديم قروض لتمويل تسهيل النفط الذى استخدمه الصندوق فى عام ١٩٧٤ ومد العمل به عام ١٩٧٥، إذ بلغ ما قيمته هذه الدول نسبة ٤٤,٤% من مجموع التمويل.

٢ - فى ٧ مايو ١٩٨١ عقد الصندوق لاتفاقية قرض متوسط الأجل مع مؤسسة النقد العربى السعودى بمبلغ ٨ بليون وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك لتمويل سياسة الإقراض الموسع، وتنتهى فترة الالتزام بموجب الاتفاقية فى ٦ مايو ١٩٨٧، وقد وافقت المؤسسة على تمديد الفترة حتى نوفمبر ١٩٨٧.

٣ - فى عام ١٩٨٣ تم عقد اتفاق بين الصندوق والمملكة العربية السعودية للحصول على قرض مقداره ١,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة من أجل المساعدة فى تمويل مشتريات بعض الدول الأعضاء للأغراض والظروف التى حددتها الترتيبات العامة للاقتراض المعدلة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٣.

والجدير بالذكر أنه يحق للمقرضين الحصول على سداد مبكر لقروضهم إذا ظهرت أى مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات ذلك لأن القرض المقدم هو بمثابة أصول شديدة السيولة، ولذا تعتبر احتياطات دولية للمقرضين.

٤ - وبتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٨٤ أبرم عقد اتفاق تكميلي بين الصندوق ومؤسسة النقد العربى السعودى تم بموجبه إقراض الصندوق بمبلغ ٣ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل سياسة الإقراض الموسع. ومدة الالتزام من ٧ مايو ١٩٨٧ حتى ٦ مايو ١٩٨٩.

وتعتبر القروض التى قدمت من مؤسسة النقد العربى السعودى للصندوق بمثابة قروض استثمارية لها عائد يدفعه الصندوق بمعدلات متغيرة ومرتبطة بأسعار السوق العالمية على أساس عائدات المتوسط المرجح للأكوات المالية المحلية المقومة بخمس عملات من سلة تقويم حقوق السحب الخاصة.

٥ - فى ٢٧ فبراير ١٩٨٩ وقع صندوق النقد الدولى مذكرة تفاهم مع الصندوق السعودى للتنمية تم بموجبها قيام الأخير بتقديم قروض مشاركة للدول التى توافق على الدخول فى ترتيبات دعم برنامج

تسهيل التكيف الهيكلي المعزز وفي حدود مبلغ ٢٠٠ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، بحيث يبدأ تخصيصها في ميعاد غايته ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩، وتقدم هذه القروض المشار إليها على أساس إتفاقية قرض بين الصندوق السعودي للتنمية والدولة المستفيدة وفق شروط حددتها مذكرة التفاهم المنوه عنها، ويتم تقديم القروض على دفعات للدولة المستفيدة عن طريق الحساب الخاص للصندوق السعودي للتنمية، وفقا للأداة المنشئة لهذا الحساب بالتزامن مع الدفعات ضمن برنامج التعزيز في أى وقت حتى يونيو ١٩٩٢ على أن تسدد الدول المستفيدة أصل القرض وتكاليفه عند إخطارها بواسطة صندوق النقد الدولي وأية مستحقات لسداد قروض ائتمان (إساف - ESAF) وتوزع المبالغ المسددة وتحول وفقا للأداة المنشئة للحساب الخاص للصندوق السعودي للتنمية.

وبهذه السياسات المالية استطاعت المملكة العربية السعودية أن توظف جزءا من الفائض في قروض استثمارية تدر عليها عائدا مجزيا يحقق لها إيرادا طيبا، وفي الوقت نفسه يرفع من رصيدها ومكانتها في الصندوق باعتبارها ثلثي أكبر دولة مقرضة للصندوق - كما سبق ذكره - مما أتاح لها قرضة تعيين مدير تنفيذي يمثلها في المجلس التنفيذي المعنى بإدارة الصندوق، والإسهام في توجيه سياساته، ناهيك أن تقديم القروض للصندوق فيه ضمانات قوية ضد مخاطر تقلبات الأسعار، وما يمكن أن يحصل من تأخير في سداد القروض عند حلول أجله، أو المماطلة في السداد بشكل يجعل القرض في حكم الدين

المشكوك في تحصيله أوفى حكم الديون المدومة. ولذا نجد أن الضمانة والحافز يشجعان على إقراض صندوق النقد الدولي.

وفى هذا الخصوص ذكر أحد المتخصصين في الاقتصاد العربى دعوته بأن ينتهج صندوق النقد العربى سياسات وأعراف وأساليب نقدية جديدة توفر الضمانات الكافية للمستثمر وتؤمن التمويل اللازم للمقترض، وإذ نجح صندوق النقد الدولي فى استقطاب أموال عربية كبيرة فى إطار التسهيلات التمويلية واتفاقيات الإقراض الموسع فلماذا لا ينجح صندوق النقد الدولي فى استقطاب نسبة من هذه الأموال.

وهكذا يقال عن القروض المقدمة لصندوق النقد الدولي من حيث الضمانات إضافة إلى الوضع المعنوى الذى ينعكس أثره الفاعل فى دعم وتعزيز قوة الاقتصاد السعودى على المستوى الدولي لأن مبلغ القرض المقدم للصندوق يعتبر جزءاً من الاحتياطيات الدولية للدولة المقرضة.

ولما كان الأمر كذلك فإن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة متميزة فى صندوق النقد الدولي. وهكذا يتضح كيف استفادت المملكة العربية السعودية من الفوائض بما يعود على اقتصادها بالفائدة الكبيرة، مما جعله يقوم على مرتكزات وأسس قوية وثابتة لا تؤثر فيه الصدمات والأزمات التى عصفت وتعصف باقتصاديات بعض الدول وذلك على المدى الطويل. ولعل هذا ما وضحت نتائجه فعلاً أثناء وبعد حروب الخليج العربى والاضطرابات فى الشرق الأوسط.

ناهيك عن الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التى تم استحداثها فى عام ١٩٩٩ ويشارك فيها ٢٥ بلداً ومؤسسة، منها المملكة العربية

السعودية، والتي بموجبها وبموجب الاتفاقية العامة للاقتراض (GAB) معا، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (أى ما يعادل ٤٦ بليون دولار أمريكى).

٣ - تقديم المنح لصندوق النقد الدولي بقصد مؤازرة ومساعدة الدول النامية الأعضاء :

يمثل العالم اليوم أسرة دولية واحدة متكاملة ومتراصة بعلاقات اقتصادية وتجارية إلى درجة أن أصبحت توصف بالقرية الواحدة مما جعل أية مشكلة أو أزمة تحصل فى دولة من الدول يمتد أثرها إلى الدول الأخرى قوة وضعفا وإيجابا وسلبا حسب متانة وتوطد العلاقات بينها الأمر الذى جعل كل دولة تستشعر الخطر، وتتحفز لمجابهته لمجرد حصول بوادر أزمة اقتصادية أو سياسية فى دولة أخرى حتى ولو كانت فى أقصى الدنيا وبعيدة عنها بعد المشرق عن المغرب، والأمثلة المعاصرة على ذلك كثيرة وليست فى حاجة إلى التكرار.

ومن البديهي أن تتأثر الدول بعضها ببعض مما جعل الدول الغنية وذات الفائض تهب لإنجدة ومساعدة الدول التى تصاب بالكوارث والجوائح الطبيعية، وما يستتبع ذلك من أزمات اقتصادية.

والمملكة العربية السعودية — بما عرف عنها — كانت ولا تزال من الدول السباقة إلى مساعدة مثل هذه الدول من منطلق إنسانى طبقا لما تمليه تعاليم الدين الإسلامى السمحة، وفى الوقت نفسه الحيلولة دون أن يمتد أثر الأزمات الحاصلة إلى الاقتصاد الوطنى للمملكة قبل استفحال الأزمة أو المشكلة. لذا فقد بادرت المملكة العربية السعودية إلى

تقديم المساعدات والمنح للدول الصديقة والفقيرة بشكل مباشر وغير مباشر. ولسنا هنا بصدد الحديث عن المساعدات والمنح المباشرة، فهذا خارج عن نطاق البحث. ولكننا نذكر فقط عما تقدمه المملكة العربية السعودية بطريق غير مباشر من منح ومساعدات وهبات نقدية عن طريق المؤسسات المالية الدولية ونخص بالذكر صندوق النقد الدولي موضع البحث. وما يهم إيضاحه في عجلة النقاط التالية :

١ - في عام ١٩٨٥ ساهمت المملكة العربية السعودية في تمويل حساب دعم تسهيل التمويل التكميلي بنصف المبلغ المتحقق من الهبات والمنح الطوعية والبالغة ٥٢,٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، والباقي من دول أخرى هي فرنسا والبنما وأستراليا والدنمارك وفنلندا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا.

٢ - ساهمت المملكة العربية السعودية - أيضاً - مع عدد من الدول في تقديم تبرعات وهبات طوعية لتمويل حساب إعانة تسهيل النفط وكانت المملكة أكبر دولة مساهمة بين الدول الأربع والعشرين حسبما ذكر عند الكلام عن حساب إعانة تسهيل النفط.

٣ - ومن ضمن مساهمات المملكة العربية السعودية أنها مع خمس دول هي: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق وفنزويلا قامت بتحويل جزء من نصيبها في الأرباح المباشرة من مبيعات الذهب التي تمت في الفترة من يونيو ١٩٧٦ إلى مايو ١٩٧٨ إلى صندوق الائتمان بغية زيادة موارده والمدار بواسطة صندوق النقد الدولي، وتم هذا عن طريق صندوق الأوبك الخاص في ٢٠ أبريل

١٩٧٨ حيث وصل المبلغ إلى ٢٧ مليون دولار أمريكي. كل هذه الهبات التى تقدم كان الهدف منها مساعدة الدول التى تحتاج إلى مساعدة والتى تستحق المساعدة بحيث يتولى صندوق النقد الدولى تقديم هذه المساعدات عن طريق القنوات التى حددها سواء تسهيل التمويل التكميلى أو صندوق الإئتمان أو حساب إعانة تسهيل النفط حسب الشروط والضوابط المحددة والموضوعة لكل منها. ولقد كان لهذا الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية الأثر الكبير على وضع المملكة بالصندوق من الناحية المعنوية، وهذا انعكس بدوره على الوضع الاقتصادى للمملكة العربية السعودية، مما يعتبر مؤشراً إيجابياً وواضحاً على قوته وانتعاشه، ذلك لأن الأثر المعنوى فى كثير من الأحيان يكون مساوياً للأثر المادى إن لم يفقه.

٤ - المشاركة فى إصدار قرارات صندوق النقد الدولى ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات المالية للدول النامية :

إن وضع المملكة العربية السعودية ومكانتها قد جعل من حقها أن تعين مديراً تنفيذياً يمثلها فى المجلس التنفيذى الذى يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية والذى يمثل البلدان الأعضاء والبالغ عددهم ١٨٣ بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاثة نواب للمدير العام، هذا مع العلم بأن كل عضو فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم، وتأتى الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذى فى تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ولاشك أن وجود مدير تنفيذى للمملكة العربية السعودية له دور فاعل فى دعم الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والإسلامية

بصفة خاصة وذلك من خلال التأثير في قرارات المجلس التنفيذي وقرارات صندوق النقد الدولي بشكل عام بما يخدم مصالح الدول النامية والعربية والإسلامية لأن المملكة تترك مدى حاجة تلك الدول لهذا الدعم والمساعدة. ويتجسد هذا أثناء المناقشات التي تتم في اجتماعات المجلس التنفيذي عند بحث القضايا المتصلة بسياسات الصندوق كالتصحيح الخارجي والتمويل والنمو وتدارس إصدار قرارات تقديم التسهيلات المالية لبعض الدول وفق شروط تصحيحية لوضعها الاقتصادي لكي يؤدي التسهيل المالي دوره في تنمية وإنعاش اقتصاد الدولة التي قدم لها التسهيل إذا هي التزمت فعلاً بانتهاج سياسات اقتصادية حكيمة تستهدف دعم مقدرة الأنشطة المحلية والرفع من المستوى التنافسي في مناخ غير تضخمي ينعكس أثره على سعر الصرف بحيث يتم بالاستقرار النسبي، مع الإبقاء على نظام تجاري حر.

ومن المعروف أن شروط الصندوق في الكثير من الأحيان تبدو صعبة بالنسبة لبعض الدول التي تعاني من نقص في الموارد، وزيادة كبيرة في عدد السكان، وضعف في البنية الاقتصادية، ولذا يحاول ممثل المملكة العربية السعودية أن يراعي هذه الظروف الصعبة عند وضع شروط تقديم التسهيل المالي بما يخفف من حثتها، ليس هذا فحسب بل أن المدير التنفيذي للمملكة يقف موقف المدافع عن سياسات الأداء في بعض الدول النامية عند مناقشة المراجعات الدورية لبرنامج التصحيح المطلوب من الدول انتهاجها حتى يمكن لها الاستمرار في سحب المبالغ المتبقية لها من التسهيل المالي، وذلك محاولة منه في شرح الظروف والمصاعب التي تواجه كل دولة متى كانت هذه الظروف والمصاعب

قائمة فعلا، وبالتالي يأخذ موقف الدفاع عندما يكون له مبرر قوى وإلا فلا. ومما لا شك فيه أن هذه مواقف مشرفة تتركها السلطات المحلية فى تلك الدول، ومعروفة لكل مطلع على مطبوعات صندوق النقد الدولى، وإصدارات وملفات الاجتماعات الدورية للمجلس التنفيذى، ويمكن الرجوع فى ذلك إلى هذه المطبوعات والإصدارات والملفات حيث نجدها مليئة بالأمثلة.

وخلاصة القول، فكل ما عرضناه عاليه لا يمثل إلا لمحة مختصرة أى Abstract عن وضع ومكانة المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى، والعوامل والاعتبارات التى أدت إلى هذا، وما يترتب على هذا الوضع والمكانة من جعل الاقتصاد السعودى قويا ومتينا ومستقرا نسبيا لا تؤثر فيه الصدمات والأزمات الاقتصادية أو المشاكل السياسية التى تجتاح بعض الدول من حين إلى آخر إلا بقدر يمكن التغلب والسيطرة عليه.

وبالطبع يرجع ذلك إلى السياسة الحكيمة التى تنتهجها حكومة المملكة العربية السعودية فى الاستفادة من الدخل فى تشييد البنية الأساسية فى الداخل وتوزيع مصادر الدخل، وفى نفس الوقت دعم الاقتصاد السعودى عن طريق القنوات الفعالة على المستوى الدولى بما يكفل استمرار مسيرة الخير وتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع السعودى وطنيين ووافدين، وهذا بطبيعة الحال يوفر الأمن والاستقرار وبالتالي التوجه للبناء والنمو المستدام والمطرود فى جميع أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

أولاً : مراجع صندوق النقد الدولي :

1. IMF: What is IMF? (By: David D. Driskool), External Relation Administration, IMF, Washington, D.C., 1998.
2. IMF: What is IMF? , External Relation Administration, IMF, Washington, D.C. , 2003.

وبالإضافة إلى عاليه، فقد اعتمد في إعداد البحث المرفق على التقارير، والمطبوعات، والدراسات، والأوراق الأخرى المتعددة، والإحصاءات المالية، وعلى موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، إلى آخره التي يصدرها الصندوق سنوياً أو نصف سنوياً أو ربع سنوياً أو شهرياً، وأهمها التالي :

3. International Financial Statistics.
4. Outlook Economic World.
5. International Markets Capital.
6. Annual Reports.
7. Occasional Papers.
8. Press/Public Information Notices.
9. Economic Issues Pamphlets.
10. Staff Papers.
11. IMF Papers.
12. Financial & Development.
13. (<http://www.imf.org>).

ثانياً: مراجع لجنة بازل للرقابة المصرفية :

14. Basel Committee on Banking Supervision : International Convergence of Capital Measurements and Capital Standards, Basle, July, 1998.
15. Basil Committee on Banking Supervision: Core Principles For Effective Banking Supervision, Basel, September 1997.
16. Basel Committee on Banking Supervision: The Basel New Capital Accord, Basel, June, 1999.

ثالثاً: مراجع أخرى اعتمد عليها في إعداد البحث :

١٧- أ.د./ سهير محمود معتوق : معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومدى التزام البنوك المصرية بها. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنائى لكلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية عن : مستقبل النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء التطورات المعاصرة، القاهرة، مايو ٢٠٠٤.

١٨- سيد الجواب : برامج التثبيت والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. محاورها- تحليلها - تأثيرها، دار البيان للطباعة (الطبعة الخامسة)، القاهرة ٢٠٠٥.

١٩- د./ إبراهيم العيسى : عضوية المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى (ملحق صندوق النقد الدولى: الجوانب القانونية لنشاط الصندوق) الجزء الثانى، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض (غير مؤرخ)، ص ص ٣٢٢-٣٣٣.

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

البحث	الموضوع	البند	البيان	الصفحة
			المقدمة	١
الأول الثاني			ما هي ماهية صندوق النقد الدولي في صورته الكلية؟ لماذا أنشئ صندوق النقد الدولي، وما هي شروط انضمام الأعضاء إليه، والأهداف القانونية التي يتوخاها ؟	١١ ٢٥
	١		نشأة صندوق النقد الدولي.	٢٧
	٢		شروط انضمام الأعضاء إلى الصندوق.	٣١
	٣		الأهداف القانونية للصندوق.	٣٢
الثالث			من هو صانع القرار في صندوق النقد الدولي، وما هو هيكله التنظيمي ؟	٣٥
	١		من هو صانع القرار في الصندوق.	٣٧
	٢		الهيكل التنظيمي للصندوق.	٤١
الرابع			ما هي شروط ترتيبات قيمة سعر صرف العملات، والرقابة عليها من نظام أسعار التبادل إلى نظام السعر المفتوح، والمشاورات بشأنها مع البلدان الأعضاء؟	٤٣
	١		ترتيبات قيمة سعر صرف العملات.	٤٥
	٢		الرقابة والإشراف على سياسات سعر الصرف.	٤٧
	٣		المشاورات مع البلدان الأعضاء.	٤٨
الخامس			من أين يحصل صندوق النقد الدولي على أمواله، وما هي حقوق السحب الخاصة ؟	٥١
	١		لشركات الحصص والتصويت.	٥٣
	٢		اتفاقيات الاقتراض للصندوق.	٥٦
	٣		حقوق السحب الخاصة.	٥٧
	٤		الرسوم.	٦٠
السادس			ما هو تكييف صندوق النقد الدولي مع المستجدات المتعلقة، ومع التحديات الجديدة في عصر العولمة؟	٦١

البحث	الموضوع	البند	البيان	الصفحة
السابع	١		تكيف الصندوق مع المستجدات المتعاقبة.	٦٣
	٢		تكيف صندوق النقد الدولي مع التحديات الجديدة في عصر العولمة.	٧١
			كيف يخدم صندوق النقد الدولي الأعضاء ؟	٧٧
	١		تقديم المشورة بشأن السياسات الإشراف العالمي.	٧٩
	٢		الإقراض لدعم سياسات الإصلاح الخاصة بميزان المدفوعات والنمو المستدام.	٨٣
الثامن	٣		المساعدة الفنية والتدريب.	٩٤
			ما هي بعض المعالم البارزة في تطور عمليات الإقراض لصندوق النقد الدولي ؟	٩٧
			ما هي أنواع الخدمات التي يقدمها صندوق النقد الدولي ؟	١٠٥
	١		للمساعدات الفنية الدقيقة في مجالات اختصاص وخبرة الصندوق.	١٠٧
	٢		التدريب والدورات الدراسية.	١٠٨
العاشر	٣		المطبوعات النقدية والمالية الدولية ومطبوعات عمليات الصندوق.	١٠٩
			ما هي برامج صندوق النقد الدولي لتقوية النظام المالي والنقدي الدولي ؟	١١٣
	١		تحديات العولمة.	١١٥
	٢		المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة ومعيول كفاءة رأس المال الجديد للجنة بازل.	١١٧
	١		للمبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل.	١٢١
	٢		الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل.	١٢٦
	٣		برنامج الصندوق لتقوية النظام المالي الدولي.	١٣٠
	١		تقوية القطاعات المالية.	١٣٠
	٢		معايير وموافيق الممارسات المالية المقبولة دولياً.	١٣٢
	٣		تشجيع الانفتاح ونشر البيانات.	١٣٣
	٤		الشفافية والمعاملة في صندوق النقد الدولي.	١٣٤

البحث	الموضوع	البند	البيان	الصفحة
الحادي عشر		٥	لشتر لك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات المالية وحلها.	١٣٥
		٦	تعاون صندوق النقد الدولي مع المؤسسات الدولية الأخرى.	١٣٧
			ما هو المنهج الجديد لصندوق النقد الدولي للحد من الفقر في الدول الفقيرة منخفضة الدخل ؟	١٣٩
		١	العملة والفقر.	١٤١
		٢	منهج جديد للحد من الفقر.	١٤١
		٣	إطار صياغة إستراتيجيات الحد من الفقر.	١٤٥
		٤	مبادرة هيبك لخفض أعباء الديون الخارجية على البلدان منخفضة الدخل.	١٤٧
			ما هي الأسئلة الشائعة للبنك الدولي عن مبادرة تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة والمقتلة بالديون وإجابة البنك عنها ؟	١٥١
		١	لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم ؟	١٥٣
		٢	ما هي مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المقتلة بالديون ؟	١٥٤
المرفق الأول		٣	ما هي آلية عمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المقتلة بالديون ؟	١٥٤
		٤	ما مقدار تخفيف المديونية التي قدمته المبادرة ؟	١٥٥
		٥	هل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة ؟	١٥٥
			لماذا يجب أن تكون البلدان الفقيرة المقتلة بالديون - ٢٧ المشاركة في المبادرة أكملت البرنامج بدلا من ٨ منها فقط ؟	١٥٦
			هل معايير الوصول إلى نقطة الاكتمال مرتفعة أكثر مما ينبغي ؟	١٥٦
		٧	لماذا لا تكفل المبادرة قدرة البلدان المعنية على الوفاء بديونها بصورة مستدامة ؟	١٥٧
		٨	كيف أصبحت البلدان الفقيرة المقتلة بالديون مديونة لهذه الدرجة الكبيرة ؟	١٥٧
		٩		


الصفحة	البيان	البند	الموضوع	البحث
١٥٩	ماذا فعل الدافنون لمواجهة أعباء الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟		١٠	
١٦٠	لماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون ؟		١١	
١٦٣	مكاسة المملكة العربية السعودية كمضو فاعل في صندوق النقد الدولي.			المرفق الثاني
	حصة المملكة العربية السعودية في صندوق النقد الدولي وقوتها التصويتية؟		١	
١٦٧	تقديم القروض الاستثمارية لصندوق النقد الدولي		٢	
١٧١	تقديم المنح لصندوق النقد الدولي بقصد مؤازرة ومساعدة الدول النامية لأعضاء.		٣	
١٧٥	المشاركة في إصدار قرارات صندوق النقد الدولي ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات الائتمانية للدول النامية.		٤	
١٧٧	المراجع			
١٨١	مراجع صندوق النقد الدولي	١		
١٨٣	مراجع لجنة بازل للرقابة المصرفية	٢		
١٨٤	مراجع أخرى اعتمد عليها في إعداد البحث	٣		
١٨٧	المحتويات	.		

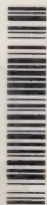
للمؤلف كتب ومطبوعات أخرى
أعدت كمناهج للتدريس والبحث في ماجستير
الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

- ١ - عجز الموازنة العامة للدولة. النظرية والصراع الفكرى والمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج. الطبعة الخامسة ٢٠٠٥
- ٢ - برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. محاورها. تحليلها. تأثيرها. الطبعة الخامسة ٢٠٠٥
- ٣ - الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة). ماهيتها. محاورها. نتائجها. تأثيرها. الطبعة الثالثة ٢٠٠٣م.
- ٤ - نظرية الفضاءات الاقتصادية. الأبعاد الجيو - اقتصادية الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- ٥ - نظم الحسابات القومية للأمم المتحدة والنظم شبه الدولية القديمة. (الكتاب الأول والثانى). الطبعة الحادية عشر ٢٠٠٢م.
- ٦ - نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. نظام ١٩٩٣. الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م.
- ٧ - المديونية الدولية وطرق جدولة الديون الرسمية والتجارية. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
- ٨ - القضايا الفكرية للبطالة ومفهوم وارتفاع وقياس معدل البطالة الطبيعى فى الدول الصناعية المتقدمة. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
- ٩ - الركود التضخمى. ماهيته وأبعاده والتفسير - الفكرى والعلاج وتجارب الدول الصناعية السبع فى علاجه. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م
- ١٠ - فى تجربة التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٦٠ - ١٩٩٠. المشاكل والطول. الطبعة السادسة ٢٠٠٢

- ١١- دراسات معاصرة فى السياسات الاقتصادية فى مصر. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
- ١٢- بحوث اقتصادية معاصرة فى الإصلاح الاقتصادى والسياسات الاقتصادية فى مصر. الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- ١٣- مسيرة التنمية الزراعية فى النصف الثانى من القرن الـ ٢٠ ومستقبلها فى الربع الأول من القرن الـ ٢١ فى مصر. الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- ١٤- ببيان الاقتصاد العربى. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٥- ببيان الاقتصاد الإسرائيلى. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٦- القيادة الأمريكية أو قيادة أمريكا للعالم. الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- ١٧- قضية الاقتصاد المصرى الكبرى. قضية الإنتاج المصرى. المشاكل والحلول. الطبعة الخامسة ١٩٩٩م.
- ١٨- قضايا النمو الاقتصادى فى مصر. المشاكل والحلول. الطبعة الخامسة ١٩٩٩م.
- ١٩- فى تجربة التنمية الصناعية فى مصر. الطبعة الثالثة ١٩٩٥م.
- ٢٠- دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة السادسة ١٩٩٤م.
- ٢١- دليل التعارف والمفاهيم والتصانيف الاقتصادية القومية الأساسية. الطبعة السادسة ١٩٩٤م.
- ٢٢- الطريق إلى التوازن الكلى فى الموازنة العامة المصرية. الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.

- ٢٣- موازنة البرامج والأداء. الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.
- ٢٤- التخطيط الاشتراكي اللامركزي وتكنيك إعداد الخطط. الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
- ٢٥- النواحي المنهجية للتخطيط متوسط وطويل الأجل. الطبعة الثانية ١٩٨٧م.
- ٢٦- إعداد وتقويم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة الثانية ١٩٨٧م.
27. The structure of Capital Budget for Development Planning.
Second Edition 1992
28. Benefit - Cost Analysis and its Application for Appraisal
Development Projects in Less - Development Countries.
Second Edition 1987
29. A Primer Of Input-Output Economics. Second Edition 1986
30. A Primer Of Flow of Funds. Second Edition 1986

 Bibliotheca Alexandrina



0962475